





الحمد لله والثناء به تمام الصالحات  
والنعمه والصلوة والسلام  
على رسوله نبي الرحمة وعلى آله وأصحابه أجمعين  
فقد طبع هذا الرسالة للترجمة

# بِفَضْلِ الْخَطَّابِ

— (في) —

## مَسْئَلَةُ أَمْرِ الْكِتَابِ

قصدا وسطا لا جورا ولا فوطا

تسوية للكتاب والسير في التراجيع في العاقبة للثقلين

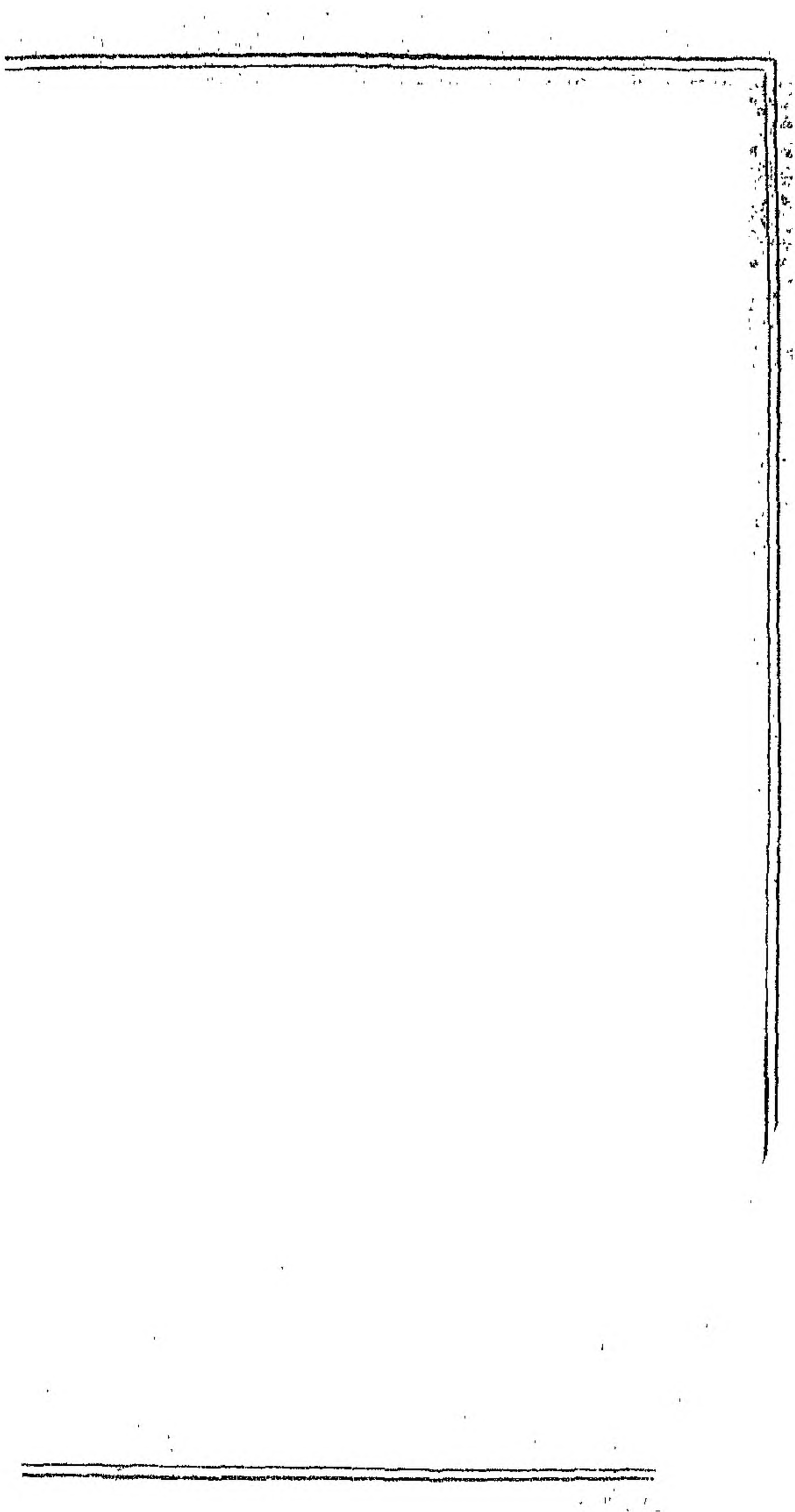
على يد الأفاضل الأفاضل  
فقد نور كان لله له  
في كل شيء من كل شيء



ARS211

M. LIBRARY, A.M.U.









٥٢١١

اللهم لك الحمد حمد دائم مع خلقك - ولك الحمد حمد لا منتهى له دون علمك ولك  
الحمد حمد لا يريد قائله الا رضاك - والحمد حمد ملكيا عند كل طرفة عين وتنفس  
نفس الراقع عن علي - اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على سيد المرسلين  
وامام المتقين خاتم النبيين محمد عبدك ورسولك امام الخير وقائد الخير ورسول  
الرحمة - اللهم ابعثه مقام محمود اغبطه فيه الاولون والاخرون - اللهم صل على  
محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم انك حميد مجيد - اللهم بارك على محمد  
وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم انك حميد مجيد - ابن مسعود عب وعلي سائر  
اصحاب الجاهلين لسننه وادابه

من البيض الوجوه نجوم هـ  
لو انك تستضي بهم اضاءوا  
هم حلوا من الشرف المعلى  
ومن حسب العشيرة حيث شاءوا  
اللهم انفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني وزدني علما - الحمد لله على كل حال - واعوذ  
بالله من حال اهل النار - عن ابي هريرة - اللهم الطف بي في تيسير كل عسير - فان  
تيسير كل عسير عليك يسير - واسألك اليسر والمعافاة في الدنيا والاخرة - طس عن  
ابي هريرة اما بعد فهذه اطراف وتكمل من الكلام في حديث الفاتحة خلف  
الامام من طريق محمد بن اسحق وبيان ما فيه من ملاحظ السياق كشفا عن معناه  
عبناه ورشفا عن معناه ومغزاه - لم افرغ الايضاحا ايضا كما كنت ارتضي به - ولا القاء  
على النجى على ما يكفي - نعم مدخل بحث هي شعوب وذكر لا تغني عن مزاوله  
رقيقة واعمال فكرة والشاؤ في الاعتبارات الآتية في الكلام شأوا واسع المسأ



من علوم العربية سفر شاسع - والموضوع خير كله نعم ان غرضي ان احصل على  
 غرض الشارع اولا والشأن في الغرض - ثم لما خرج عن قول اصحابنا وان نزلت من  
 بعضهم الى بعض ولا ينبغي لعاقل ان يفسد دينه بدنياه ويجعل عاجلة على عقبها  
 وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل ولتسمه بئر الرقاق في حديث محمد بن  
 اسحق او بفصل الخطاب في مسئلة ام الكتاب فاعلم ان الذي ثبت في المسئلة على الشارع  
 هو نفي الصلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فصاعدا اي بانتفاء كليهما هجوم الصلوة وعمومها  
 من وثبت عنه لا صراحة الا بقائمة الكتاب كما في جملة القراءة من حديث عبادة بن  
 يونس وجندب بن اموشا كل واحد منهما عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم امر ان يخرج فينادي  
 انه لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب ما زاداه عند ابي اود وغيره وعن جابر قال كنا نخذ  
 انه لا صلوة الا بقراءة فاتحة الكتاب فافترق ذلك او فاعلم اكثر من ذلك انه عند الطحاوي  
 والبيهقي في كتاب القراءة وكأنه مأخوذ من حديثه في قصة معاذ وسيأتي في هذا  
 عموم الصلوة لا عموم المصلين ويقرب منه حديث ابي سعيد قال امرنا ان نقرأ بفاتحة  
 الكتاب ما تيسر عند ابي اود وغيره لانه قد يستعمل ضمير المتكلم مع الغير في العموم المجعول  
 لا العموم الافرادي - وثبت عنه ان الصلوة خداج لمن لم يقرأ بام القرآن اي وان قرأ  
 بنحوها ولا ادى بثبت عنه نفي الصلوة بانتفاءها فقط بدون غناية ما فوقها واردة  
 انه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فصاعدا اي فحلت عن القراءة رأسا - وثبت الامر بالانصاف  
 في حديث الائمة ولم ينجني عنه النهي عن الفاتحة خلف الامام بعنوان النهي صريحا الا ما يأتي بل  
 اما كراهة القراءة للمنازعة او كراهة المنازعة لغيرها وثبت مكان له امام فقهاء الامام قراءة  
 له ولم يثبت عنه ايجاب الفاتحة خلف الامام بل اباحها اباحة مرجوحة فلما كان  
 امر بالانصاف ولم يثبت عن الفاتحة صريحا وكراهة القراءة او كراهة المنازعة ولم يثبت  
 اباحة الفاتحة من الانصاف في سياق وانما استثنى قراءة فاتحة الكتاب عن القراءة  
 بدون ان يثبت استثناءها عن امر الانصاف صريحا تطرق الاجتهاد فذهب بعض السلف  
 الى تركها رأسا وبعضهم الى تركها في الجهرية وبعضهم الى ايجازتها في الجهرية مرة وتركها

فيمنع من ان يزيل وجوب الصلوة حسا لا اختلافا ولعلهم اوجبوا ونحوه



مرة كهر في أبي هريرة وبعضهم إلى استنباطها فيها مؤكدا لعبادة وبعضهم إلى قراءتها  
 في المسكنات وقل قليل إلى إيجابها أو تأكيدها في الجهرية على كل حال كالحكم عند  
 أبي داود والبيهقي في كتابه وفتن بين الأمر بالانصات وبين منعه من أن يقرأ  
 قراءة الفاتحة إذا لم يقرأ في كتابه بالشيء من غير أن يقرأ في كتابه بالشيء من غير أن يقرأ  
 عن نهي القراءة وبين استثناءها عن عنوان الانصات والذي كان يقرأ في الجهرية  
 اقل قليل والذي كان يقرأ في السكينة أكثر منه والذي كان يقرأ في السكينة أكثر منه  
 أكثر من بعضهم كان يقرأ في السرية حيناً ويترجم حيناً وهذا يعلم بإطلاق جملة إلى  
 الآثار خصوصاً خصوصاً لا باجمال من اختار جانياً في السكينة كمن يترجم في نقل العمل  
 ولم يبتدئ في الشارع في شرح القراءة للمقتردي بشيء وكذا في السرية أيضاً وإنما يترجم بعضهم  
 بها فكرها ولم يبينه عنها وهو ما عند أبي داود وقال بن كثير في حديثه قال قلت لفتاة  
 كان كرهه قال لو كرهه نهي عنه اه واقول بلى قد ذكره وإن لم يبين بل قد نهي فيها على  
 ما سألني من طريق محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن أبي هريرة ولا شك أن السؤال عن  
 وجود القراءة أي أصلها من لا يعلم وجوب الفاتحة من غير ما استدلوا به فلم يكن من  
 الشارع إلا إباحة وجوبه ولا عن الصحابة إلا تغليب الجاهل بها وعليه نبوي بعض  
 أئمة الحديث كابي داود في بعض النسخ والنسائي وظني أن الشافعي أيضاً لا يقول إلا  
 باختيارها في الجهرية لا إيجابها وليس في الأمر وإنها هي في غير المزمع من البيع كما  
 في الاختلاف من غير مخالفة البقية في جوارحها بل في غير ذلك من غير مخالفة البيهقي فثبتوا الجاهل  
 إيجاباً للفاتحة لكل مصل في حشره وهو قد غاير أسلوبيه في تبيينه فلم يترجم إلا على وجوب  
 القراءة وسكت عن تسمية الفاتحة فقال باب وجوب القراءة للأمام والمأمور في المسكنات  
 كلها في الحضر والسفر ما يجزئها وما يخافها وهذا هو المذهب الذي استدل به عند  
 تمام النصيح بالحكم على شرطه فسق تراجم السورة أيضاً شق الفاتحة وفي شرح الشيخ  
 فخر الدين الزيلعي البناية قال حمد ما معناه من أهل الإسلام يقول أن الأمام إذا جهر  
 بالقراءة لا تجزئ صلوة من لم يقرأ اه وفي فتاوى الحفاظ بن تيمية بخلاف وجوبها في حال الجهر



فانه شاذ حتى نقل احمد الاجماع على خلافه انه فكان اختلاف السلف في احد جانبي  
 الفعل اختيار الله او للترك ثم وُضِعَ بعدهم في الايجاب وخلافه وكثيرا ما يصنعون  
 وهذا هو الذي نقله ابن حبان عن الكوفيين اي اختيار الترك كما في فتح القدير وان  
 خالفه هو ومنشأه مبالغة في اللفاظ عن بعض السلف من الجانبين الانسان قد يبلغ  
 فيما يختاره او يكره ولا يكون عنده ايجاب لا شريم هذا فصل ان الشارع شرع الانصاف  
 في الجهرية وبني كلامه وخطابه في التشريع على ترك قراءة المقتدى فيها رأس الفاتحة  
 وغيرها سواء واجب قراءة الفاتحة فصاعدا على غير المقتدى الفاتحة وغيرها سواء  
 ونزل لتزليل بامره الاستماع والانصات للقرآن ويختص بالجهر باتفاق ائمة اللغة اما  
 ايجاب الفاتحة فصاعدا على غير المقتدى فقد صح من حديث عبادة عنده مسلم والنسائي  
 وابي داود وغيرهم يدعون شذوذ وعلة وتابع معارفه سفيان بن عيينة عند ابى داود  
 وعبد الرحمن بن اسحق عند البخاري في جزئه وهو المحدث من رجال مسلم الا واسطى الضعيف  
 والاوزاعي وشعيب بن ابى حمزة عند البيهقي في كتابه من طريق احمد بن حنبل بن هرون بن السلمي  
 وقد ذكره ابن حبان في الثقات كما في اللسان وتابعه صالح كما في العدة ولم يذكر من خبره  
 وقد زعم بعضهم انه لا يدل على وجوب السورة اصلا وان لفظ فصاعدا لا يجاب ما قبله  
 ههنا وللتخير فيما بعده وان شاذة اللغة فيه كما في تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا و  
 ليس بحيد فان هذا اللفظ في اللغة لا نسج بحكم ما قبله على ما بعده ان وجوبا فوجوبا و  
 ان غيره فغيره ولا بد من ان ينسحب الحكم المصداق ايجابا كان او استجابا او اباحة وتخييرا  
 بحسب المقام على كلا الجزئين ولما كان حكم ما قبله ههنا الوجوب فلا بد ان ينسحب على ما بعده  
 الاحتمال نعم قد يدل على الاقتصار على ما قبله في بعض الصلوة كالركعة الثالثة والرابعة  
 لا على عدم وجوب السورة في كل ما قال الرضى في شرح الكافية ومن المواضع التي يجز فيها  
 اي عامل بحال قياسا على الوجوب ان يبين الحال زيد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة  
 بالفاء او ثم تقول في الثمن بعت بدرهم فصاعدا او ثم زائد اي فذهب الثمن صاعدا  
 او زائد اي اخذ في الازيد يقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر



وتقول في غير الثمن قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا وثمرائلا أي ذهبت القراءة  
زائدة أي كانت كل يوم في الزيادة أم قلربين كصورة الاقتصار على في مجموع الشيء ولا  
ما اذا قيل بعد بدوهم فصاعدا الشيء واحد غير ذي اجزاء وبصيغة الامر ولا ما اذا ذكر  
العدد ولم يذكر المعدد كحديث تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا ولا مثل ما في الصحيح  
صنف كنانة الى الخشبة ثلاثة اذرع وفوق ذلك وذكر انه للتوزيع لا للتخيير وهذا  
اذا كان واقعة البيع والقراءة في الزيادة وما اذا كان بالاقتصار على الدرهم والجزء  
وتكون ذلك في الاماذا المتفق وقوع الامر ببالاقل فقد يقال هذا هنا ايضا ولكن  
لا دلالة له على التخيير فيما بعد اصلا من حيث دلالة اللفظ انما ذلك من تلقاء خصوصية  
المادة أي الواقعة او من حيث ان يكون الحكم المصدر هو التخيير ونظيره ما في المعنى من العطف  
على المعنى عن ابن الضائع من ان النصيب على معنى السببية في ما تأتينا فتحدثنا جاز باجماع مع انه  
قد يحصل لا تيان ولا يحصل التحديث اه واذ التقت هذا فقوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام  
القرآن فصاعدا لا بد فيه ان يكون ما فوق الفاتحة دخل في نفى الصلوة بانتفاها وهو في  
الاوليين ان لم يوجد في الاخرين كيف وبعته بلفظ الماضي مثله في شرح القاموس عن  
الكتاب هم قد ذكرنا ان الخبر لا تكون فيه كلمة او للتخيير فكيف بغيرها فلا يأتي في الماضي  
لفظ فصاعدا في صورة الاقتصار في مجموع الشيء ولا يستعمل فيه اذن اصلا فاذا في الفاء في  
قول فصاعدا ليست من باب هي احسن الناس قرنا فقد ما ولا من باب قوله

اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها بين الدخول فخرتم

وانما هي من باب الايمن فالايمن في الشرب والا قرب فالاقرب في الصلوة وبعثت من خير  
قرون بني آدم قرنا فقرنا خ صله والا اول فالاول خ صله في فضل الجمعة فقال بعضهم ان يجوز  
الاقتصار على ما قبله دائما وبعضهم انه للجمع دائما وليس كذلك بل يأتي فيما يأتي فصاعدا  
الاقتصار في بعض الجمع في بعض ومتى كان الجمع ففي حكم ما قبله فحيث شرعت السورة  
كالاوليين فواجبة كالفاتحة وحيث لم تكن فليست وقد قام حديث ابي قتادة  
في الصحيح فخصصا الاخيرين بل قول ليست الفاء في تقطع اليد لا فائدة ان المداير هو



من حيث كونه رجا فيها زاد عليه بل كما ان الربع مؤثر كذا الثالث والنصف مثلا من  
 حيث انهما هما لا باعتبار اشتغالهما على الربع وهذا ظاهر وكذا الواجب في السورة ليس القدر  
 المشترك في آحاد السور بل يكون المطلوب للماهية ويكون العينية ما غاها بل لكل  
 واجب بدلا وهو الاشبه في الواجب المخير فيه بخلاف قوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن  
 فانه بالنظر الى القدر لا بالنظر الى البدلية وليس معنى تقطيع اليد تقطيع اليد في ربع دينار  
 فقط او ربع دينار و زيادة بمجمل اصلا وعقد المجملات بعد كما في كتاب القراءة عن ابن  
 خزيمة صلا وعكسه الطبيعي هو اقعده بالعربية فقال اذا لم نقل بوجوب الزائد لا يستقيم ان  
 نقول بوجوب الفائت ايضا من هذا الحديث كما في المرقاة عند ذلك لتساوي الدلالة ولا  
 هذا المعنى في مادة من مواد استعماله وانما الامر فيه كما ان صبغة الجمع لما فوق الاثنين مع  
 ان الحكم الوارد عليه انها يرد عليه على كل فرد فما بعد صاعدا يحكم عليه برأسه لا  
 باعتبار المجموع من حيث المجموع وكما لكل الافرادى لا المجموعى واما وجه الواو في حديث  
 امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب ما تيسر نحوه في سياق الاثبات ووجه الفاء في حديث  
 حبابة ونحوه في سياق النفي فساد ذكره قريبا وكذا وجه تخصيص الحديث بغير المقتدى ومن  
 الدلالة في المسئلة حديث ابى سعيد وابى هريرة وجابر وقد مررت وحديث مسى الصاوية من  
 طريق رفاعه بن رافع عن ابى داود وغيره ومن الدلالة التي تأتي في وجوب السورة حديث  
 جابر في قصة مهاجر في الصحيحين وامره بسورتين من او سطر المفضل قال عمن لا احفظهما ما هو  
 اعلم ان ما ذكرنا من الاختصار في قولهم فصاعدا في بعض ما قبله ليس هذا مدلوله  
 للفاء ولا للصاعدا من حيث دلالة ما عليه بل فما ذلك من تلقاء خصوصية المادة  
 والمثال حيث لا يكون ما بعدهما واقعا ونظيره ما ذكره الرضى من قوله وينبغي ان تعرف  
 ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو لم يفهم من اما و او بل ليست الا  
 لاحد الشياطين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ما قبل لها طرفة وما بعدهما معا  
 لان تعلم العلم خير و زيادة الخير خير فدلالة او واما في الاباحة والتخير والشك الابهام  
 والتفصيل على معنى احد الشياطين او الاشياء على سواء وهذه المعاني تعرض في الكلام



لا من قبل واما بل من قبل شياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصد  
الى التفصيل الا بهامو التفصيل من حيث قصده الخ لا باحة من حيث كون الجمع  
يحصل به فضيلة والتخير من حيث لا يحصل به ذلك اه وهذا كما يقال ضربت زيدا  
وعمر اذا كان ضربهما كليهما او يقال ضربت زيدا وعمر ويكون مفعيلهما لا يجزا لما هو عرسا  
مثلا ومثل ضربت زيدا فمرا او ضربت زيدا فمرا ونظيره في شمال حكمه ما قبله على ما بعد قوله  
فعلى بعض ضمة فما فوقها وحديث الصحيح من باب اشد الناس بلاء الانبياء ثم  
الاشد الا مثل من كتابه ليرضى فيه ما من مسلم يصيب اذى شريكه فما فوقها الا كقوله  
بها سيانة كما تحط الشجرة ورقها اه وعند مسلم ما من مسلم يصيب اذى من مرض فاسوا  
الاحط الله به سيانة كما تحط الشجرة ورقها وحديث ابي داود عن علي رضي الله عنه قال  
زيد ارحسبه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ما توارى العشر من كل ربيع درهم  
درهم وليس عليك شيء حتى تتم ما تى درهم فاذا كانت ما تى درهم ففيها خمسة دراهم  
فما زاد فعلى حساب ذلك فقد يكون عند المالك ما زاد وقد لا يكون واذا كان فالحكم الوجوب  
ونظيره ايضا ما في الصحيح من الزكاة في ربيع وعشرين من الابل فمادونها من الغنم من كل  
خمس شاة وقد كره النخاعة ان المرور في قوله مريت بنيد عمر مرورا واحدا في قوله مريت  
بنيد ثم عمر مرورا وان ولا احمد وابن حبان كما في الفقه من حديث رفاعه ثم اقرأ بام القرآن  
ثم اقرأ ما شئت وهذا كله على تقدير ان تكون الفاتحة واجبة في الاخيرين على رواية  
عن ابي حنيفة اختارها الشيخ ابن الهمام على لفظ مسند احمد وغيره في حديث رفاعه  
بن رافع ثم اصنع ذلك في كل ركعة اه حملا له على ما يختص بالوجوب واما على المشهور  
عند اصحابنا من استحبابها فيها وقد ثبت عن علي وابن مسعود رضي الله عنهما على ما يعم  
الاستحباب فلا مركبا ياتي وقد استنبطوه من الاسرار بها مع كون الوقت وقت الجهر  
وانها على شاكله الثناء والدعاء لا القراءة كما هي في السرية على شاكلتها فتكون الفاتحة  
قرآنا ودعاء ففي الدال المنثور اخرج ابو عبيد عن مكحول قال لم القرآن قراءة ومثل ذلك ودعاء  
على نحو ما في المستدرج عن ابي ذر ان الله ختم البقرة بايتين اعطانيهما من كنز الذي



تحت عرشه فتعلموهن وعلموهن نساءكم وابناءكم فانها صلوته وقرآن ودعاءه وهو كائن  
في مراسيل ابي داود والآيتان مناسبتان للفاضة في صفة النزول فعند مسلم وغيره عن  
ابن عباس بنينا جبرئيل قاعد عند النبي صلى الله عليه وسلم سمع نقيضا من فوق فرفح  
رأسه فقال هذا ملك نزل الى الارض لم ينزل قط الا اليوم فسلم وقال ابشر بنورين  
او تيتهما لم يوتيها بنى قبلك فاتحة الكتاب خواتيم سورة البقرة لن تقرأ بحرف منهما الا  
اعطيته اه وفي الجوهري قال بن جرير ان سمع في الاخيرين لم يلزمه الاعادة ومضت صلوته  
لنقل الحجة ذلك وراثة عن النبي صلى الله عليه وسلم اه وليس ايضا صيغة لا صلوته لم لم  
يقرأ بام القرآن فصاعدا صيغة انشاء على نحو بعده بدوهم فصاعدا قبل ان يظهر ما يقع  
بل صيغة خبر على نحو بعت بدوهم فصاعدا بعد ما انكشف الحال ولم ار لهم في نفى وجوب  
السورة الا ما في الفقه لابن خزيمة من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قام  
فصلى ركعتين لم يقرأ فيهما الا بفاضة الكتاب وسكت عليه وفيه حظلة السدوسي قال  
هو في التقريب ضعيف من السابعة وفي التاريخ الصغير قال يحيى القطان حظلة السدوسي  
رأيت وتركت على عمد كان اختلاط وفي ميزان عبد الملك بن خطاب بن عبيد الله بن أبي بكر  
الثقفي مقل جدا تفرد عن حظلة السدوسي بهذا عن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله  
عليه وسلم صلى صلوته لم يقرأ فيها الا بالفاضة غمرة ابن القطان بهذا الخبر وحظلة ابن  
والحديث في المسند ص ٢٢٢ ليس فيه عبد الملك وهو من رجال تهذيب التهذيب لفظه  
قال عن حظلة قلت لعكرمة اني اقرأ في صلوته المغرب بقول عوذ برب الفلق وقل أعوذ  
برب الناس وان ناسا يعيبون ذلك على فقال وما بأس بذلك اقرأها فانها من  
القرآن ثم قال حدثني ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء فصلى ركعتين  
لم يقرأ فيهما الا بام الكتاب اه واخرجه في المسند ايضا ص ٢٢٣ عن حظلة السدوسي  
عن شهر بن حوشب عن ابن عباس قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين  
لا يقرأ فيهما الا بام الكتاب لم يزد عليها شيئا اه فاضطرب اسناد او نقله في الزوائد  
عن المسند بلفظ لا يقرأ فيهما الا بام الكتاب لم يزد عليها اه بضمير التثنية راجعا الى



الركعتين وتكلم عليه في الجهر في باب الاقتصار على الفاتحة ومثل هذا يروى ويطوى و  
 عن ابن عباس نفسه في الكنز <sup>ص ٢٢٢</sup> قال لا تصليان صلاة حتى تقرأ بفاتحة الكتاب في  
 سورة ولا تدع ان تقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة عب في الصحيح من باب الخطبة <sup>العبد</sup> بعد  
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى يوم الفطر ركعتين لم يصلي قبلها ولا بعدها <sup>بشيء</sup> اتخذ  
 فرأيت حنظلة شاذة بالهرة وكانوا يعتنون بالقراءة في العيد حتى سأل عمر ابا واقد  
 الليثي كما عند مسلم عنها هذا ويحتمل على بعد ان يريد بقوله لم يزد عليها شيئا اي  
 سورة كاملة بل بعضها ولعله عليه غنة في كتاب القراءة <sup>ص ٢٢٢</sup> ولينضم الكلام فيما يتعلق  
 بقوله فصاعدا بعبارة الكتاب لسيبويه قال هذا باب ما ينه صريحا ضمرا للفعل المتروك  
 اظهارة في غير الامر النهي <sup>ص ٢٢٢</sup> وذلك قولك اخذته بدله فصاعدا واخذته  
 بدله فرائد اخذ فوالفعل كثرة استعمالهم اياه ولا نهم آمنوا ان يكون على الباء  
 لو قلت اخذته يصاعدا كان قبيحا لانه صفة ولا يكون في موضع الاسم كانه قال اخذ  
 بدله فرائد الثمن صاعدا او فذهب صاعدا ولا يجوز ان تقول وصاعدا لانك لا تريد  
 ان تخبر ان الدرهم مع صاعدا شئ كقولك بدرهم وزيادة ولكنك اخبرت بادي  
 الثمن فجعلته او لا تفرقت شيئا بعد شئ لاثان شئ فالواو لم ترد فيها هذا المعنى  
 ولم تترك الواو الشياء ان يكون احدهما بعد الآخر لا ترى انك اذا قلت مررت بزيد  
 وعمر لم يكن في هذا دليل على ناك مررت بعمر وبعد زيدا فصريح بان فيه ادنى ثمن  
 مع هذا هو الاثنان شئ فلا بد ان يكون ادناه درهما واذا زاد فهو ايضا بجملته ثمن وهكذا  
 نقول ان اى ركعة اقتضت الشريعة فيها على الفاتحة فهي هناك وحدها واجبة وائى ركعة  
 جمعت فيها بين الفاتحة والسورة فجميعهما واجب يجب ان يكون هذا التوزيع على ابعاض  
 الصلوة لا على احوال المصلين من المقتدى وغيره كما زعموا لانه لا ايمان في الحديث الى  
 احوالهم فيجب ان يكون بالنظر الى نفس الصلوة كتوزيع الاثنان على اجزاء المبيع واذا  
 يؤم في سياق الحديث بان بالنظر الى احوالهم ولم يبين كلامه عليه وعمل الشريعة مع  
 قطع النظر عن هذا الحديث في الشاهد على توزيع الوظيفة على الركعات افلا يكون العدل



عن هذا الى احوالهم ولا هم ساعدوا واقع والشاهد كتحليل المناطقه خلاف ما في  
 الشاهد ثم بعد هذا ينبغي ان يلاحظ في هذا التركيب موقعه من الاثبات والنفي والخبر  
 والانشاء والمقادير وغيرها ولا فرق عند التحقيق بين المقادير وغيرها واريد بالمقادير  
 ما يدخل ما قبله فيها بعد اذ تكرر وبغيرها ان يكون ما قبل ما بعدا جنسين متغايرين  
 فان ما ذكره اهل العربية انما ذكره في مثله المقادير ومن امثلة التوضيح في الامثلة  
 بدينا رفصا عدلا واشتره بدينا رفسا فلا قال وهي التي يبين بها ازدياد او نقص من  
 وهو صريح في ما قلنا انه ليس على تقدير فقط فيما قبل الفاء واعتبار الجموعات فيما بعد ها  
 لكن في جمع الجموع عن ابي حيان انه لم يرد المثال الثاني الا لابن مالك واما قولهم اعطه  
 درهمين ثلاثه فخرجه في المعنى على اضمار او اوبدل الاضمار من هذه حروف العطف  
 وفي الاساس اخذ ما في فصا عدلا بمعنى فزاد او قل يستعمل في غير المقادير كما في المسند ص ٢٢٢  
 الله تعالى عليه وسلم ان يستشرف العيون والاذن فصا عدلا في نسخة البحر المحمدي في نسخة  
 يرمي لابي اس بنه والمراد به الاعضاء لا المقدار الا ان يؤول ويقال ان المراد قدر العين  
 ومثله ما عند الترمذي من تفسير البقرة قال مجاهد الصيام ثلثة ايام والطعام لستة  
 مساكين والنسك شاة فصا عدلا ونحوه عن ابن عباس في قوله نعم فما استيسر من الهك  
 من الدر المنثور قال فعليه ذبح ما استيسر من الهدى شاة فما فوقها لا بخلاف قول سعيد  
 عنده اي الترمذي من الاضاحي قال قتادة فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال  
 الضمير ما بلغ النصف فما فوق ذلك اه فان في المقدار ونجته الكلام مما يتعلق بما نحن  
 فيه مما يفيد قولهم فصا عدلا انه لتعلق الحكم بالاقل فالأكثر وان تعلقه بالاكثر  
 عقيب تعلقه بالاقل والحكم هو الحكم ونظيره ما اختاره في التحرير وشرحه ص ٢٢١  
 في عموم الجموع من قوله فالحق ان عمومها مجموعي وان قلنا ان افراد الجمع العام الواحدان  
 كما سلف في اوائل الكلام في العام فانه لا ينافيه ولزوم الحكم الشرعي او مطلقا اي شرعا كان  
 او غيره لكل من لا حاد فيه ضرورة عدم تجزئ المطلوب وغيرها من الموانع كيه المحسنين للعلم  
 بحسب كل محسن اه فاجتماع ما بعد ما عدلا مع ما قبله او عدم الاجتماع الى لوقائع هذا بحسب



تحققها واما الحكم الوارد عليها من خارج فواحد لا بد وليس معنى تقطع اليد تقطع اليد  
 في ربع دينار فقط او في ربعه مع زيادة يجعل الربع اصلا وعقد المجموعات بعدة بل الحكم  
 بعدة على الثلث ونحوه باسمهما والحكم بعدة على ما بعدة مستقلا باعتبار استتاع  
 المجموع مما قبله وما بعده ولذا جاء فيه عند سلم تقطع اليد في ربع دينار فما فوقه و  
 يقال في العرف واللغة زاد عليه لما بعد الشيء لا على اخذ المقابلة بين المجموع وجزئه  
 فان انتزاع المجموع وفرضه لمقابلة هكذا اعتبار منطق هذا في الاثبات وفي النفي لا نقا  
 كغيره ما رأينا وسنوضحه وفي الخبر على ما قد وقع وفي الانشاء على ما سيقع من تحقق الأقل  
 فقط او مع ما فوقه هذا باعتبار الوجوه والتحقيق واما باعتبار الاندراج تحت صيغة الا  
 مثلا فانه لا بد ان يكون الزائد في قولنا تصدق بد دينار فصاعدا ما مورابه كما ذكرنا  
 ان الواو في قولهم الكلمة هي اسم وفعل وحرف للاجتماع في معنى الكلمة وان لم يجتمع  
 في الوجوه وانها ليست بمعنى او كما زعم وعلى هذا لا بد من ان يصدق على ما بعد النفا  
 انه لا صلوة لمن لم يقرأ بصدقا برأسه وان لم يجتمع في بعض الركعات وراجع ان  
 من معاني واو العطف ولا بد تحصل على ما قلنا انشاء الله تعالى فقد تم الكلام على تقد  
 كون الفاتحة واجبة في الاخيرين وقد تم التوزيع على الركعات واما على تقدير عدم  
 وجوبها فيهما فنقول ان السياق فيما نحن فيه من قول صلى الله عليه وسلم لا صلوة  
 لمن لم يقرأ بامر القرآن فصاعدا هو لا انتفاع برأسه اي لا صلوة لمن خلت صلوة عن  
 القراءة لاسيما في الاثبات فلا يضطر فيه الى بيان صورة الاقتصار بان نقول لو كان  
 صلى الله عليه وسلم قال صلوا بامر القرآن فصاعدا مثبتا كيف يستقيم التوزيع  
 على تقدير عدم الوجوب في الاخيرين فان سياق الاثبات لم يقع فلا يحتاج ان يبحث  
 عن انه لو وقع كيف يكون وانما يهملنا النظر فيما قد وقع اعني بذلك ان هذا السياق  
 الحالة الراضية لنفي الصلوة عن انتفت قراءة فيها واما استنباط حكم الاثبات  
 بان يقال ان النفي دخل على الاثبات فليبحث او لا عن مفاد قولنا صلوا بامر القرآن  
 فصاعدا وما صورته في كيف توزيع على الصلوة على تقدير عدم الوجوب في الاخيرين فان هذا



لم يفتح فلا يهملنا البحث عن انه لو وقع كيف استقام واما الكلام في انه ههنا لنفي  
الجموع بكيت فنقول لا بحث في ان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فحسب  
قوله بام القرآن فيه متعلق بالنفي ولا يؤثر فيه ان قوله فصاعدا بماذا يتعلق  
بالنفي او يدخله فان الكلام في الاول كالكل في لم يضرب زيدا ان زيدا فيه  
بماذا يتعلق لا طائل تحته واما قوله فصاعدا فنقول انه متعلق بدخول النفي لا بالنفي  
وهو الاصل وقد بسطه الشيخ بهاء الدين ابن الشيخ في الدين السبكي واكثر  
من الاستشهاد بالآيات والاحاديث في شرح التلخيص من ادائله ص ١١  
بما لا يحتاج الى نقله برمتي والذي يتعلق بمجاها هو قوله والذي تلخص في  
ذلك على التحقيق انه اذا ورد شيء من تعلقات الفعل اللفظية او المعنوية  
بعد النفي فالاصل تعلقه بالفعل المنفي لا بالنفي الا ان يقوم دليل على تعلقه بالنفي اه  
واختار في صورة تعلقه بالنفي ايضا انه متعلق بالفعل بقيد كونه متغيبا فاجمع  
ان شئت واذا تقررت انه متعلق بدخول النفي كان النفي متسلطا على الجموع ونفي  
الجموع يتصور في العقل بثلاث صور لكن الاصل في العرف ان يكون لنفي كلاً  
جزئية رأسا فانك اذا قلت ما ضربت زيدا وعمل او وردت النفي في العبارة على كليها  
فما الدليل على بقاء احدهما وقد ذكرتهما في غير النفي ومثله في ما رأيت زيدا فعلمنا  
بالقاء لتعلق النفي بكليهما اولا فثانيا نعم يكون هذا حيث لم يتبدل بالكلام و  
بنيت رد على قول القائل ضربت زيدا وعمل فرددت عليه بقولك ما ضربت زيدا  
وعمل واددت ما ضربت كلاً منهما وانما ضربت احدهما فهذا اذا بنيت كلاما على  
كلام الخطاب لا اذا ابتدأت به وعن هذا قلت ان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ  
بام القرآن فصاعدا لا يخرجنا الى تصوير الاثبات ما لم يتحقق انه مبني على الاثبات ارباب  
بالبناء عليه ان يكون الاثبات مصورا سابقا في ذهن ثم يورد النفي عليه واما  
اذا كان النفي ابتداء فاننا لا نحتاج الى تشتمل تصحيحه هذا قال الرضي واذا قلت في  
غيره الموجب ما رأيت واحدا منها او ما رأيت رجلا منها او ما رأيت زيدا او عمل



فان كل واحد من الالفاظ الثلاثة وان احتمل ان تزيد بالواحد فقط فيكون  
المعنى ما لقيت واحدا منها ولقيت الآخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون  
المراد ما لقيت واحدا منها فكيف بما فوق الواحدى المراد نفى رؤية كليهما وانما  
كان كذلك لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منها او ما يقوى  
معناه نفى لقيت زيد او عمرا فقد خرجت واحدا عنهما بما كان اصله او عدم الرؤ  
يبقى الآخر على الاصل اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدا منها او ما يقوى  
معناه وهو ما لقيت زيد او عمرا والاصل عدم الرؤية ولم تصرح فيه الا بعدم رؤية  
واحد منها فبقاء الآخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نفيا مطلقا للرؤية  
ام وقال فظهر ان معنى ما رايت زيد او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في الاظهر وكذا  
معنى لا تضرب زيدا او عمرا لا تضرب احدا منهما ولا تضرب احدهما ولا تضرب الاخر  
وما ينفع ولا يضرب نقله ههنا ما في زهير الرمي على المجتبى من كتاب الجهمى عن ابن ابي عمير  
رضي الله عنه ان نبى الله صلى الله عليه وسلم قال لقد هممت ان لا اقبل هديته الا  
من قرشي وانصارى او ثقيفى او دوسى قال الا ندسى في شرح المفصل بسئل المزني  
عن رجل حلف لا يكلم احدا الا كوفيا او بصريا فكلهم كوفيا وبصريا فقال ما اراه الا  
حاشا فانني ذلك الى بعض اصحاب ابي حنيفة المقيمين بمصر فتم ايراد المزني  
خالف الكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى وعلى الذين هادوا حرمنا كل شيء  
ظفر الى قوله اه ما حملت ظموسا او اخويا او ما اختلط بعظم واما السنة فقوله عليه  
الصلوة والسلام لقد هممت ان لا اقبل هديته الا من قرشي وثقيفى فالمفهوم ان القرشي  
والثقيفى كانا مستثنيين فذكر ان المزني لما سمع بذلك رجع الى قوله ام فاذا انتفى  
الجمع في قوله لا صلوة اه كان قريبا من قوله فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار  
وكما في الصحيحين يذهب الصالحون الاول فالاول اه فقد ذهب كلهم وكقولهم  
لا رجال في الدار بل امرأة لا كقولهم لا رجال فيها بل رجل وكان نفى الصلوة في  
الحديث منوطا بانتفاها وانتفا القرارة رأسا لبا اعتبار انتفاء احدهما فليكن

وقال في موضع  
آخر بل لما يعطى هذه  
الفائدة من قاء  
النصر او عاطفة  
للمسمى الاسم  
شبه ما كان مناسك  
اقتباسا على  
ما يؤولون به  
الاصول واما  
الافعال على الفعل  
شبه ما تبنى في  
بالرفع فيكون النفي  
في الموضوع شيئا  
واحد او اقعا على  
المعطوف والمعطوف  
عليه معا فيكون الجمع  
الاقتباسا على  
تقديم الحدوث  
منفيا آخر



منك على ذكر ولا تنسنا ونظيره ما ذكره العلماء في قوله تعالى لا ينفع نفسا  
 ايمانها لم تكن امنت من قبل وكسبت في ايمانها خيرا قال في المعنى من حذف  
 حرف العطف والمطوف انه لف بقرينة النشر في الآخر تقديره لا ينفع نفسا ايمانها  
 اوكسبها آه وانه لنفي لمجموع واذا لا يرد الحديث على كلا التقديرين لا على تقدير  
 وجوب الفاتحة في الاخيرين ولا على تقدير عدمه فان الامر قد دار على ان النفي مبني  
 على الاثبات اي صحيح الاثبات اولا في الذهن بما يقتضيه من تعاقب الحكم بالاقل فالأكثر  
 ثم سجد النفي عليه من بعد فيوفر على الاثبات حقه او لا او هو نفي ابتداء عن النجاة مسائل  
 في بناء النفي على الاثبات وعدمه ومنه قول الفقهاء اذا قلت ماله على عشرة  
 الاشعة بالنصب لم تكن مقرا بشئ واذا قلت الاشعة بالرفع لم تكن تسعة ولكن  
 نظرا الرضى فيه من الاستثناء وقد قال في عروس الافراح من المحلل الذي تقدم  
 وتقول في الاستثناء لا يقوم القوم الا زيدا والمعنى ان قيام القوم غير زيد منتفيا ما بقيام الجميع  
 او قيامه لا يقوم القوم الا زيدا بمعنى قيام اي انتفاء قيام غير زيد ومنه جازة بعض النجاة ما سرت  
 حتى دخل البلد بالرفع ولا سبيل الى علم ههنا فاعلم ذلك والله سبحانه وتعالى اعلم فان قلنا اذا  
 حاد قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فصاعدا الى قولنا لا صلوة لمن لم يأت  
 بقراءة كان المدلل في النفي على انتفاء القراءة رأسا وهذا انما يدل على فرضية  
 مطلق القراءة وقد جاء ايضا بعض ما يناسبه فعند مسلم عن ابي هريرة مرفوعا و  
 قلنا استدرك الدارقطني رفع لا صلوة الا بقراءة فهذا لا يدل على وجوب الفاتحة  
 فكيف على وجوب السورة قلت دلالة على وجوب الفاتحة والسورة باقية لان نفي  
 الصلوة على هذا من تلقاء انتفاءهما من حيث انهاهما لا من حيث انتفاء القراءة  
 في ضمن انتفاءهما والا لم يحتج الى تسمية الفاتحة والتعرض لما فوقها وكان حق  
 الكلام هو انه لا صلوة الا بقراءة وانما تعرض للاول عينا وللثاني بدلا لوجوبها  
 قال الرضى فاذا انقضت الخبر نحو رأيت زيدا او عمرا فان اردت نفى رؤيتهما معا  
 قلت ما رأيت واحدا منهما او ما رأيت احدهما او ما رأيت زيدا ولا عمرا وان اردت



نفى رؤية أحدهما لأرؤيتهما فان تعين عندك ذلك الواحد وقصدت تعيينه  
للجنة طبع سميت نحو ما رأيت زيدا أو ما رأيت عمرا وان لم يتعين عندك أو تعين  
لكن قصدت الأبهام قلت ما رأيت زيدا أو عمرا **فصل** وأما الفرق الذي  
وعدناه في الفاء والواو فهو أنه صلى الله عليه وسلم لما سلك سبيل الأمر بالقراءة  
والأمر لطلب التحصيل ذكر الفاتحة والسورة بالعطف وهو اللزوم بلا وهو مساق  
حديث الجسعيد ورفاعة ولما ذكر انتفاء الصلوة بانتفاء القراءة ذكر أو لا  
اقل ما يجزئ منها ثم صرحنا إلى ما فوقه وهو المناسب لبيان حكم الانتفاء لتعم  
الفاتحة وهذا لا يحصل إلا بالفاء وهو مساق حديث عبادة وابي هريرة وجابر  
هذا على تقدير ان يكون النفي بناء على الاثبات وتكون الفاتحة واجبة في الآخرين  
وأما على تقدير عدم الوجوب فيستحسن أيضا في حال النفي ان يصح عدمه من واجب معين  
إلى واجب مخير فيه بعد في الانتفاء والعدمان لا يتمايزان بخلاف وجود الفاتحة  
ووجود السورة فانهما وجودان مستقلان برأسهما واعتبار البعضية والكلية بعد  
هناك اعتبارنا وارااد بالامر الوجود وزاد في الفاء الترتيب أيضا ويمكن أيضا ان يكون  
بالنظر إلى من ليس عنده قرآن غير الفاتحة على شاكلة ما عن رفاعة وما عند ابي داود من  
باب تخفيف الصلوة عن فتى وسياقي واعلم ايضا ان قوله فصاعدا وفما زاد وفما فوق  
ذلك ثلاثه ما تدل على ان يدخل ما بعدها في حد الزيادة باقل ما يكون يصدر في عليه  
الاسم بخلاف قوله وما تيسر في حديث الجسعيد وما شاء الله ان تقرأ في حديث  
رفاعة عند ابي داود فيدل على ان يأتي بما تيسر ما دام تيسر قل تيسر أكثر فهذا وصفت  
مغاير للسابق ويدخل في فروع الواو والفاء فان المعرف في الزيادة اذا اريدت اياما  
كانت هو الفاء وفي كتاب القراءة صرح عن ابي العالية البراء ان عبدا لله بن صنفوا  
قال لا بن عمر يا ابا عبد الرحمن اني كل صلوة تقرأ قال اني لا استحي من ربه البنية  
ان ادكر ركعتين لا اقرأ فيها يام الكتاب فرائدا وقال فصاعدا وفيه عن ابي العالية  
قال سألت اوسئلا بن عمر في كل صلوة قراءة فقال اني لا استحي من رب هذا البيت



ان اصله له صلوة لا اقرأ فيها بفاتحة الكتاب ما تيسر له فسوى بين اللفظين في الفاتحة  
 والسورة هذا وقد ذكر الحاجة ان لم يخرج في بيان ما فوق الشيء صعودا مع حذف الفعل  
 الا الفاء وليس المعنى فيه على اعتبار الكل البعض بل على اعتبار الزائد المزيدي عليه فاذا  
 ساق الامر وهو ايجاد عين بعض تعين اذا ساق النفي وهو عدم ارسال الكلام وابهر وهو  
 الطريقة انما اذا رأت سياق الامر في حديثين وكلاهما بالواو ثم رأت سياق النفي  
 في ثلاث وكلاهما بالفاء حصلت انشاء الله تعالى على ان حفظ هذا الصنيع واطرا  
 لمثل هذه الامور والاعتبارات بلا امرء والرجل اذا رجع من الحجون الى الصفا وسمي  
 سامر بسكة تبين له نور من حراء فحصل في نضد هذا الحديث مع قوله تعالى فاقرأوا  
 ما تيسر من القرآن ويخرج منه ان قوله تعالى هذا على وجوب كل ما يقع من القراءة  
 في الصلوة فاعلم ان بعضهم ذهب الى ان المراد بقوله تعالى الفاتحة لا غير هو دامت فيها  
 هي الواجبة لا غير وليس بشيء اما من حديث الحديث فكما علمت شمائل وتكرمه واما  
 من حديث القرآن فايضا لا يخفى في ذهب بعضهم الى ان المراد به ما فوق الفاتحة و  
 يلزمه ان يكون واجبا والوجه ان الله تعالى اراد مجموع ما يقرأ وكله واطلق عليه ما تيسر  
 باعتبار الطول لا باعتبار تخييره في اي سورة ولو غير الفاتحة فان الآية نزلت في  
 تخفيف صلوة الليل ولا يحتاج حينئذ الى بيان ما يتعين للوجوب فيها فوق فجاءت  
 الآية كما ترى لا لبيان ان الواجب اي سورة لكنها امرت بالقراءة و ايجادها فكل  
 ما عينته الشريعة وهي الفاتحة فصاعدا فهو تحت هذه الآية وكل واجب ثم سلك  
 بعد هذا في الاحاديث مسالك اما الامر بهما وهو قوله ثم اقرأوا بالقرآن ثم اقرأوا  
 عما شئت وقد مر واما الامر بالفاتحة عينا وترك ما بقي على شاكلته القرآن في اللفظ  
 او ما يقوم مقامه وهو قوله امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب ما تيسر فهذا تعين للفتحة  
 وابقاء للباقي على لفظ القرآن فما احتاج الى تعيين باسم عينه والا بقاء واحدا  
 على اصله في القرآن وما يقوم مقامه هو قوله فما زاد وفما فوق ذلك وقوله فصا  
 فقول ما تيسر حاله للباقي بعد الفاتحة على القرآن وادرج تحتها وساثر الالفاظ











منكم مريض وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله وآخرون يقالتون  
 في سبيل الله فاقروا ما تيسر منه فبني عليه حديث ثوبان عند الدار وغيره عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هذا السفر جهد وثقل فاذا اوتر احدكم فليركع  
 ركعتين فان قام من الليل ولا كانت له اما اخلا من قوله تعالى وآخرون يضربون في  
 الأرض الآية فليس في آخر المزمع شئ اصيل قيام الليل ولا حرف واغما هو تخفيف  
 في الصفة فالوتر ادنى ما يكون من صلوة الليل ويكون سجدة فيه وصفة لا يتاركا  
 اصله ذكره الخطابي في معالم السنن كيجد الركعتين في الرابعة بعد الهجرة ولعل حضرة  
 الوترية الاحدية في حديث ان الله وتر يحب الوتر اصطفت الليل فلذا كانت وتر صلوة النهار  
 صلوة المغرب وهي ليلية ولا تنافيه الجماعة فيها فان هذا الحضرة لا بد ان يكون لها تعلق  
 بالعباد اجمعهم فيا تواما احبته واصطفت فوجب الوتر مزوق عن هذه الحضرة فلا يمكن  
 ان شئت من قيل ان العاقل محرم وراجع الفتوحات من حضرة الافراد فما سيقت آية  
 فاقروا والبيان حال صلوة الليل لكن لا تصدق الابان يكون مجموع ما قرأ به تحته و  
 التيسير انما هو في القدر وان لم تنسق لبيان احكام القراءة **فصل** متى ما ترى في الاحاديث  
 ترى انها جعلت الصلوة عند انتفاء القراءة خداجا منفية وهو حديث ابى هريرة عن رسول الله  
 وغيره وعن عائشة عن ابن ابي شيبة واحمد وغيرهما قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول من صلى صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج او عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن  
 جبر القراءه وكتابها وعند ابن ماجه ومتى نفت الصلوة فهو باعتراف انتفاء الفاتحة فما فوقها  
 كما في الاحاديث المارة وارى ان هذا يطرح فيما هو على رسم الصحيح او الحسن كفى بها عن  
 الضعاف وارى ان هذا ليس اتفاقا او جزا فابل حكاية عن الواقع عن الحقيقة فالصلوة  
 بترك الفاتحة خداج وبترك الفاتحة فما فوقها منفية اي اذا خلت عن القراءة ومنه من  
 يعلم ان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فصاعدا لا انتفاء رأسا ولا اشارات اخر  
 سقطت على مسقط دللت على انه المقصد فمذهبه منازل من تهوى رويده فان  
 واعلم ان الحديث شبه الصلوة باعتبار حكمها بشئ ناقص الخلقه حسا فلا يتأتى ان

مر وقال في الحديث فاقروا ما تيسر منه فبني عليه حديث ثوبان عند الدار وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان هذا السفر جهد وثقل فاذا اوتر احدكم فليركع ركعتين فان قام من الليل ولا كانت له اما اخلا من قوله تعالى وآخرون يضربون في الأرض الآية فليس في آخر المزمع شئ اصيل قيام الليل ولا حرف واغما هو تخفيف في الصفة فالوتر ادنى ما يكون من صلوة الليل ويكون سجدة فيه وصفة لا يتاركا اصله ذكره الخطابي في معالم السنن كيجد الركعتين في الرابعة بعد الهجرة ولعل حضرة الوترية الاحدية في حديث ان الله وتر يحب الوتر اصطفت الليل فلذا كانت وتر صلوة النهار صلوة المغرب وهي ليلية ولا تنافيه الجماعة فيها فان هذا الحضرة لا بد ان يكون لها تعلق بالعباد اجمعهم فيا تواما احبته واصطفت فوجب الوتر مزوق عن هذه الحضرة فلا يمكن ان شئت من قيل ان العاقل محرم وراجع الفتوحات من حضرة الافراد فما سيقت آية فاقروا والبيان حال صلوة الليل لكن لا تصدق الابان يكون مجموع ما قرأ به تحته و التيسير انما هو في القدر وان لم تنسق لبيان احكام القراءة فصل متى ما ترى في الاحاديث ترى انها جعلت الصلوة عند انتفاء القراءة خداجا منفية وهو حديث ابى هريرة عن رسول الله وغيره وعن عائشة عن ابن ابي شيبة واحمد وغيرهما قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلوة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج او عن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن جبر القراءه وكتابها وعند ابن ماجه ومتى نفت الصلوة فهو باعتراف انتفاء الفاتحة فما فوقها كما في الاحاديث المارة وارى ان هذا يطرح فيما هو على رسم الصحيح او الحسن كفى بها عن الضعاف وارى ان هذا ليس اتفاقا او جزا فابل حكاية عن الواقع عن الحقيقة فالصلوة بترك الفاتحة خداج وبترك الفاتحة فما فوقها منفية اي اذا خلت عن القراءة ومنه من يعلم ان قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن فصاعدا لا انتفاء رأسا ولا اشارات اخر سقطت على مسقط دللت على انه المقصد فمذهبه منازل من تهوى رويده فان واعلم ان الحديث شبه الصلوة باعتبار حكمها بشئ ناقص الخلقه حسا فلا يتأتى ان



يقال ان المراد انها ناقصة حسا وان كانت باطلة حكمها وان التام باعتبار الاجزاء كما ان  
الكمال باعتبار الاوصاف على ما ذكره في لا تقان من القواعد المهمة وان التام هو الجزء الاخير  
وفي حديث مسي الصلوة قال انه لا تتم صلوة احد من الناس حتى يتوضأ فيضع الوضوء <sup>وضعا</sup>  
ثم يكبر ويحمد الله ويشئ عليه الحديث فنكراد كانا وغيرها عند اوج اود والنسائي  
وذكر انهما لا تتم يد زمانا ذكر وقال في الخيرة عند النسائي فاذا لم يفعل هكذا لم تتم صلوة  
وعند الترمذي فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلواتك وان انتقصت منه شيئا انتقصت  
من صلواتك قال كان هذا هوون عليهم من اولى انه من انتقص من ذلك شيئا انتقص  
من صلواته ولم تنه ب كل ما هو وهذا هو لنقصان باعتبار الحكم بخلاف نحو ما عند داود  
عز الى سعيد الخدسي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا صلى احدكم فلم يد نراد امر  
نقص فليسجد سجدة <sup>سجدة</sup> وهو قاعد <sup>قاعدة</sup> فانه باعتبار الحسن اذ نقصان الركعات يعام بالحسن بخلاف  
حكم الصلوة عند ترك لفاتحة فليس امر احسبوا يحتاج فيه الى بيان الحكم لا الحسن بخلاف  
نقصان الركعات فانه يذكر كما وقع ويعلم حكم السجود فالمقصود في كلا الموضعين بيان الحكم  
وقد ذكر النقصان في حديث الخداج في موضع الحكم في حديث السهوي في موضع صلو المسئلة  
ومثله في التعبير حديث ابى هريرة عند الدارقطني وقواه في الفتحة <sup>فتحة</sup> هذا ولا يخفى ان الخداج  
الحسية لا تبطل بل هاب جزء كاشان الخداج اليد فلو كان حاذي في الخداج تلك الخداج  
واسراد نقصانها حسا لم يبدل ايضا علم بطلانها الا بضم مقدمته هي انا قصة الحسن من الخداج  
الشرعية حسا باطلة حكما ولم يحكم الشارع في هذا الحديث بتلك المقدمة وانما جعلها ناقصة  
كالحيثية فالحكم بالبطلان خلاف الخداج وانما يخرج منه وجوب الفاتحة واثبت مرتبة <sup>جيب</sup> التوا  
وهو مراد اصحابنا وقوله غير تمام من قولهم ولدته امه لتام بكسر يفتي <sup>ل</sup> من التام بالمعنى التام  
والحاصل منه كيف كان المراد بالحديث اعتبار حال الصلوة حسا واعتبار حكمها ليس فيه الحكم  
الا بالنقصان - **فصل** وفي نفس قوله صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بام  
القرآن بدل قوله فصاعدا اشارة الى لسورة وبناء الكلام عليه ذلك للفرق بين قولهم  
قرأها وقولهم قرأ بها فالاول على ما تعرف والثاني بمعنى اني بها في جملة القراءة وقد وضحه اللفظ



ابن القيم رضي الله عنه في بدائع الفوائد فقال فصل وما يتعلق بهذا قولهم قرأت الكتاب الحج ونحوهما يتعلّق بنفسه واما قرأت بام القرآن وقرأت بسورة كذا كقوله لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب ففيه نكتة يدلّ على قل من يفتن لهما وهي ان الفعل ذا عدل بنفسه فقلت قرأت سورة كذا اقتضى اقتصارك عليها التخصيص بالذكر واما اذا عدت بالباء فعنا لا صلوة لمن لم يأت بهذا السورة في قراءته او في صلواته أي جملة ما يقرأ به هذا لا يقتضي لا اقتصارا عليها بل يشترط قراءة غيرها معها وتأمل قوله في الحديث كان يقرأ في الفجر بالسيتين الى المائة كيف تجد المعنى انه يقرأ فيما يقرأ به بعد الفاتحة بهذا العدد وكذلك قوله قرأ بالاعراف فما هي بعد الفاتحة وكذلك في الفجر بسورة ق ونحو هذا وتأمل كيف لم يأت الباء في قوله قرأ سورة الفجر فيجد سجدة معه المسلمون والمشركون فقال قرأ سورة الفجر ولم يقل بها لانه لم يكن في صلوة قراها وحدها وكذلك قوله قرأ على الجن سورة الرحمن ولم يقل بسورة الرحمن وكذلك قرأ على سورة لم يكن الذي ولم يقل بسورة ولم يأت الباء الا ما قرأ في الصلوة كما ذكرت لك وان شئت قلت هو متضمن معنى صلى بسورة كذا وعلى هذا فيصير هذا الاطلاق وان كان بها واحد وهذا احسن من الاول وعلى هذا فلا يقال قرأت بسورة كذا اذا قرأها خارج الصلوة والفاظ الحديث تنزل على هذا فتدبرها والفرقان يتبادر ان في الصلوة ولا يتبادر ان في غيرها وكذا لا ينافي الفرقان المراه بالا ولان قرأ هذا الشيء والمراد بالثاني انه وقع القراءة المعروفة المعهودة التي اشتهرت بهذا الاسم بين الناس وعلمت انها اي جنس بالاعتيان في ذلك السورة ووجهه ان قرأ في متعارف اللغة متعلّق بنفسه فاذا نقلته الشرعية الى غيرها ولقيت به قراءة الصلوة صار لا نزاعا وكان معنى قرأ على هذا فعل فعل القراءة وهذا لا يحتاج الى مقول به فلما اريد تعلقه بسورة ق بالباء ومثل هذا في قوله تعالى فامسحوا برؤوسكم بالباء وقولك مسحت رؤوسنا ليقيم الاول على شرط الشرعية وهو امر الابد المبتدأ على الشيء فاقضى البلية بخلاف الثاني فانه على صرافة اللغة ومثاله لا يقرأ قوله ما قد صلى فان على اللغة بخلاف كان يوتر بثلاث فانه على معهوية الشريعة وبناء للكلام على ما عهد ومثله او انساك بشاة كما في الفجر ص ١٢



وهذه النكتة ايضا تجتمع مع ما ذكره ابن القيم جمع زكيات متعددة في مقام وكذا يأتي  
ههنا مثل ما ذكره الزنجشيري في قوله تعالى عينا يشرب بها عباد الله اي يشربون بها الخمر  
كقولهم شربت العسل بالماء فجاء بالباء للدلالة على المزج كقوله **هـ** رب ارقب انا وحوالي  
ليس بوزن الخمر بالماء الزلال **هـ** سكنت الدهر ما ناعنهم - وكذا انك الدهر حال بعد حال  
وكما في قول حسان **هـ** يسقون من ورد البرصع عليهم - بردي يصفق بالحق السلسل  
وفي المرقاة قال الطيبي اي لم يبدل القلعة بها اه وقال في قوله ثم اقرأ بها تيسر معك  
من القرآن الجار والمجرور حال في الباء وليس لباء في التنزيل دلالة على ان اقرأ يراد  
به الاطلاق اي اوجد القلعة باستعانة ما تيسر لك اه وهذا زكيات لا شكاة - في  
ابلاء ها وهي من باب **هـ** عباراتنا شتى وحسنك واحد - وكل الى ذاك الجمال بشيرة  
**فصل** اما ما ذكرنا ان هذا الحديث وارث في غير المقتدى فيتضح ذلك بامور ثلاثة  
احد ها من حيث الان وثانيها من حيث المم وثالثها من حيث السياق اما الاول  
فان الشرعية نصبت لاحكام الایتمام بالامام بابا مستقلا وغير الایتمام بابا ايضا فنقل  
احاديث احدا لباين الى الآخر الغاء لغرضه فقال في حديث الایتمام وهو حديث ابى موسى  
وابى هريرة وقلا خرج مسلم الاول وصححه الثاني وصححه ما جمعه المالكية والحنابلة ولم يتنا  
من تصحيحه الا من اختار القراءة خلف الامام فاتي فقهاء على الحديث كالحديث على  
فقهاء وهذا ان الحديثان في غير واقعة السقوط عن الفرس سيقال احكام الایتمام لا غير  
ولعل باموسي وابهريرة لم يدك واقعة السقوط فانها على ما ذكرنا في السنة الخامسة  
وفيهما واذا قرأ فانصتوا وقد شئ فيهما على كثر صفة الصلوة المقتدى فلم يكن ليند  
حكم القراءة وقد مضى على صفة الصلوة نسقا وسنو ضمه في فصل مستقل اما حديث  
انس عائشة وجابر في واقعة السقوط عن الفرس وسيقت لبيان اذا صلى قائما فصلوا  
قياموا واذا صلى قاعلا فصلوا اقعدوا اجمعون ولذا لم يأت فيها الامر بالانصات واتي في حديثين  
سيقا احكام الایتمام قصدا كليهما فهذا يدل لك انه صحيح فيهما ولا بد ان شذرت هذه  
بديك في بعض الامور فلما رأوا احاديث واقعة السقوط خالية عن امر الانصات سري



الى الوهم ان حديثي اتيهم ايضا ينبغي ان يكونا خالية عنه وهذا كما قيل في الوهم  
 خلوق فاذا نصبت باين لا ينبغي ان يخلط بينهما فيفوت غرضه ومثله في البابين قوله  
 تعالى فاقرا واما تيسر القرآن سبق في صلوة الليل فبني على حكمه لا نفراد بخلاف قوله  
 واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون واما الله فقد اشهر عند اصحابنا ان  
 المقتدى يحيل صلوته على صلوة الامام فهو يعتد ويحتسب باقتداءه ما يفعله لا ما  
 لنفسه كما انه يجوز له ان يحيل على نيته على حد جواب المؤذن وانا وانا وعلى حد هللت  
 بما اهل به النبي صلى الله عليه وسلم وكنا من المستمع حيث يريد به هكذا فليكن كما  
 ذكرنا في قوله واشركه في الهدى اي عليا بعد ما كان اهله وقد يوب عليه لتجاره في الشك  
 وكقول عمر بن شبيبهم امضوا وانا شريككم من الكفر وكقوله صلى الله عليه وسلم ارموا  
 بني اسمعيل فان اباكم كان راميا وانا مع بني فلان فصلوته عيز صلوته وقراءة عين  
 فرائضه فخطبه الا نصوات فيها لا الشراكة وليس ان سقوط القراءة عن ركوع الركوع لمكان  
 الضرورة كما زعموا بل كان الركوع موضعا للظهور وهذا الاعتبار فظهر هناك انما يتبعه  
 في الافعال شراكة كان عدم الاحتياج فيها مخالفة بخلاف ان نصوات ويستقل في ذلك  
 لان كلا فيهما امير نفسه ولذا جئ في الاثر اذ عية الحديث بصيغة الواحد المتكلم بخلاف  
 ادعية القرآن العزيز وكما ان الجماعة ليست شعارا للنواقل من الصلوة فكذلك في الاستجابة  
 الداخلية فيها فهي من حيث انه ذكر مثلا او مصلا من حيث انه مقتدى واما من حيث السببية  
 فينبغي ان نفهم ان صلوة غير المقتدى تعتبر انها فعله كالمفعول المطلق عند الحاجة حيث  
 يكون فعل الفاعل لا المفعول به الذي لا يكون فعله ويكون منفصلا عنه واما صلوة  
 المقتدى ففي العرف فيها اعتبار ان محاسب المقيمين مقام بسط واستيفاء لتمام الحال في مقام كنفاء  
 واختصار حيث لا تكون داعية الى استيفاء الحال والا ول نقل انه صلى مع الامام يرفعون  
 فيه ربط صلوته مع الامام وحكايتها من تلك الحيثية فتضاف الصلوة الى الامام كأنها  
 فعله والى المقتدى كأنها ليست من فعله فيقولون صلى فلان مع الامام كالمفعول المطلق  
 للامام والمفعول به للمقتدى وحيث لا تنضاف ولا تنسب اليه الا كنسبة المفعول به المنفصل



الى الفاعل ويطلق عليه انه يصلي مقيدا كالصلي خلفه امام او الصلي بصلوته والثاني  
 مقام يختصرون فيه ويجعلون بالنظر الى حكمه المنسحب عليه ولا يذكرون كونه خلف الامام  
 حيث لا تكون داعية لهم اليه فيعملون صلي الجماعة التي كانت صلوة واحدة بالعد  
 الى صلوات بحسب عد من كان فيها ويجعلون ان فلا تامل على كونه فعله ولا يذكرون كونه  
 خلف الامام وبعبارة اخرى صلي الجماعة صلوة واحدة بالعد في العرف والعبارة  
 وهو عند ابى داود من احالة الصلوة لثلاثة احوال قال وحد ثنا اصحابنا ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال اقل ما يحبني ان تكون صلوة المسلمين او المؤمنين واحدة ام  
 لا صلوات بعد من فيها وانما ذلك عند التحليل حيث يذكرون بيان الحال بكامله ونقل  
 صورته بتمامها حيث لا تكون شأنا لهم اليه فيعملون فعلا واحدا بالعد الى افعال بعد  
 من كان هناك وبالجمله كانت صلوة الجماعة منفردة لا ثنائية ولا جمعا فخلوها اليهما  
 حيث يريدون نقل حاله بالنظر الى حكم نفسه المنسحب عليه وكلا الاعتبارين وادان  
 في الفاظ الاحاديث بحسب المقامات فالاول نحو حديث اذا اقيمت الصلوة فلا تأتوها تسعون  
 وأتوها تمشون وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاتوا جعل الصلي كانها  
 ليست من فعله بل هي منفصلة عنه اتاها فهي مأتية يرد عليها ويصل عنها وجعلها منفردة  
 في العبارة لا ثنائية ولا جمعا وكقوله تعالى اذ اودى للصلي من يوم الجمعة وقوله اذا  
 ناديتهم الى الصلوة واما الثاني فنحو حديث البياضى عند مالك في الجهل في القراءة ان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وقد علمت صلواتهم فقال ان الصلي بينا  
 ربه فلينظر ما ينجيه به ولا يجهر بجهلهم على بعض القرآن او كان ذلك في رمضان و  
 عند ابن عبد البر فيه والناس يصلون عصيا عصيا وهو مسوق لغير المقتدى والناجاة  
 الكاملة وهي من الجانبين وفي كل لقراءة لا الفاتحة فقط وقوله فلينظر ما ينجيه به  
 في جواب ما ينجيه به كما في المرقاة عن ابي حنيفة في السباق فصلت الصلي بيني  
 وبين عبدى ومثله حديث السيرة عند ابى داود اذا صلى احدكم فليصل الى ستره  
 وليدرك منها مسوق لغير المقتدى وقوله اذا كان احدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه



فان الله قبل وجهه اذا صلى ساق الكلام بالنظر الى حال المصلي في نفسه والحكم المنسحب  
 عليه من تحليل الصلوة ان كان مقتديا اذ لم يحتج الى ذكر كونه خلف الامام ووصفه  
 به فان لم يكن مقتديا فبالنظر الى حاله في نفسه وان كان مقتديا فبالنظر الى حكمه  
 المنسحب عليه ومن امثلة الاول اى عدم تحليل صلوة الجماعة الى صلوات ما عن  
 عبد الرحمن بن عبيد القاري في قيام رمضان يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي  
 بصلواته الرهط والناس يصلون بصلواته قارئهم وحدثنا عائشة في فصل في المسجد  
 وصلى رجال بصلواته فجعل يوبكر يصلي وهو قائم بصلوة النبي صلى الله عليه وسلم  
 وفي الفقيه عن عتب بن مالك عن احمد بن اسحق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى في  
 بيته سبعة اضعاف فقاموا وراى اربعة فصلوا بصلواته وعند النساء في من يصلي ركعتي الفجر  
 والامام في الصلوة من حديث عبد الله بن مسعود قال يا فلان ايها الصلوات التي  
 صليت معنا والتي صليت لنفسك اه واذا سمحت لنفسك بقبول هذا ولم تأكل من فخذ  
 لا صلوة لمن لم يقل بام القرآن ينسحب على كل صلوة صلوة مفردة من غير الصلوات  
 في حق من يوصف بانها فعله لا في حق من خلل منها ووصفه بها بالنظر الى حكمه لا حاله  
 ووصف كونه خلف الامام باب برأسه لم يقصد ادراجه ههنا والذوق يعمل العجب  
 ومن لم يذوق لم يدرك واذا ارعيت معه زيادة فصاعدا ثم لفظ حديث ابن اسحق  
 لا تفعلوا الا بام القرآن تبين لك الامر وانكشف الحال والله اعلم بحقيقة الحال اعني  
 انه لو كان حديث الزهري بلفظ لا صلوة لمن لم يقل بام القرآن فصاعدا على ما عند  
 مسلم والنسائي وابي داود مختصرا من حديث محمد بن اسحق عند داود والترمذي  
 وكانا حديثا واحدا صل عن الشارع مرة ثم رواه الزهري مختصرا ومحمد بن اسحق تاما  
 وكان تقدير الكلام هكذا افلا تفعلوا الا بام القرآن فانه لا صلوة لمن يقل بها فصاعدا  
 تعين هذا المراد وان جملة فان لا صلوة لمن يقل بها فصاعدا في صلوة غير المقتدي  
 وانه استدلال بوجودها في اصل الصلوة على باقها للمقتدي والالتناقض صريحاً النبي  
 عن غير الفاتحة او لا وايجابها اخرا واول من نبه على هذا شيخنا وشيخنا مشايخنا الفقيه



الحديث مسنداً لوقت الشيء ألا جعل موكلاً ثم شيد أحمل قد من الله سره في مسالته  
 هداية المعتدي "وقد صرح بكون الحديث مختصراً ومطوفاً في الفتح وذكره البخاري  
 في جزئه والترمذي في جامعه وبنى عليه أبو عمر كلامه في التمهيد والمحافظة ابن تيمية  
 في فتاواه بل البيهقي أيضاً في كتابه فالشرعية حكمت على الصلوات أي صلوة صلوة  
 مفردة عن صلوة أخرى وهم نقلوا إلى الأشخاص حلوا صلوة واحدة إلى عشر مثلاً  
 بعد من كان فيها وحكمت المصلحة بالنظر إلى حاله في نفسه فنقلوه إلى حكمه مع غيره  
 فسيحان من لا يسهرو ولا ينسوي ومن أكل مثلاً ما عند ابن نصر من عن عائشة قالت  
 كان الناس يصلون في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم في رمضان بالليل أو نارا  
 يكون مع الرجل الشيء من القرآن فيكون معه النذر الخمسة أو الستة وأقل من ذلك وأكثر  
 يصلون بصلوته الحديث وهو الحديث المذكور أنفاً وانما وشرته للفظ الشيء من القرآن  
 وعلم منه أن لا قتلاً لم يكن لتخصيل الجماعة بل لتخصيل القرآن فمن لم يكن عند  
 والله أعلم وعلى هذا السياق حديث محمد بن يحيى فلا تفعلوا إلا بام القرآن فإنه  
 لا صلوة لمن لم يقرأ بها فلم يصفهم أو لا يكونهم خلف الإمام لا بان لهم صلوة  
 صلوة على ما حلوا التحليل المناطق ثم قال التصحيح فإنه لا صلوة لمن لم يقرأ بها بالنظر  
 إلى حال الصلوة في نفسها وبالنظر إلى حال المصلحة في نفسه لا بالنظر إلى تحليل صلوة مفردة  
 إلى صلوات ولا بالنظر إلى تجزئة صلوة واحدة بالعد إلى أعداد ولا بالنظر إلى توزيع  
 فعل واحد إلى أفعال بعد الفاعلين ولذا لم يصفهم في هذا السياق ألا يكونهم خلف  
 الإمام إلا بان لكل واحد منهم صلوة صلوة ثم قال فإنه لا صلوة أم فليس هذا اذن  
 من حيثية كونهم خلف الإمام والمغايرة في السياق كأنها لو كان تصحيح الكلام  
 السابق لا إيجاباً له وكان الحاق الجنس بجنس آخر ولا ملاقة له معه إلا في الإباحة  
 وتعليلها بالصلوة الواحدة بالعد وهي من جنس آخر لا في الإباحة على حد ما نقول  
 انتهى عن الصلوة في وقت فإبين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلوة فهذا  
 غير الإيجاب ومثله كثير فحفظ على الناس فسيحان من لا يعزب عليه شيء وهو بكل شيء عليم



وكانت اباحة مرجوحة للمقتدى لا ايجابا عليه ثم انتهى الصبح عن القراءة فيما جهز  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سيأتي **فصل** وحديث جرير عن سليمان التيمي  
 عن قتادة عن مسلم بن زياد واذا قرأ فانصتوا في باب التشهد في الصلوة تابعه اي  
 سليمان التيمي على هذه الزيادة عمر بن عامر وهو من رجال مسلم وسعيد بن جابر  
 عن قتادة عن الدارقطني وغيره من طريق سالم بن نوح العطار وهو من رجال مسلم  
 ايضا وتابعه ابو عبيد الله عنده عند ابى عوانة في صحيحه وهو جماعة بن الزبير ابو عبيد  
 الغنى الاخرى كما في النسابة من الجند يسابوري وقال مستقيم الحديث عن الثقات وكذا  
 قال هناك في عبد الله بن شبيب الراوى عنه وكذا يوثق في اللسان في جماعة عن بعض  
 المتأخرين وهو الواقع في اسناد بحث في ترجمة ابان المحاربى من الاصابة كما خاله المحظ  
 هناك فراجع ومتابعة ابى عبيد الله هذه نقلها في حاشية اثار السنن وكذا يوثق في  
 اللسان من السرى بن سهل في عبد الله بن رشيد وهو في ذيل اللؤلؤ وقد ترجم  
 في اللسان لعبد الله بن رشيد ايضا وتابع جرير عن سليمان بن عيسى بن سليمان عن ابي  
 وسفيان الثوري ذكره الدارقطني لم يفهم باعلا ل الحديث في سننه ولو كان اقص  
 كان ما اذا قل صح حديث الا نصنا احمد بن حنبل في صحيح وصاحبه ابو بكر الا ثم لم مسلم  
 ثم النسائي من حيث اخرجه اياه في مجتباه ثم ابن جرير في تفسيره ثم ابو عمر بن حزم ثم  
 المنذرى ثم ابن تيمية وابن كثير في تفسيره ثم الحفاظ في الفقه واخرون وجاهل المأ  
 والحنابلة وحديث ابى هريرة عن النسائي وغيره واوثى سياق له عند ابن ماجه  
 عن ابى بكر بن ابي شيبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما جعل الامام  
 ليؤتم به فاذا اكبر فكبروا واذا قرأ فانصتوا واذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين  
 فقولوا آمين واذا ركع فاركعوا واذا قال سمح الله لمن حمد فقولوا اللهم ربنا لك الحمد  
 واذا سجد فاسجد واذا صلى جالساً فصلوا جلوساً اجمعين ارفع الفاظ اخر فيه  
 عند آخرين تابع ابى خالد الاسمر فيه عن ابن عجلان محمد بن سعد بن ابي نضاري عنه  
 عند النسائي ايضا وحسان بن ابراهيم الكرماني ذكره في كتاب القراءة وهو من



رجال الصحيحين فاما الحديث الاول وهو حديث ابى موسى فحدث به هو في قصة  
 جماعة فيهم حطان بن عبد الله الرقاشي وهو بصري وحمله عنه يونس بن حبيب ابو  
 غلاب وهو بصري ايضا وعنه قتادة وهو بصري فكان الحديث من طريق اهل البصرة  
 وقاتادة مخرجه فحمله عنه اربعة من الاقوياء وهذا كاف واما الحديث الثاني فهو من  
 طريق محمد بن عجلان عن زيد بن اسلم عن ابى صالح عن ابى هريرة فمحمد بن عجلان  
 ثقة مأمون فراجع الميزان وكتاب العلل الصغير للترمذي وفي الميزان من ترجمة عبد الله  
 بن ذكوان وابن عجلان صدق من علماء المدينة واجلأئهم ومفتيهم وغيره حفظ  
 منه وليس هذا من احاديثه عن سعيد المقبري التي قيل لها اختلطت عليه مع  
 هذا اعتمد عنه ابن سبان كما في تهذيب التهذيب وارايد ذلك ان ما صنع  
 ابن عجلان في احاديث سعيد لا يقبل فيه على الاطلاق لعدم ثبوت احاديثه عن  
 سعيد خاصة على النقل ان ارايد احد تحقيق اسنادها على ما في نفس الامر  
 ولا وجه كتملال حديث ابى خاله هذا فانه لم يثبت الفاحل عن ابن عجلان ولا  
 هو عن زيد بن اسلم كالأخرى ومن غلب على صالح لم يثبت كروية ولا يضر هذا فانه طريقة  
 مستقلة عن زيد عن ابى صالح غير طريقته اي ابن عجلان عن مصعب بن محمد  
 والقحطاع وزيد بن اسلم عن ابى صالح وقد روى عاصم بن بهدلة عن ابى صالح هذا  
 عن ابى هريرة ترك القراءة في الجهرية من فقهاء عند البيهقي في سننه وكتاب القراء  
 وفتواه هذه لهذا الحديث ولعل مرسل زيد في الكنز <sup>٢٥٣</sup> قال نهي رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن القراءة خلف الامام عب حكاية عنه اى ان هذا المرسل  
 ايضا لعله مأخوذ من حديثه في الانصاف وشاهد عن ابى هريرة ايضا حديث  
 ابن ابي عمير الليثي عنه وسيأتي مع شاهد آخر **فصل** احاديث الايمان وابن ابي  
 فيها واذا قرأوا فالتفتوا في مبنية على ترك القراءة من المقتدى في الجهرية من  
 وجوه فلتراجع الفاظها من الاصول ومن نحو ابواب البخاري في ما جعل الامام ليقيم  
 به آم وفي اقامة الصف من تمام الصلوة آم وفي ايجاب التكبير وافتتاح الصلوة آم



من حيث أنه ترك ذكر الفاتحة للمقتدى وذكر سائر الأشياء حتى القعدة أيضا في نسخة  
 إلى موسى وهذا اسكوت في معرض بيان فليتركها للمقتدى حيثما تركها الشارع  
 وأنه انتقل في السياق من التكبير إلى التامين فليست نقل المقتدى كذلك فقد افلح من  
 اقتدى وقد ورد في كل من حديثي إلى موسى وإلى هريرة ما يغني عن قوله فانصتوا  
 وهو قوله واذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فاحال قوله عليه  
 بل لم أر في احاديث الايتمام في السقوط عن الفرس وغيرها التعبير إلا بهذا لا بقوله  
 واذا امن فامنوا وذلك بناء على أنه هو القارئ لا غيره وأنه قاسم بينه وبين الامام  
 في الوظيفة فلا يخالفه وأنه جعل موضع الا لتقاء مع الملائكة والامام في التامين  
 فليست نظره وأنه سمي الامام قارئاً ولقبه به في حديث اذا امن القارئ اه واذا قال  
 القارئ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فلا يتقلب به وأنه جعله في المقتدى مجيباً  
 فلا ينصب نفسه داعياً ومبلغاً وأنه جعله منصتاً اي في حث امر به فيه فلا يتكلم  
 معه قال الحافظ ابن تيمية وهي زيادة من الثقة لا تخالفها لمريد بل توافق معناه فان  
 الا نصات إلى قراءة القارئ من تمام الايتمام به فان من قرأ على قوم لا يستمعون لقراءته  
 لم يكونوا مؤتمنين به اه وقال وايضاً فالمقصود بالجهر استماع المؤمنين ولهذا يؤمنون  
 على قراءة الامام في الجهر دون السراخ اذا كانوا مشغولين عنه بالقراءة فقد امر ان  
 يقرأ على قوم لا يستمعون لقراءته وهو بمنزلة من يحث من لا يستمع لحديثه ويخطب  
 من لا يستمع لخطبته اه وقال فقد امر الله ورسوله بالانصات للامام اذا قرأ وجعل  
 النبي صلى الله عليه وسلم ذلك من جملة الايتمام به فمن لم ينصت له لم يكن قد ايتى به  
 ومعلوم ان الامام يجهر لا جليل لما صوم ولهذا يؤمن الامام على دعائه فاذا لم يستمع  
 لقراءته ضاع جهرة اه وأنه جعله مستمعاً فلا ينصب نفسه ذكره وأنه لم يبتدئ الشارع  
 بتوظيف هذه الوظيفة عليه كما قال ان كنتم لا بد فاعلم ان فهم الذين كانوا يتبعوا  
 فلا يفتت عليه وإن لم يقل له في احاديث الايتمام واذا قرأ فقرأوا وانما قال له  
 فاذا اكبر فكبروا واذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين ولما قال في



كلها بنزك خاتمتها فليحذر ان لا يفهم خطابها وليعلم انه اشركه في قوله كبروا واكبروا  
واسمى اوارفعوا وقاسم بينه وبين الامام في واذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين  
فقولوا امين وفي واذا قال سمع الله من حملة فقولوا ربنا لك الحمد فتاير بين السياق  
لهذا والا لكان لقائل ان يقول جهر الامام بالقراءة كجهر بالتكبير والتسبيح والتسليم  
ليعلم موضع الانتقال وليس لجهر اشارة انها ليست على المقتدى لكن علمنا بمغايرة  
السياق انه لم يرد هذا او اسر دترك القراءة من المقتدى رأسا والصواب ان جهر  
الامام بتكبيرات الانتقال ليس ليعلم المقتدى هذا الا ذكره ريل ليعلم الانتقال ولذا  
لم يقل بعد التحريمة واذا اكبر فكبروا وانما قال في حديث ابى موسى واذا اكبروا ركع فكبروا  
واركعوا فان الامام يركع آه او واذا ركع فاركعوا آه وللتكبير اختصاص بركعة برفع  
الصوت كما في استلام الحجر ورمي الحصاة وتكبير التشريق واذا اعل شرفا وفي الغزوة والفتنة  
في صلته يعلى في قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هداكم ذكره في غزوة بدر فراح صوته  
وعند اطفاء الحريق كما في الحصن وكما عند خ م فجهر الامام بالقراءة بدعي في انها  
ليست على المقتدى وانما جاءت الشك من جانب الامام في التامين والتحييد وبعض  
الاحاديث وهو رواية عن اصحابنا انه قد علم الموضع بقوله غير المغضوب عليهم  
ولا الضالين جهر اثم بالسكوت بعد بقوله سمع الله من حملة ثم بالسكوت بعد وبعد  
ان يبلغ واعلم بالموضع له ان يأتي بهما وينتقل الى مقام انه امير نفسه من حيث انه حصل  
لا من حيث انه امام هذا وترك التامين من الامام رواية ايضا في المذهب كرها محمد  
في موطأه واني اري ان حديث واذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا  
امين وحديث اذا امن الامام فامنوا حد ثيان وحل الاعتبار في الطرق والا لفاظ  
ان قوله واذا قال الامام غير المغضوب عليهم قطعة من حديث انما جعل الامام ليؤتم  
به آه وبناءه على ترك القراءة من المقتدى واما قوله اذا امن الامام آه فلم يقع قطعة  
من يشد الايتام وانما جاء مستقلا برأسه وينتني عليه اذا في الاول ظرفية وفي الثاني  
شرطية الا اذا اخذناه على ما في الدلائل المختارة من انه تليق بمعلوم الوجود وان بناه اول



على اخفاء امين بخلاف الثاني ولم ارفى الفاظ احاديث الا يتم مع كثرتها التعبير الا  
بقوله واذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا امين لا بقوله اذا امن الامام  
فامنوا وفي معالم السنن قال الشيخ قد احتج به من ذهب الى انه لا يجهر بامين وقال الا ترى  
انه جعل وقت فسخ الامام من قوله ولا الضالين وقالنا امين القوم فلو كان الامام يقول  
جهر لا يستغنى بسماع قوله عن التبيين له بل نقارقه اذ وفي الكند ص ١ الداعي والمؤمن  
في الاجر شريكان والقارئ والمستمع في الاجر شريكان والعالم والمتعلم في الاجر شريكان  
فرعن ابن عباس ذكره في المقاصد الحسنة ورواه في الجامع الصغير بالضعف واما  
حديث لكل شيء صفوة وصفوة الايمان الصالح وصفوة الصالحية التكبير الاولى اولى  
في الكند ورواه في هاشم بن الجراح الصغير بالحسن وضعفه في التلخيص من صلوة الجماعة  
فهو في فضل الجماعة وادسرها ولها وهو المأثور عن السلف كما في التلخيص واعلم ان حديث  
اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا امين فان الملازمة تقول امين ان  
الامام يقول امين آية جملة من حديث انما جعل الامام ليؤتم به جاء لبيان مسألة التلخيص  
وموضعه واما بيان فضيلته فاستطرد ولم يرد اذا قال آة وأسن نقديرا في العبارة  
والآة الجملة الاولى ولكفي الثانية وقال فاز الامام يقول امين - لانه لم ينوك او لا هذه  
اذن لا يرب على الجمهور بل يشخص ببناء على الاخفاء وهذا البحث امس ببيان متعلقا  
المسئلة فينبغي ان تبني المسئلة عليه اما حديث اذا امن الامام فامنوا فهو حديث  
مستقل برأسه في البحث عليه بياز الفضيلة قصه لا لبيان الموضع فلذ المني كره فلم  
يكن بد من ان يعبر بقوله اذا امن لانه لم يبد كالموضع ولم يسبق له فهذا هو وجه  
التعبير به لانه يبنى على الجمهور هذا وفي تفسير الفاتحة والبقرة نصا الطريقة الحجة  
من محقق المنأخرين من الخفية وماروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رفع صوته  
به بعد ولا الضالين فحمل على التلخيص وهو كما ذكره صا الهلالية في الجهر بالبسملة  
وقال في الهدي من بحث الفتوت فاذا جهر به الامام احيانا يعلم المأمومين فلا يباس  
بذلك فقد جهر وعمر بن الخطاب لا فتتاح ليعلم المأمومين وجهر ابن عباس بفراة الفاتحة



في صلوة الجنازة ليعلمهم أنها سنة ومن هذا وجه إمام بالتأمين وهذا من  
الاختلاف المباح الذي لا ينف فيه من فعله ولا من تركه وهذا الرفع اليد في الصلوة  
وتركه أم فقوله في الحديث وإن إمام يقول آمين لا يدل على الجهر بل ربما يشعر به خفاء  
وكلمة إن لما خفي وعز كافي دلائل الاستحسان وقال بن عبد البر فيه أي في حديث إذا قل  
الإمام غير المنصوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين دليل على أن المأموم لا يقدر  
خلف الإمام إذا جهره بأم القرآن ولا غيرها لأن القراءة بها لو كانت عليهم كما هم  
إذا فرغوا من الفاتحة إن يؤمن كل واحد بعد فراغه من قراءة سورة لأن السنة في قراءة  
بأم القرآن أنه يؤمن عند فراغه منها ومعلوم أن المأمومين إذا اشتغلوا بالقراءة  
خلف الإمام لم يسمعوا فراغه من قراءة الفاتحة فكيف يؤمن بالتأمين عند قوله  
ولا الضالين ويؤمنون بكاشتغال عن سماع ذلك هذا لا يصح وقد جمع العلماء على  
أنه لا يقدر مع الإمام في ما جهر فيه بخير الفاتحة والقياس أن الفاتحة وغيرها سواء  
لأن عليهم إذا فرغ إمامهم منها إن يؤمنوا فوجب أن لا يشتغلوا بغير الاستماع أم  
من شرح الموطأ للزرقاني وقد وجد لنقل عن أبي ثور من روى حديث الإتيان كافي  
هروية وعائشة والنس وجابري في الأصول وابن مسعود في الزوائد وابن عسما في الكزيت  
القراءة في الجهرية وفي حديث أبي موسى عند مسلم في الإتيان بعد ذكر خصال فتلك  
بتلك فشرحه النووي بالتعقيب في الركوع والسجود والرفع منهما وهو ظاهر شرحه  
الخطابي في معاليه ثم ابن الأثير في النهاية بتعاليه وأوضح منه صاحب مجمع البحار وهو  
خفي كما صرح به هو في رسالته قانون الموضوعات والضعفاء بما يجري في سائر الخصال  
وينسحب على الفاتحة وأمين أيضا ويخرج منه أن تلك أي آمين من المقتضى بتلك  
أي الفاتحة من الإمام فاعتبروا اعتبارا وهو شرح جيد وله قرائن يطول نقلها الطول  
وحال الحديث على هذا أن كل خصلة من المؤتمن بخصلة من الإمام فإن اشتركا فخصلة  
الأيتمام فيه من المؤتمن بخصلة الإمام من الإمام فكل خصلة منه بدل خصلة منه  
والله أعلم فأخاديت الأيتام كيفما تراها تظهر البطن مبنية على ترك القراءة في حق الجماعة



ومثبتة عنده فتنبه له وقد ذكر عياض ايضا ما ذكرنا لخطابي كما في الاحمال الاحمال وفي  
 ذيل كلام الخطابي ان قول الامام سمع الله لمن حمله هو الشاء ودعاء لا اخبار ذكره ههنا  
 وفي الباب الصحيح قال وانما كان القصد بما جاء في هذه الحديث من شركة الدعاء والمقارنة  
 بين القولين ليستوجب به دعاء الامام وهو قوله سمع الله لمن حمله اه وبني عليه قوله  
 ههنا وانما شرطت الدعوات في دعاء الامام ودعوة المأموم بقوله ربنا اي استجب فتلك مرتبة  
 بتلك ذكره نحوه في سمع الله لمن حمله وهذا ايضا شرح مناسب والغرض ان قوله فتلك بتلك  
 على المقاسمة اما في شيئين كالتامين مع الفاتحة والتحميد مع التسميع او في شيء على الامانة  
 منه والايتمام من هذا وهو المعاقبة وعند مسلم لا تبادل الامام اذا لم يكبروا واذا  
 قال ولا الضالين فقولوا آمين واذا ركع فاركعوا واذا قال سمع الله لمن حمله فقولوا اللهم بنا  
 لك الحمد فسر ما فيه المقاسمة ايضا تحت قوله لا تبادل الامام وجعله شرحه وفحوا  
 عندنا وداود انما جعل الامام ليؤتم به فاذا لم يكبروا ولا تكبروا حتى يكبروا واعلم انه  
 يستفاد من قوله واذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين انه اية تامة **فصل**  
 ومن الاحاديث الصحيحة في المسئلة اي ترك القراءة في الجهرية رأسا الفاتحة وغيرها سوء  
 حديث الزهري عن ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم في نسب عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 بن عمار بن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم في غير ذلك وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم انصرف  
 من صلوة جهرية بالقراءة فقال هل قرأتمني احد منكم انفا فقال رجل نعم يا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم قال في اقول مالي انا زرع القرآن قال فانتهى الناس من القراءة مع  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه النبي صلى الله عليه وسلم بالقراءة من الصلوة  
 حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لفظه لا يرد وداود صححه ابو حاتم وكا  
 في الجوهري تفسير ابن كثير وآخره ولم يتاخر عن تصحيحه ايضا الا من اختار القراءة خلف الامام  
 فسرى فقهاء الى الحديث كما ذكرنا وعند البخاري في جزئه بعن وقرا وفي انفسهم سوا فيهما  
 لا يجمع فيه الامام ام فبطلان يراهم انهم اتقوا عز الجهر بها لانه تفوت المقابلة خفية  
 بين الجهرية وبين السرية وقد قابل بينهما ولما ارادوا انهم اتقوا عما فوق الفاتحة فلا اثر له



في الروايات وكذا في حديث محمد بن إسحق إلا الإباحة المرجوحة لعل يفعلوا لا ابتداء منه  
 صلى الله عليه وسلم فاستثناء الفاتحة مشي من مشي عليه على ما تركت في ذلك من  
 وجوبها تشبيه بالمصباح في ذلك الحديث في المسئلة هي هذه ومنها يستفاد وجوبها أو  
 عدمه فبناها على الوجوب منفرغ عنه من قبل وسنوضحه في حديث محمد بن إسحق  
 انشاء الله تعالى وعندنا في لفظ صلى الله عليه وسلم بنار رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 صلواته نطق أنها الصبر وعندنا بن عبد البر عمن وما به ذكره في شرح الموطاء وتعلوا فيه  
 ان قوله فانتهي الناس عن القراءة مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يجتمع فيه من صلاة  
 الزهري فيكون هذا القول من رواية اذ لم يدرك تلك الواقعة قال ابو داود قال مسدد  
 في حديث قال معمر فانتهي الناس عن القراءة فيما يجتمع فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وقال بن السرح في حديث قال معمر عن الزهري قال يوشع فانتهي الناس وقال عبد الله بن  
 محمد الزهري من بينهم قال سفيان وكلهم الزهري بكلمة لم اسمعها فقال معمر انه قال فانتهي  
 الناس قال ابو داود ورواه عبد الرحمن بن اسحق عن الزهري وانه انتهى حديثه الى قوله مالي  
 انازع القرآن ورواه الاوزاعي عن الزهري قال فيه قال الزهري فاتفق المسلمون بذلك  
 فلم يكونوا يقرأون معه فيما يجتمع فيه صلى الله عليه وسلم قال ابو داود سمعت محمد بن يحيى  
 بن فارس قال قوله فانتهي الناس من كلهم الزهري اهو ومثله في المسند ٢٣ وهذا مما يتعجب  
 منه لو كان هناك متعجب فان عيسى بن ابي اسحق عن الزهري قال نقلت عن ابي هريرة قوله قال  
 الناس آه واخضب دهوره فثبتهم معمرية فكان استناد القول الى معمر الزهري لهذا افرجهوا  
 انه من تلقاء نفسه ما ولاه نظائر منه ما عدا البخاري من حديث ثناء عبد الله بن محمد قال  
 حدثنا سفيان قال سمعت الزهري يحكي عن هذا الحديث فحفظت بعضه وثبتت معمر  
 ومنها ما في الفقه ١٢ من باب اذا استورا في القراءة فليؤمهم الكبرهم قلت وقد وقع التصريح  
 بذلك فيما رواه ابو داود من طريق نسابة بن محمد عن خالد الجدي عن ابي قلابة في  
 هذا الحديث قال وكنا يومئذ متقاربين في العلم انتهى واظن في هذه الرواية اذ  
 فان ابن خزيمة رواه من طريق اسمعيل بن عيسى عن خالد قال قلت لابي قلابة فانه رواه



قال انهما كانا متقاربين واخرجه مسلم من طريق حفص بن غوث عن خالد الحذاء وقال  
فيه قال الربيع وكانا متقاربين في القلعة ويحتمل ان يكون مستنداً بقلية في ذلك  
هو اخبار مالك بن الحويرث كما ان مستند الحذاء هو اخبار ابى قلابية له به فينتفى الا دراهم  
عن الاستناد وادله اعلم انتهى ومنها ما عند الترمذي من مسيرات الجدة قال سفيان  
وزاد في فيه مع عمر الزهري ولم يحفظه عن الزهري ولكن حفظه من معمر بن عمار قال  
ان اجتمعوا فهو لكما وايتهما افرحت به فهو لهما ام ومنها اختلافهم في استسعاء المبيد  
اذا اعتق احدكم نصيبه هل ذكر السعاية من قول قتادة او من قول ثمر بن جازل  
والاختلاف هناك ايضا على الوجه الذي ههنا ومنها ما في الفقه ١٢٦ عن سفيان  
قال تينا يعني الزهري فقال زشيم حد ثلثه عشرين حد ثلثا او حد ثلثا السقيفة  
فحد ثلثهم بطوله فحفظت منه شيئا ثم حد ثلثي بقيته بعد ذلك منهم وفي المثل  
الطحاوي ١٢٧ - قال سفيان انتهى حفظي من الزهري الى هذا او كان طويلا فثبت في معمر  
ومنها ما في الفقه ١٢٨ قال القاسم لم يكن يراذ انهما الا ان يرقى ذوا وينزل ذاهم وكما يقال  
ان القاسم تالبي فلم يترك القصبة المذكورة لانه ثبت عند النسائي من رواية حفص  
بن غياث وعنده الطحاوي من رواية يحيى القطان كلاهما عن عبد الله بن عمر عن عائشة  
عن عائشة فذكر الحد يث قالت ولم يكن بينهما الا ان ينزل هذا او يصعد هذا وعلى  
هذا فمضى قوله في رواية البخاري قال القاسم اي في رواية عائشة عن عائشة ام ومنها ما في العمل  
١٢٩ قلت رواية معاذا كاد ليل فيها على ان حمله لم يصح من النسائي لانه يجوز ان يكون  
سمعه من النسائي ثم استثبت فيه عن ميمون فكانه تارة يحد ثلثه عن النسائي لاجل العلو وتارة  
عن ميمون الاستثبات وقد جرى عادة حميد وغيره بهذه الطريقة ام قال شعبة لم يسمع  
حميد من النسائي الا اربعة وعشرين حديثا والباقي سمعها من ثابت او ثبته فيها كما في شرح  
الطحاوي من العمل في القلعة ومثله كثير وادشأ الاختلاف فيه انه ليس من المرفوع وانما هو  
بيان الحال من الراوي ولا يمكن ان يكون من المرفوع فثبتوا في نسائهم ولو كان من سلا  
كان ما اذا غلبت كحد يث الى هديره ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا من اكل امام



فامنوا فانه من وافق تامينه تأمين الملة شكه غفر له ما تقدم من ذنبه قال ابن شهاب  
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين كما في الصحيح والاضاف بين من سئل يكون  
 متلقى من التوارث وهو الواقع ههنا وبين من سئل هجر عنه وقد اوضحه المحافظ ابن تيمية في  
 فتاواه ههنا ومذهب ابى هريرة ان المختار هو الترتيب في الجهرية فعند البيهقي وسنده عن عامر  
 عن ذكوان عن عائشة وعن ابى هريرة انهما كانا يأمران بالقراءة وراء الامام اذا لم  
 يجهر به والخوض في كتاب القراءة وقد وقع غلط في نسخ جزء القراءة فنقله كذلك بعضهم  
 كصاحب التعليق على سنن الدارقطني واما قوله اقرأ بها في نفسك يا فارسي فعلى باب  
 عنده وسنوضحه ولعله اباحة مرجوحة عند ايضا فاعلم ذلك فانه متى روي تحت  
 القسم افتى بأكاباحة في الفاتحة وحض على التامين وانما يكون في الجهرية يدل عليه  
 ان الحد يثين في جزء القراءة عند ابن ابى هازم عن العلامة بن عبد الرحمن عن ابى  
 عن ابى هريرة في قسم الصلوة وبهذا الاسناد فيه حديث التامين عنه من باب السكتات  
 فبني فتواه على ما روي واما فتواه بالترك من طريق ذكوان ابى صالح السمان عنه فمتلقا  
 من حديثه المرفوع في الانصاف عند ابى صالح ذكوان ايضا ودل هذا الاعتبار ان حديث  
 الانصاف وفتواه بالترك كلاهما محفوظان ولا بد وان قوله كما في جزء القراءة وغيره  
 قلت يا با هريرة كيف اصنع اذا كنت مع الامام وهو يجهر بالقراءة قال ويلك يا فارسي اقرأ  
 بها في نفسك ام على الاباحة عندك الا يجاب ويحتل ان يريد به السرية فقط  
 ذهابا منه الى ان الامام بلا سراد هو حيث عهد لا سار **فصل** ومن الروايات  
 القوية الاسناد في المسئلة ما في كتاب القراءة ٩٩ من قوله وهذا هو المراءى عسى  
 بهنهم من فوعا ما اخبرنا ابو الحسن علي بن احمد بن الحماهي المقرئ انا احمد بن سلمان الفقيه  
 نا ابراهيم بن الهيثم نا ادم نا ابن ابى ذئب عن محمد بن عمرو وعن محمد بن عبد الرحمن  
 بن ثوبان عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان من صلوة يجهر فيها  
 الامام بالقراءة فليس احد ان يقرأ معه اه ابو الحسن علي بن احمد ترجمه السمعاني في  
 الانساب ووصفه بالجليل مزودة الحماهي واحمد بن سليمان وفي كثير من المواضع



احمد بن سليمان هو البكر النجاد ترجمه في تذكرة الحفاظ <sup>٣١٥</sup> وهو الراوي لكتاب الناسخ  
 والمنسوخ عن ابي داود السجستاني كما في ترجمة ابي داود من تهذيب التهذيب وابراهيم  
 بن الهيثم البلدي صححه له الذهبي في التذكرة <sup>١٦٣</sup> وقد مر البيهقي على اسناد فيله براهيم  
 بن الهيثم وقال رواه ثقات كما في الجوهر الثقي منه وكذا الدارقطني في مسنده منه وكذا  
 ذكره في اللسان في ابراهيم بن الهيثم عن الخطيب حديث وكذا في الآتي <sup>٣١٦</sup> ولا يفتقر  
 اى اللسان <sup>٣١٦</sup> وراجع ما عند ابن كثير في تفسيره <sup>٣١٧</sup> - وسائر الروايات <sup>٣١٨</sup> وفون  
 دوارون في الكتب ثم قال البيهقي في كتابه وهذا رواية منكورة لم يجزها في جامع مسين  
 هذه الاخبار فان صحت فالمراد بها فليس لاحد ان يجهمه <sup>٣١٩</sup> او فليس ان يقلل منه <sup>٣٢٠</sup>  
 ام والثابت ليس بامير دين كما سيظهر ان شاء الله تعالى في حديث محمد بن اسحق واما  
 حكمه الاكراه فخلاص الاحتياط فان له شواهد من المراسيل فمرسل زيد بن اسلم قد مر  
 واستند اليه القاضي ابوبكر بن العرب في احكام القرآن ولعل اهل المدينة في التذكرة في الجيرة  
 ولفظه في الكون <sup>٣٢١</sup> اقيموا الصدقات وحاذوا المناكب <sup>٣٢٢</sup> انصتوا فان اذن المنصت الذي كاسمه  
 كاجر المنصت الذي يسمع عن زيد بن اسلم مرسل عن عثمان بن عفان موقوفه  
 يريد بالانصت التعرض له في الجهرية وان لم يستمع لعارض ومرسل اخر جريد ذكره  
 في اللسان من ترجمة ذكرى بن يحيى المصري متنه مرشوعا اذا سررت بقراى فافراى  
 واذا جهرت فلا يقران معي احد واسناده مرسل بانتخاب رجاله من بين العبارة  
 قال لعقيلي حد ثنا ذكرى بن يحيى المحلواني آة فلما بلغ هذا ابا لطاهر بن السرح اغتماظ  
 واخرج كتاب بشر بن بكر فاذا هو عن ابي داود عن يحيى بن ابي كثير ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اوعز اوعز اوعز ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شك المحلواني ام والواقع انه  
 ليس عن يحيى بن ابي كثير وانما هو كما في كتاب لقرائة <sup>٣٢٣</sup> عن ابي داود عن النضرى اى  
 عن ابن ابي عمير فهو موصول في الاصل ولفظه من الفاظه وظهر بهذا اثباتا ان جملة  
 فانتهى الناس في الحديث الموقوف ابي هرويرة وكذا ثبت ان يثبت من نهى قولى عن  
 القراءة في الجهرية وان حديث ابي هرويرة هذا متأخر عن حديث عبادة وان



عند أبي هريرة أحاديث حديث إيجاب الفاتحة وحديث الخراج وحديث الأتية  
والنهي عن القراءة في الجريدية ثم الاختفاء عنها وكان ذكر يحيى بن أبي كثير فيه انتقال إلى  
ما تحت ما انصف القارئ المصلي كما في المقاصد المحسنة مرسل عنه من طريق  
الأوزاعي حديث لا يجهر بعضهم على بعض بالقرآن أم قال رفعه مرسله وأقر في السان  
وكذا في الميزان هذا المرسل من جهة تسكوتهما عليه واستند إليهما مرسل ذكر يابن يحيى  
المهرمي وهو غير المحمول في هذا المرسل أبو الطاهر أحمد بن محمد بن السرح وبشر بن بكر  
من رجال تهذيب التهذيب ابن السرح أيضا في التذكرة ٥٥٠ ثم قال في السان بعد  
كلامه عن العقيلي جاء هذا الحديث من غير هذا الوجه عن أبي هريرة وعمران بن  
حصين والنسب فيه إذا استرقت بقراءة في فقرأوا وإذا جهرت فلا يقرآن معي أحلام  
كذا في النسخة وطى في العبارة هكذا عن أبي هريرة وعمران بن حصين والدير فمعه  
إذا لا فتصحف ليس بالنسب والله أعلم وكيفما كان فقد تلخص المرسل في ذلك  
موصول ومرسل آخر في العمدة عن مصنف عبد الرزاق عن موسى بن عقبة عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبابكر وعمر وعثمان كانوا يتهنون عن القراءة خلف  
الأمم أم ومرسل آخر عن الزهري في نصب الراية من فصل لقراءة قال سمن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجهر بالقراءة في الفجر في الركعتين كليهما إلى أن قال  
ويصعد من وراء الإمام وليسمع لما جهر به الإمام لا يقرأ معه أحد والتشهد في  
الصلوات حين يجلس الإمام والناس خلفه في الركعتين أم يريد من جعل مثني  
وقد ذكرنا الفرق بين المرسل المتلقى من التوارث وبين المرسل البحر عنه  
وهو الوجه في كونه حجة عند اعتناؤنا بفناوى الصحابة ولكن قد يكون الأمر  
كما قال ابن معين إنما يطعن في حديث يسير من لا يذهب إليه أم ذكره في التلخيص  
**فصل** في هذه الحقيقة أي ترك القراءة خلف الإمام واستماعها من البشير  
إلى الملائكة فهم يفتنون بالبشر لا قرآن عند هم فيستمعون للقراءة وإنما نلتقي  
نحن وهم في موضعين أحدهما التأمين والآخر التجهيل أي ربنا لك الحمد



اما لا قتلاء فعند مالك من النكاح في السفر عن سعيد بن المسيب انه كان يقول  
 من صلى بارض فلا حجة صلى عن يمينه ملك وعن شماله ملك فاذا اذن واقام الصلوة  
 او اقام صلى وراءه من الملائكة امثال الجبال انتهى وفي شرحه وقد مر موصولا  
 ومرفوعا فاخرج النسائي من طريق داود بن ابي هند عن ابي عثمان النهدي عن سلمان  
 الفارسي قال قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا كان الرجل في ارض في اقام الصلوة  
 صلى خلفه ملكان فاذا اذن واقام صلى خلفه من الملائكة ما لا يرى طرفا ولا يحسون  
 بركوعه ويسجدون بسجودهم ويؤمنون على دعائه اعم ولعله عند النسائي في كتاب  
 الملائكة له ولا يرد ما في الكنز من تصحيحه وقفه فانه مما لا يدرك بالرأي ايضا  
 لم يظهر فيه تصحيحه وقفه ويشبه ان يكون مرفوعا صحيحا كما هو مرفوع حكما وله يدرك  
 القراءة وقد ذكره في التلخيص من الاذنان وما في الدر المنثور عن مجاهد في قوله تعالى من  
 النور الم نزل الله يسبح له من السموات والارض والطير صافات كل قل علم صلواته  
 وتسبيحه ان الصلوة للانسان والتسبيح لغيره فشي غير الملائكة وقد قال بعضهم ان صلوة  
 الملائكة اي اذا صلوا بانفسهم ليست مجتمة لما في صلوة البشر وعند البخاري من ذكر الملائكة  
 فسا لت جبريل فقال هذا البيت المعمور يصلى فيه كل يوم سبعون الف ملك آه وراج  
 تفسير قوله تعالى من الاسراء وان من شيء الا يسبح بحمده لا يقر احكام القرآن للقاضي ابى بكر  
 بن العرب ولعله على نحو ذلك اقتلوا الانبياء عليهم السلام بالنبي صلى الله عليه وسلم  
 في ليلة الاسراء واما انه لا قرآن عندهم ففي شرح المحسن في ذكر شجرة من شجرة الجن الجبل  
 السيوطي في الاتقان ان الصلاح قال في فتاواه قراءة القرآن كرامة اكرم الله بها  
 البشر فقد ورد ان الملائكة لم يعطوا ذلك وانهم حرصون لذلك على استماعه من  
 الناس انتهى ام من فضل القرآن قلت وهو قوله تعالى ان القرآن الفجر كان مشهودا تشهد  
 ملائكة الليل والنهار وقوله تعالى وانا نحن الصافات وانا نحن المسبحون وقد نسب  
 في القرآن العزيز نحو الاذكار اليهم كما في القرآن لهذا ولا يرد ما في السجاية ملكا وردى  
 ابو عبيد عن ابن المنهال سيار بن سلامة ان عمر سقط عليه جل من المهاجرين وهو يتجهدا



بالليل يقرأ بفاتحة الكتاب لا يزيد عليها ويسجد ويكبر ويركع فلما أصبح الرجل ذكر ذلك  
 له فقال ليست تلك صلاة الملائكة قال ليسولى في ذلك المنشور من الفاتحة فيه انه  
 اخذ للملائكة قراءة الفاتحة فقط وذكر ابن الصلاح انه فان عمر انما قال ذلك لتبنيجه  
 وسنه كان السؤال كالفاتحة كما فهمه ورواية عمر اخرجها في الكنز <sup>٢٠٢</sup> قال ولله  
 حكم المشوع اه وقد اخرجها ابن جرير في تفسيره <sup>٢٠٣</sup> مع ما عن عمر في وجوب السورة  
 من الكنز <sup>٢٠٤</sup> والمدونة <sup>٢٠٥</sup> وفي الكنز <sup>٢٠٦</sup> عن عمر قال لا تبد للرجل مسلم من ست سور  
 يتعلم من سورتين لصلاة الصبح وسورتين للمغرب وسورتين لصلاة العشاء ش فكان  
 وسع في النطق خاصة فاذا لم يكن عندهم القرآن فهم انما يلتقون معنا في التامين وهو  
 قوله صلى الله عليه وسلم من وافق تأمينه تامين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه  
 وفي التميمي وهو قوله صلى الله عليه وسلم فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم  
 من ذنبه وعد بالمغفرة في الموضوعين لهذا وارايد بالموافقة ان الملائكة لا قرآن  
 عندهم فهم انما يلتقون معنا ههنا واليه ميل لفظ القول البدليج للسخاوي <sup>٢٠٧</sup>  
 والتامين على قراءة المذهلين وقول ربنا وانا الحمد اه لا الموافقة في الزمان فقط  
 وان هذه الاذكار من جنس قولهم وان القرآن ليس عندهم ومن الفوائد الشريفة  
 ههنا ما في حاشية البجيرمي على شرح المنهج للشافعية والاصول في ذلك ان ابا بكر تأخر  
 ذات يوم عن صلاة العصر خلف النبي صلى الله عليه وسلم فهورول ودخل المسجد  
 فوجد راحا فقال الحمد لله وركع خلفه فنزل جبريل وقال يا محمد سمع الله من  
 حمدا اجعلوها في صلواتكم برماوى وكان قبل ذلك يرفع بالتكبير اه اج فاجاز رابطة  
 القدوة وأمر الى التامين والتيميد وفيها التقسيم بلفاتحة الامام وتأمينهم وتسميعة  
 وتحميدهم وفيها الالتقاء مع الملائكة وهما على هذه الصفة من خصائص هذه  
 الامة كما في الخصائص فضعف الاجر لهذه التامين المقتدى على قراءة الامام  
 وتحميد على تسميعة جوابا وقسمها لقراءة ولا تسميعة له وقد يتخيل ان قلب الصلاة  
 هو موضع التامين وهو مركز الدلالة فلان اجتمعت الروحانية فيه وان صح ان قرب



ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فهو من جهة ان ربه بينه وبين القبلة فيقرب اليه  
 حين السجدة وقد جاء في بعض المراسيل من الكثر <sup>٢٢</sup> انه يسجد على قدميه وهو السر  
 في السجود عند كشف الساق في المعشر هو في الصحيح وراجع الفتاوى للحافظ ابن تيمية <sup>٢٣</sup>  
 وفي الاثر <sup>٢٤</sup> انه اخرج عبد الرزاق في مصنفه وسعيد بن منصور في سننه عن  
 مجاهد قال قرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد الا تشبهون يقول واسجد واقترب  
 ولا اجتماع اريد من ان يفعلوا فعلا هو واحد بالتقسيم فيما بينهم لا بان يفعل كل واحد  
 ما يفعله الاخر فافضل الصلوة طول لقنوت قراءة واستماع وتلك السكينة تنزل  
 للقرآن وفي الكثر <sup>٢٥</sup> الا ياذن الله لشيء اذنه كاذان المودعين والصلوة المحسن بالقرا  
 ن طيب من عقل بن يسار ونحوه عند الشيخ في الاذان عنه واصله في القرآن بغيره <sup>٢٦</sup>  
 في الصحيح ربه في طريقه في الفجر <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>  
**فصل** في صلاة الخفيفة بالاستماع في  
 الجهر افضل من صلوة الشافعية ان قلنا باباحة القراءة فقد ثبت ان المستمع القران  
 اجرين وللتالي اجر ففي الكثر <sup>٣٦</sup> من استمع الى آية من كتاب الله كتبت له حسنة مضاعفة  
 ومن تلا آية من كتاب الله كانت له نور يوم القيامة حم عن ابى هريرة ام حسنة السيرة  
 من اخر الاعراف من الدر المنثور فلا يضرب ما في تخريج الاحياء من آداب تلاوة القرآن  
 ونظم السيرة من يؤتي اجره من تين كما في شرح الموطأ <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>  
 رويانه انهم يثنى لهم اجر حوروه لمحققا الى ان قال ومبني ميتا حياء من آهله  
 ومستمع القرآن فيما روى الثقا - ومستمع في خطبة قد ناولنا وهو قوله لا بن مسعود  
 ان احب ان اسمعه من غيري وقد رأيت في تذكرة العباس لما توفي جزع ابن عباس  
 فجاء الصحابة ليعرضه فلم يتعز حتى جاء اعرابي فقال <sup>٤٠</sup> خير من العباس اجر كعب  
 وادله خير منك للعباس - فتعزى وفي بعض كتب لسيران الاستماع من خصائص هذه  
 الاممة وكان من قبلهم يبايون ائمتهم وفي الله المنثور واخرج ابوالشيخ عن ابن عمر قال كانت  
 بنو اسرائيل اذا قرأت ائمتهم جاوبوهم فكرة ذلك لهذه الاممة فقال واذا قرئ القرآن كآية  
 وكل من السيرة المحمديّة وكانوا يتكلمون في الصلوة فامروا حافظوا على الصلوات والصلوة التي

من السيرة المحمديّة وكانوا يتكلمون في الصلوة فامروا حافظوا على الصلوات والصلوة التي



وقوموا لله قانتين فامروا بالسكوت ونهينا عن الكلام ووعدا في العصر بالا جرمين كما  
عند مسلم <sup>٢٥</sup> ولعل القنوت اي الطاعة والخشوع من المحافظة ومن هذا الباب نظم  
السيوطي وغاسل يدا بعد اكل اة فليتنامل الناظر ازاى صلوة تنصب صلوة بني اسرائيل <sup>٢٦</sup> على  
جماعتهم **فصل** في قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحم  
ومعلوم ان اة من حيث الشرح ورعاية منصب الشارع للوجوب وان لم يكن من حيث  
اللغة كذلك كما اشار اليه في جميع الجوامع ولكن لا يخفى انه لا مر بالذي اشتق منه  
يكون جنسا تحتها واجب ومستحب كالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة و  
مستحبة علم التفصيل المعروف في احكامها وقلت في الشريعة حقيقة واجبة الا ومثلها  
منذنية كالصلوة والصوم والزكاة والحج وكذا الصلوة المفروضة حقيقة مركبة من  
التسليم الى التسليم وفيها مستحبات فينبغي ان يكون الامر المشتق من مثل هذا الجنس  
كذلك اذ بعد ان تكون الصلوة المستحبة عليه صلى الله عليه وسلم حيث استحبتها  
العلماء غير داخل تحت قوله تعالى صلوا عليه وكذا ايعلان تكون الصلوات المندوبة  
او المستحبات الداخلة في الصلوات غير داخل تحت قوله صلى الله عليه وسلم صلوا  
كما رايتهم في اصى فالذي يظهر ان الامر لوجوب الجنس في الجملة وان كان مخلوا بالجنس من  
الوجوب ويبقى تفصيل ذلك الجنس الى الواجب مندوب مفروض الى الشارع بعد قال  
القاضي ابو بكر بن العربي في احكام القرآن تحت قوله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم المسئلة  
الثانية في المراد بالنفقة وفيه قولان احدهما انها صدقة الفرض قاله غيبة السلفاني  
وغيره الثاني انها عامة في كل صدقة فمن قال انها في الفرض تعلق بانها ما مريد بها  
والامر على الوجوب وبانه فهي عز الردي وذلك مخصوص بالفرض الصحيح انها عامة  
لفرض والنفل والدليل عليه سبب نزول الآية كانه في التطوع الثاني ان لفظ افعل  
صالح للندب سهل حقيقته للفرض والمرحى في عنه في النفل كما هو منفي عنه في الفرض الا  
انه في التطوع ندب في افعل مكرره في لا تفعل وفي الفرض واجب في افعل حرام في لا تفعل  
وفي الفقه <sup>١٣٩</sup> عن الشافعي رحمه الله الذي قاله الشافعي في اة فرض الله الصلوة على رسوله بقوله



ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما فلم  
 يكن فرض الصلوة عليه في موضع اولى منه فالصلوة اه والطف منه ما في قواعدا بن  
 رشد من سجود السهو قال وكذلك تجدهم قد اتفقوا ما خلا اهل الظاهر على ترك  
 السنن المتكررة بالجملة اثم مثل لو ترك الشار الوتر او ركعتي الفجر اثم كان مفسقا آثما  
 فكان العبادات بحسب هذا النظر منها ما هي فرض بعينها وحبسها مثل الصلوات الخمس ومنها  
 ما هي سنة بعينها فرض بحسبها مثل لو ترك ركعتي الفجر وما اشبه ذلك من السنن  
 وكذلك قد تكون عند بعضهم الرغائب رغائب بعينها سنن بحسبها مثل ما حكي لنا  
 عن مالك من ايجاب السجود كما ذكر من تكبيرة واحدة اعني السهو عنها ولا شك فيما احسب  
 عند هؤلاء سنة بعينها وحبسها واما اهل الظاهر قالوا سنن عندهم هو سنن بعينها  
 لقوله صلى الله عليه وسلم لا تنزل بي الذي سألته عن فروق الاسلام اقليم ان صدق  
 دخول الجنة ان صدق قوله بعد ان قال له والله لا ازيد على هذا ولا انقص منه  
 يعني الفرق انهم وقال الطيبي في باب القراءة قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واتموا  
 الحج والعمرة لله الذي ذكرنا اخرجه العمرة من صفة الوجوب فبقى الحج وحده فيها فاما  
 بمنزلة قولك صم شهر رمضان وستة من شوال في انك تامر بفرض وتطوع هذا المسئلة  
 مبنية على ان مطلق الامر الوجوب الا ما خصه الدليل والمحصل الا امر بالجنس  
 يوجب ايجابه ولكن التفصيل باعتبار الحال والاقوات ايزجعله الشرعية واجبا وان  
 تجعله مستحبا اليها فمن هذه الجهة قلت ما قلت لا باعتبار الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا  
 باعتبار عموم المشترك ومثله فيما يظهر قوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا وقوله صلى الله  
 عليه وسلم غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم فالذي ينبغي ان يكون الاستماع واجبا في  
 الصلوة ان كان غير واجب غير هاتم انه لا حاجة لنا الى البحث عن سبب نزوله اذ لو  
 كان كما زعموا للنطق فتكوز العبارة لا للسبب على ما عرف في مثله وفي روح المعاني وفي  
 بناء الفعل للمفعول شارة الى زعم اراكم القراءة من اي قارئ كان اه وفي فتاوى الفخا  
 ايتيمية وقد استفاض عن السلف انها نزلت في القراءة في الصلوة وقال بعضهم في الخطبة



وذكر أحمد بن حنبل الإجماع على أنها نزلت في ذلك وذكر الإجماع على أنه لا يجزئ القراءة  
 على المأموم حال الجهر به وفي موضع آخر قال أحمد إجماع الناس على أنها نزلت في الصلوة  
 ثم قوله تعالى واذكر ربك في نفسك تضرعا وخيفة ودورا الجهر من القول بالعذر  
 والأصم لا يخرج فيه عن اللفظ وعنوانه إلى غيره فهو في الذكر الصلوة وإن كانت  
 ذكر اقوله واذكر ربك الظاهر المراد به ذكره في القلب ولعله لأن المقل واذكر اسم  
 ربك وقال تضرعا وخيفة ولم يقل تضرعا وخيفة فالحقيقة من عقاب من في القلب كما  
 قال إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وعند التزمين من العيوب صفة جهم  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يقول الله أخرجوا من النار من ذكر في يوم  
 أو خافني في مقام هذا أحد بيت حسن غريب وأسرير بالذكر في القلب لا يشاء فيه  
 في عيدك ليوم الناس كما نسيتي والذكر في القلب على حد ما قال صلى الله عليه وسلم  
 لا تنسوا يا غلام في أعمالي كلمات احفظ الله يحفظك احفظ الله يحفظك احفظ الله يحفظك  
 وإذا سألت فاسأل الله وإذا استعنت فاستعن بالله أم وفي رواية غير الترمذي  
 كما في أذكار النووي احفظ الله تجدد أمامك تعرف المائدة في الرخاء بعرفك في الشدة  
 فلا بد أن يكون في القلب ذكر الله وداعية ورازع ينعه عن نسيانه بالغد والاصم  
 ولا تمكن من الغافلين وهذا الذكر في القلب ليس ينحصر على الذكر بالأسماء والاذكار  
 بأن يكون ورحها هو المقصود وإنما يكون من باب واذكر في عند ربك ثم قوله ودورا الجهر  
 فاعلم أن الذي يظهر في القرآن أن الجهر فيه أرفع من الجهر المعلن في كتب الفقه  
 من الجهر بالقراءة ذكره في الكمالين وذلك أن الجهر في العرف أزيد مما يجري في المبادنة  
 والكلام بين الناس على الحد المعروف بينهم والجهر في الفقه اسماع غيره وهو دور الجهر بعرف  
 القرآن كما في قوله لا ترفعوا أصواتكم فوق صوت النبي ولا تجهروا له بالقول كجهر بعضكم  
 لبعض آية أن الذين يخضون أصواتهم عند رسول الله أنه ومنه فحديث امرأة رفا  
 القرظي يا أبا بكر لا تزجره عن أعماجه وقوله ولا تجهروا بصوتك ولا تخافت بها وبلغ  
 بين ذلك سبيل فالسبيل بينه هو عين الجهر المعروف في الفقه وغير الجهر المعروف



في القرآن والآية ولا يجهر آه تمامها في الصلوة الجهرية كالسنة وهو ما عذر مسلم  
 عن ابن عباس في قوله ولا يجهر بصلواتك ولا يخافت بها قال نزلت ورسول الله إذا قرأ  
 الله عليه وسلم متواربكة فكان إذا صلى بأصحابه رفع صوته بالقرآن فاذا سمع ذلك  
 المشركون سبوا القرآن ومن أنزلهم ومن جاء به فقال الله لنبيه صلى الله عليه وسلم  
 ولا يجهر بصلواتك فيسمع المشركون قراءتك ولا تخافت بها عن أصحابك اسمعهم  
 القرآن ولا يجهر لك الجهر ايتع بغير ذلك سبيل يقول بغير الجهر المخافة ام وعلم  
 منه ان المقصود الاستماع ولا يخفى على من الفقه السمع وهو شهيد لا يدلل الاستماع من انفسها  
 والاستماع واذن فقوله ودور الجهر بقي تحتها كاسر بالذكر بحيث يسمع نفسه الجهر بحيث يسمع غيره  
 عن الشديد وهو المراد في حديث موسى ارجعوا على انفسكم فانكم لا تدعون اسم  
 ولا غائباً فخلصت من هذه الآية ثلاث صور كلهم في الذكر لا في احوال الصلوة واحكامها  
 ولهذا اقال من القول في قوله ودور الجهر من القول وقوله في نفسك كقوله في الكتاب وقوله  
 واذكر في الكتاب اسمعيل واذكر في الكتاب موسى واذكر في الكتاب ابراهيم اراد سبحانه وتعالى  
 ان يبين حكمه لذكر نفسه بعد ان بين حكم الاستماع من غيره وانه في القرآن فقط -  
**فصل** في البحث عن سياق حديث محمد بن اسحق وهو فصل لختام ونصل لفاتحة  
 خلف الامام وكانك تقول **هـ** هل غادر العلماء من متقدميهم ام هل عرفوا ذلك  
 بعد توهمهم - وكان في اقول - اعيالك رسم الدار لم يتكلم حتى تكلم فاسمعن وتفهيم  
 والبحث حسنه او صحيحه من اختار القراءة خلف الامام واعلمه من اختار التراث وسيأتي  
 نبذة منه ورأينا شرحه هو الا حوط الصحيح وان معلوماً وقرأ بيان نقد الامامية عنه  
 على الاشالة عليه كيداً يكون الكلام فيه من حيث صنعة المحدثين من يوعى ان تكون تركتها  
 الاخذ به من حيث صنعة الفقه وهذا صنيع غيره اولى منه وكثيرا ما يفعلونه وبعضهم  
 يأخذ الخصم بالاحتياط ويحاسبه بالتقدير والقطر فاذا اجاء وقت قضائه اخذ بالسجاء  
 والسماحة فيما كس في الاقتضاء ويساخر في القضاء وهو ايضا سمع من المعاملة فاعلم ان  
 المحدث له طرق عن عبادة فالذي في الصحيح عنه هو لا صلوة لمن لا يقرأ بأم القرآن



بدون ذكر الاختلاف يستدل بعمومه على حكم المصلي ايا ما كان وقد شرحناه من قبل  
 وكشفنا عن مراده والذي في طريق نافع بن محمد عنه هو ذكر الاختلاف وابطاحه الفاتحة  
 للمقتدى من حيث انه استثناء يعدل لخطر لا يفيد الا الاباحة وليس في اكثر الفاظ  
 التعليل بانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها نعم هو كذلك في لفظ عنه في كتاب القراءة <sup>منه</sup>  
 وقد اخرجناه ابواباً من هذه الطريقة بدون هذه الزيادة ويناقضه صريحاً ما عندنا <sup>نظراً</sup>  
 وحسن اسناده منكم من احد يقرأ شيئاً من القرآن اذا جهت بالقراءة آه فقول  
 في السؤال شيئاً من القرآن نياقض صريحاً قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها ولكن اروي  
 عن غير عبادة حديث لا صلوة بدون ذكر الاختلاف وحديث الاختلاف بدون  
 ذكر الاستدلال فهذا يدل على انهما حديثان مستقلان جمعهما عبادة وكانا  
 عند حنين روى وكثيراً ما يقع ذلك في الروايات وصنع البخاري من تلقائه في باب  
 الاستسجار وتراكم شرحه في الفتح وليس نظير ما فيه <sup>٢٢٥</sup> وكما فعله ابو سعيد باربعة  
 احاديث عند من باب مسجد بيت المقدس وفرقهما الاخر من الصحابة وكان في  
 بعض الطرق عن عبادة ويلاءه تعبیر الترمذي بقوله تأول حيث قال وذهبوا  
 الى ما روى عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم وقرأ عبادة بن الصامت  
 بعد النبي صلى الله عليه وسلم خلف الامام وتأول قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صلوة  
 الا بقائه الكتاب اهـ والا فليس هذا تأولاً والذي في طريق حميد بن اسحق فيه هو  
 بين ذكر الاختلاف وذكر الاستدلال واذا علمت هذا فاعلم انه اتفقت الطرق فيه  
 بل اتفقت الاحاديث على ان سؤاله صلى الله عليه وسلم كان من احوال القراءة ووجوبها  
 ولا اثر ولا اثار فيها انه كان عز الجهر بها او عما فوق الفاتحة وانما هو مشي من مشي عليه  
 على اعتقاده وجوبها على المقتدى وكان في هذا الاثبات بعد فجعله مفراً غامضاً  
 من قبل وثابتاً قبل ان يثبت فلفظ الدار قطعاً منكم من احد يقرأ شيئاً من القرآن اذا  
 جهت بالقراءة قد مر فيه من احد دل على انه لم يكن شرعاً الفاتحة ايضاً عليه قبل  
 ذلك وعند ابن حبان من حديث انس كما في الكنز <sup>١٣</sup> اقرأون فوصلوا ثم خلفكم الامام

في كتابه في بيان ما في القرآن من خلاف ما عليه







ابن السمن ان من ظهر الامم خلف ما كانوا يتوقعون وقولهم قلنا نعم هذا يا رسول الله  
 كما عند داود اعتمد ارضهم وسيجي عن المثل السائر واما ما يمثل به النخلة في قول  
 القائل واذا لا قوس فانه مثال نحوي يضرب للجواز والا فاذا قال لقائل والله لا قوس  
 واذا كان ذلك لغوا لانه ليس في قياسه من الامم العزيز ولا من الامم العسير ما يجيء  
 معه التاكيد <sup>آه</sup> وفي المسند <sup>ط</sup> من طريق محمد بن ابي عائشة عن رجل من اصحاب النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال اتقأون واكماما يقرأ او قال تقأون خلف الامام واكماما  
 يقرأ قالوا نعم قال فلا تفعلوا الا ان يقرأ احدكم فاتحة الكتاب في نفسه قال خالد و  
 حدثني بعد ذلك ولم يقل ان شاء فقلت لا في قلابة ان شاء قال لا اذكره ام وهو يدل  
 على انه كان حدثه به اول مرة ومن الفاظه اي من طريق خالد المحدث ان كنتم  
 لا تبد فاعلين آه كما قد مر على انه محفوظ كما قال غيره واحد منهم وكذا ما في كتاب  
 القراءة <sup>٣٦</sup> عن ابن علية عنه وقد قال احمد بن حنبل كما في مقدمة الفقه <sup>٣٦</sup> اذا كان  
 في الحديث قصيدة دل على ان مراربه حفظه والله اعلم ام بل يدل ما في كتاب  
 القراءة هناك ان حديث ابي قلابة عن انس ايضا محفوظ وفي المسند عن ابن السمن  
 نفسه <sup>٣٧</sup> عليكم ان لا تفعلوا الا بفاتحة الكتاب فانه لا صلوة الا بها ام وهو على  
 وزان قوله في العزل لا عليكم ان لا تفعلوا اذ اكم فانما هو القدر قال محمد وقوله (عليكم  
 اقرب الى النفي ام عند مسلم وعندة قال ابن عسرون فحدثت به الحسن فقال الله  
 لكأن هذا انزجرام فجعل فعلها لا حرج فيه وذلك ان الحاصل بعد انتفاض النفي الثاني  
 بالآه على طبق اللفاظ الاخر هو هذا فانه ليس فيها النفي الاول واذا كان السؤال  
 عن اصل القراءة ووجودها فهل هذا هو شأن الواجب اذ يرتبط هذا الوجوب بها  
 قبل او وجوبها حين فرغ من هذا الكلام <sup>كل</sup> وتلك امور يربكها الخيال وتكون من باب  
 قوله <sup>و</sup> ولا كنت تفرى ما خلقت ولعل... من الناس من يخلق ثم لا يفري - ثم اذا كان  
 غير عالم بقوله تهم وهم غير عالمين بوجوب الفاتحة رأسا وقارئون لغيرها على  
 ما عند ابي داود عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الى الظهر فاجاء



رجل فقرأ خلفه بسبح اسم ربك الاستغنى فلما فرغ قال ايكم قرأ قالوا رجل قال قد  
 عرفت ان بعضكم خالفني في هذا الرجل اول ما جاء افتتح بسبح اسم ربك <sup>على</sup>  
 واي شيء اهو جينا الى فلك سيا قد حتى تركبه فارد دليل على ان القصص في قوله الايات  
 القرآن لا افراد وليس للقلب والتعبين وقد قالوا كما في الكلمات لا بالبقاء ان قولنا  
 لا اله الا الله افراد في مقابلة المشرق وقلب في مقابلة الجاحد وتعيين في مقابلة  
 المتردد وقالوا ان القصص الاضمار في ينقسم باعتبار حال الخطاب الى ثلاثة اقسام قصص  
 افراد اذا اعتقد الخطاب لشركة وقصر قلب اذا اعتقد لعكس وقصر تعيين اذا  
 اعتقد واحد غير معين فالا ستثناء في حديث عبادة الايام القرآن واكاسر  
 في حديث انس فلا تفعلوا وليقل احدكم بفاتحة الكتاب في نفسه كما يكون الا <sup>اشياء</sup>  
 كما ذكره علماء الاصول في الاكاسر بعد الحفظ ان كان كلامهم في شيء واحد وهم  
 شيئا كيف كان وهو لم يبتدئ بتشريح الفاتحة للتشديد وكان خالي الذهن عنه  
 ثم قال في السمع الى لعلمكم تنزل في خلف اما اسمك بدل قوله خلفي قال على انه ليس منضما  
 الا تمام به ثم اباحها على سبب حادث اذ ذلك ابتداء فهو اذن اباحة مرجوحة ولا بد  
 لا بالرضاء الا حصل ثم على تلك الاحتمال بوصف كائن في الفاتحة في نفسها اي ربوبها  
 في جنس المخلوقة على شأن الاستدلال بوصف مغاير على شاك في ما نقول اقرأ على  
 فلا في الخش فانه يدل رس التفسير بسبل ادخل منه ونظير ما ذكرنا من الاباحة في الارتفاع  
 ما عند الطحاوي في غير سورة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ الله يجزم الا  
 من يقول انهم وبعاطون الا قيل فيهم لموا في من يقول انهم ولا تصبوا في من يقول انهم وقد  
 وقع في بعض الاكاسر بلغة الاكاسر ابتداء من احد فاهم الا بتخار وبعاطون  
 الا من اراد بالظن الى قيل في نفسه والمخير للنطق هو من اعترفهم القرآن من كان اقرأ  
 لا يحتاج الى تعيينه والنطق بعد شير اسما هو بالسؤال عن اصل القراءة والعبارة للنطق  
 كما في الاكاسر والاباحة مقولة لهم الا ان واكاسرهم بما اقرأ من سائر الاكاسر في الموضع  
 عند النفاة وهو قوله فان لا مملوكة ام والى ان يقال انه لو كان هناك جزم كان سبب الاكاسر



لا انه هو مورد الا تكرار اماما عند الدارقطني <sup>١٣</sup> عن عبد الله قال قال رسول الله  
صلی الله علیه وسلم لقوم كانوا يقرأون القرآن ويجهلون به خلطتم على القرآن آه  
ومثله في كتاب القراءة وجزئها فهل فيه شيء ازيد على انه كان سببا لعلم به  
وسبب الاطلاع وبعده لم يقع السؤال عن اصل القراءة ووجودها اذ لا يناسب  
فقال خلطتم على القرآن وكانه واقعة اخرى لم يقع السؤال فيها عن وجود القراءة  
ولو كانت هذه الواقعة ايضا فابن الوجوب فيه واين هذا الجهر فعند ابن جرير  
من طريق السكاك الكبير عن ابن مسعود قال كنا نقوم في الصلوة فيتكلم ويسار الرجل  
صاحبه ويجبره ويردون عليه اذا سلم حتى اتيت انا فسلت على رسول الله صلى الله عليه  
عليه وسلم فلم يرد على آه كذا في نسخة الدر المنثور من قوله تعالى وقوموا لله قانتين  
يسار من المسارعة والنهي عن الجهر شيء اخر يذكّر السبب فيه انه الجهر وينكر عليه  
كحديث ابن سعيد عند ابن داود وغيره قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم  
في المسجد فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف الستر وقال لا ان كل مناج رب فلا يؤذ  
بعضكم بعضا وكما يرفع بعضكم على بعض في القراءة اوقال في الصلوة اه وقد مر من  
حديث البيهقي وعن ابن عمر في شرح المنتقى <sup>١٤</sup> وفيه من حديث ابن وهبة عن  
احمد والبخاري عن عبد الله بن حذافة قاتم يصلي فجهر بصلوته فقال لبي صلى الله  
عليه وسلم يا ابن حذافة لا تسمعني واسمع ربك قال العراقي واسناده صحيح اه وهو  
عند ابن نصر والبيهقي ايضا واين النص لصريح واذا قرأ فانصتوا من هذا او  
هذا من حديث ابن كعب عن ابي الدرداء وابي ذر في الاستماع للخطبة ولا نصت  
لها عند ابن ماجه قال في الكنز <sup>١٥</sup> وهو صحيح ومعلوم ان الا نصت باب احدها  
مع ان نفيها عند الامام اكثر كانوا يقرأون خلف النبي صلى الله عليه وسلم بدون  
ذكر الجهر وفي الكنز <sup>١٦</sup> فاستنكر القوم رفع صوتي اي حين دخل رجل في الصلوة فقال  
الله اكبر كبر آه فلم يكونوا يرفعون صوتهم واما في حديث عباد بن النضر  
من الصحيح والوهبة في السؤال عن اصلها فهل قال فيها العلم للجهر دون خلف امامكم



أو قال حين الأرشاد لا تجهروا على الأمام وإنما ذكر فيها على المنازعة وليس  
 مساوقاً للجهر ويبقى البحث في أنه كره المنازعة لعينى كما فهمه بعض الصنفين أو القراء  
 لمظنتها كما فهمه بعض آخر من كابن مسعود وغيره وبينهما فرق كما ينبغي فابداً تأويل  
 الجهر أو ما فوق الفاتحة لا اثر له في طريق حديث عبادة ولا باقى الأحاديث إنما  
 هو عهد ذهني لهم في وجوب الفاتحة على المقتدى قبل أن يثبت لا اثر له في الخارج  
 وإنما كان الأثر على القراءة لا على سبب الاطلاع عليها وحينئذ لا تضر عبارة  
 التمهيد ومعنى قوله خالفنيها أي نازعنيها والمخالفة هنا عندهم كالمنازعة فتحدث  
 عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير عن ابن أبي عمير  
 المأموم وراء الأمام ويدل على ذلك قول بهيرية وهو من الحديث في ذلك أقراً  
 بها في نفسك يا فارسى قاله في حديث العلامة قال أبو عمر ليس في هذا الحديث دليل  
 على كراهة ذلك لأنه لو كرهه لنفي عنه وإنما كره رفع صوته الرجل بسبح اسم ربك  
 الأعلى في صلوة سنتها الأسرار بالقلعة اهـ فإن الجهر سبب الاطلاع والمثير للسؤال  
 والبحث في محط الاستنكار ومورد باق بعد كما ذكر علماء الأصول أن المنصوص قد  
 يقع فيه تنقيح المناط كحديث الكفارة بالوقاع في الصوم هل التكفير لمكان الوقاع أو  
 لمكان التقطير وقد ذهب بعض المتقدمين إلى المنازعة لقصور قراءتهم معه قال لبيد  
 في شرح الموطأ ومعنى ذلك في الحديث أي حديث ابن أبي عمير ما الذي يظهر من بائني  
 لكم القراءة معي في الصلوة فتنازعوا في القراءة فيها ومعنى منازعتهم له لا يفرد  
 بالقراءة ويقراءون معه فيكون ذلك منازعتهم له في القراءة وروى نحوه عن عيسى بن  
 دينار أنه وهو الذي قرأه ابن عبد البر فقال في الاستدراك رفقته هذا الحديث الذي  
 من أجله جئ به هو ترك القراءة مع الأمام في كل صلوة يجهر فيها الأمام بالقراءة  
 فلا يجوز أن يقرأ معه إذا جهل بأم القرآن ولا غيرها على ظاهر هذا الحديث وهو  
 ثمان العبوة عند العلماء للنطق لا للسبب فكيف بالمثير قال القاضي أبو بكر بن العربي  
 في أحكام القرآن ٦٩٠ والحكم يتقرر بتقرر العلة إذا أوجبه خاصة فاذا اثار العلة



نظراً لتعلق الحكم بالنطق وسقط اعتبار العلة أم قال في كلام ط<sup>٢</sup> ولا تصنع أكسباً  
شيئاً إنما تصنع أكسباً لفظاً لا سبب قد يكون ويحتمل الكلام على غير السبب ولا يكون  
مبتدأ الكلام الذي له حكم فيقع فاذا لم يصنع السبب بنفسه شيئاً لم يصنع به ما بعد  
ولم يمنع ما بعد أن يصنع ما له حكم إذا قيل هو نقله فشرح المنهاج أكسباً فاذ أخرج  
حال المعلن له وهو قوله أكسبوا أكساباً القرآن انه لا حاجة ولا بد فلنعل على  
حال المعلن به وهو قوله فانه لا معلق لمزاج ليقرب بها ولما ثبت أن المعلن له لا حاجة  
تطعاً فليوجه المعلن به على وجه يلائمها ولا بد وأنا إذا أردنا بالمرآيات الصورية  
عن عبادة وغيرة أن أكسباً لا حاجة فليس اذن من أكسباً أن شخص يتوجه به  
بل يلزم كل من وفق للصواب حيث أصاب ولا يصح أن يهدى ما اتفقت عليه كاختار  
وهو السؤال عن وجود القراءة وأصلها بما وقع في لفظ ابن اسحق من أكسباً كال  
وقد اشتهر ما من قبل انما وصفان وصف كونهم خلف أكساباً لم يصنعهم من تلك  
الحيثية انهم صلوته صلوته على طريق التخلييل بل نسب الصداقة الى أكساباً وانها  
فعله والمقتد من الوثوقها ودخلوا عليه فهو حال وقوله فانه كالمعلق لمن لم يقرب بها  
وصف آخر وهو حال آخر وصف بهذا الاكتفاء ازالة صلاته منسوبه اليه وهو من فعله  
وهو حال غير المقتدى وكذا انكر المقتدى قد يقال له انه صلي بن ذكر كونه  
خلف أكساباً لكن هذا في مقام لا تكون لهم حاجة الى ذكره فيحملون له صلوته  
من حيث السحاب الحكم عليه انما يريد انه قد يراعى الفرقا وانه روى ههنا ولهذا  
غاير في العبارة والعنوان ولم يقل فانه لا بد منها ولا فانه لا بد من فعلها وهذا  
كان يليق بقوله أكسبوا أكساباً القرآن وانتقل من صيغة الخطاب وهو قوله أكسبوا  
أكسباً الى صيغة الغيبة وهو قوله فانه لا صلوته لمزاج ليقرب بها ولم يقل فانه لا صلاتي  
لكم بغيرها ومن صيغة الجمع الى الواحد البدي لي قال في المثال لسائر والذي عندي  
في ذلك ان أكسباً من الخطاب الى الغيبة او من الغيبة الى الخطاب لا يكون أكسباً  
اقتضاه وتلك الفائدة امر راء الانتقال من أسلوب الى أسلوب أكسباً قال واما التجمع



من الخطاب الى الغيبة فقولوا نعم هو الذي يسيركم في البر والبحر حتى اذا كنتم في الفلك  
 وحين ينزلهم اياه فانه انما صدر الكلام ههنا من الخطاب الى الغيبة لفائدة وهو انه ذكر  
 لغيدهم حالهم ليحجبهم منها كما لم يخبرهم وليستدعي منهم الا انكار عليهم وبقا  
 حتى اذا كنتم في الفلك وحين ينزلهم اياه وساق الخطاب بهم الى آخر الآية لانه ثبت تلك  
 الفائدة التي اتبعتها خطاب الغيبة وليس ذلك بخلاف عن لفظة الكلام والوجه  
 فيه ان المصلي في الجماعة لا تنسب اليه الصلوة على طريقة الكل اياه فإدري ببل  
 اقول ولا على طريقة الكل المصلي بد وانه مقاسمة على سبيل ما يقال حملوا انفسهم كما  
 روي شاذ من اهل مكة الوزير جمال الدين وكان يحسن اليهم <sup>سري</sup> سرى نفسه فوق  
 الرقاب وطالما <sup>سري</sup> سري جوده فوق الركاب وناثله <sup>سري</sup> سري على الوادي فتنته <sup>سري</sup> سري  
 عليه وبالنزدي فتنته ارامله <sup>سري</sup> سري بل ان كان قد عوذة وتذكر من اكرام وسامع  
 وطاعة من المأموم مقاسمة فيما بينهما وعلى طريقة المطوعة المعروفة بالنظر  
 من فعل يدل على قبول المفعول به اثر الفاعل فخرج كند فتكره فتقسم الشكر <sup>سري</sup> سري  
 في القراوة تذكري او اسماعا وانصاتها واستماعا وفي افعال اهل وطاعة فعلى نحو هذا  
 الربط ربط القوم مع اكرام فقولوا كما صلوة لمن لم يقرأ بها حال الصلوة ونفسها  
 استدال به على حكم حال الاقتداء وحال المصلي ونفسه استدال به على حكم حاله  
 مع غيره استدلاله بحال الشيء ونفسه على حكمه مع غيره وهو طريقة معروفة وهم  
 في حال الاقتداء يصلون للخطاب باعتقاد وجوبها فحينئذ تصدق الوجوب في حال  
 رجل لا يستلزم الوجوب في حال رجل آخر انما يشترك معه في ابا حنة فاذا ن قوله  
 لعلمكم تقرؤون خلف امامكم قالوا نعم قال فلا تفعلوا الا بما امر الله به من شئ فخرج مخرج  
 ما عند الترمذي وغيره عن ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم لما قام عبد الله يتنزه  
 كادوا يكونون عليه لبدا قال يا اباؤكم يصلي واصحابهم يصلون يصلونته ويسجدون  
 بسجودك قال تعجبوا من طاعة ابيهم له قالوا القوم لما قام عبد الله يدعوه كادوا  
 يكونون عليه لبدا اياه وقوله فانه كما صلوة لمن لم يقرأ بها سياق خرج مخرج قواهم كل



رجل وضيعته على العموم الا فرادى للتخاطبات ليستعمل ما هو واجب الاصل على حاله  
 الاباحة في القتل ٦ وهذا احتماؤى حقه وليس له ان يوجب ما لم يوجب الشارع وهو  
 له يوجب وانما استعمله في الاباحة فهم فهموا فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فهي اجبة  
 على المقتدى ونحن فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فهي مباحة له وهم فهموا انها  
 واجبة في حال الا قتل ٦ ونحن انها بحيث تكون واجبة في غير حال الا قتل ٦ فتأمل  
 في حاله فهم لم يعنوا قولنا بحيث ونحن عناية واستدلال بتغير بعناية هذا اللفظ  
 اى بحيث فقط كيف يتعين ويتيقن به ولعل ضمير الشأن في قوله فانه لا صلوة ايق  
 بعناية المحيثة فان الشأن ايضا حيثية ولذا الا شئ ولا يجمع ضمير الشأن عند النما  
 وقد قال عبد القاهر انه انما يحسن التاكيد اذا كان للتخاطبات على خلاف حكمك  
 كما في المطول وهو فيما خفي وجوده ولا يكون خفيا الاعتبار انه استدلال بباب على  
 باب ولفظه اكثر مواقع ان يحكمه استقراء هو الجواب لكن يشترط فيه ان يكون  
 للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه بهام وهذا في موضع الجواب وقد تكون التصحيح  
 الكلام السابق ولا اعتناء بشأن الحكم ولكن مع غرابية واستدراك قال في المثل السابق من  
 النوع الحادى عشر من المقالة الثانية وكل ما يجي من هذا الباب فانه واقع هذا الموضع  
 واذا استعمل عبثا لغير فائدة تقتضيه فانه لا يكون استعماله الا من جاهل بالاسرار  
 المغنوية واما ما يمثل به النجاة في قول القائل والله لا قوم من فانه مثال يخفى لغير  
 للجواز واذا قال القائل والله لا قوم من ذلك كان ذلك لغوا عنه ليس في قيامه  
 من الامر لعزيز ولا من الامر لصير ما يحتاج معه الى التاكيد بل لو قال لا قوم من  
 اليك همد الله لكان ذلك واقعا في موقعه فافهم هذا وقس عليه ام وصرح بنحوه في  
 درائل الامم في موضع جواب السائل ايضا ثم ان العلة في الاصل كباحثها ومنع غيرها  
 من السور الخصوصية التي جعلت الفاشحة واجبة لعينها بخلاف سائر السور فانه اذا  
 بد كفهى التي صيرتها مباحة للمقتدى وهو ما في سنن الدارقطني والمستدرک وكتاب  
 القراءة من طريق محمد بن الربيع عن عبادة ايضا من فروع الامم القلان عوض من غيرها وليس



غيرها منها بعوضاً قال البيهقي عن المحاكم رواية كلهم ثقات ورواه في هامش الجاهل  
الصغير بالحسن جعله في السيرة الحلبية من زيد الوحي على شرط الشيخين فهي الخصومة  
وقد ظهرت عندنا في أكثرين وإما الأوليان فقد مرنا فيهما نقل بقائمه الكتاب  
وما تيسر ويمكن أن تكون عوضاً من غيرهما من حيث ما تضمنته من المعاني كما من حيث  
عدم وجوب السورة ولكن كثر في علل الشريعة ذكر ذي الوصف وما اشتمل عليه بدلاً لو  
كقوله المخطئة بالمخطئة آه ولم يذكر الوصف وهو القدر والجنس مثلاً بل ذكر بمحل الوصف  
بدلاً وهو كثر في خطاب الشريعة في العلل وآه صوليون لا يعرفون العلة إلا بالوصف  
ويكون وصف المكلف تارة كالسفر أو إقامة ووصف ما يقع عليه الفعل تارة كالأكل والبيع  
فينتقل العلل أو صافاً والشائع ينحصر في خمسة المسافر ثلاثة أيام ولياليها مثال وصف  
المكلف نحو قوله من أدمرك صلوة وهو عاقل بالغ مطبق غير حائض وجب أن يصلها  
ومن شهد لشهر وهو عاقل بالغ مطبق غير مسافر ولا مريض ولا حائض وجب أن  
يصومه ومن ملك نصيباً وحال عليه المحول وليس عليه دين يميّط بالنصاب أو ينقصه  
وجب أن يزيكبه ومن كان مسافراً جاز له القصر ولا فطار ومثال وصف ما يقع عليه  
الفعل يجرم شره يجرم أكل الخنزير ويجرم أكل كل ذي ناب من السباع ويجرم من نكاح  
الأكهات ومثال وصف المكلف وما يقع عليه لفعل جميعاً يجرم على الرجال لبس الذهب  
والحرير ولا يجرم على النساء وهذا كما في المصنف هذا إذا دمجنا من حال المعلن له إلى  
حال المعلن به فهنا وإن عدنا من حال المعلن به وهو قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ  
بها على حال المعلن له فلا شك أن قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها متناول لغدير  
المقتدى أيضاً وجئ به هنا لذلك وقد اقربنا لك البيهقي في كتابه من حديث جابر  
هناك أو هو لمن كانت الصلوة فعلاً له وهو غير المقتدى وهو ما سوره بالفاصلة وما  
تيسر سواء ذكره هذا أو لم يذكره وسواء كان لفظ الصلوة لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن  
مع شرايطه أو لا يجرى فيها عمل مقتصر من حيث يجرى بها أو لا يجرى بها في الفقه الأول  
يكن فانه قد أشار إلى الشرايط هنا حيث قال فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها أي لم يقرأ



بها في جملة القراءة ولم يقل من لم يقل هذا نفى الصلوة عن لم يقل بها أي فصاعدا  
 حين كانت الصلوة فصل لا يستلزم أن تجب عليه من هو خائف كما أن رانما يصح باباحتها  
 له لا بل اباحة من وجوه كانه ليس هناك أدلة استثناء من الدليل لا نفى للصلوة  
 بانتفاءها عن المقتضى على هذا التقدير وإنما هذا نفى الصلوة عن لم يقل الصلوة ولا  
 يتناول هذا بعنوان المقتضى وفيه الاستسكان بالسؤال فيمن الوجوب وقد اتساقا  
 على أن قوله لا صلوة من لم يقل بام القرآن فصاعدا دل على وجوب الفاتحة عينا  
 في بعض الصلوة وعلى وجوب السورة بدلا أيضا في بعضها وإن هذا إنما يتوخى على  
 الجاهل الصلوة من الأهلين وغيرهم لا على الأهلين من المقتضى في غيره إذا دلل  
 عليه وإن ليس معنى تقطع اليد في أربع ديار فصاعدا أنها تقطع في أربع فقط أو فيه  
 مع شيء يجعل الأربع هو أصل الدليل معناه تقطع في هذا وفي هذا وهذا شاع  
 في كلام النجاشي نحو قولهم تحذف ثمانية النسخة الثانية المصروفة خامسة فصاعدا  
 ونحو قولهم إذا وقعت الواو طرفا البعثة فصاعدا بعد فقر قلبت ياء كاعطيت وعند  
 الطحاوي في القراءة في الظهور والعصر والبيهقي في كتاب القراءة عن يزيد الفقيه عن جابر  
 بن عبد الله سمعه يقول يقل في الركعتين أهوليين بفاتحة الكتاب وسورة وفي الأربعين  
 بفاتحة الكتاب قال وكنا نتحدث أنه لا صلوة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما فوق ذلك  
 أو فما أكثر من ذلك وهو كالصريح في أنه للتوزيع على الركعات وقد ذكر في المتن عن  
 بعض البغداديين وكذا عن الفراء في روح المعاني كون الفاء تنضم مع هي إلى في قوله تعالى  
 هذا صالونيه فوافوا فيها وهو شريح جليل يعني عما ذكر في الكتب أن من تقرير فكيف  
 بما شق في رعاية كالأولية المسك فيه وكذا ذكر في الدعوى عن الزجاجي في تحديقها ما كن  
 بل في شرح القاصوس عن السهيلي أن الفاء امتد في اتصال الواو في نحو قولهم مطرنا  
 بديت مكة فالمد ينة ولو قال بالواو لكانت الراء على اتصالها من هذا إلى هناك  
 وإذا كان في حديث جابر كنا نتحدث أنه لا صلوة إلا بقراءة فاتحة الكتاب فما فوق  
 ذلك أو فما أكثر من ذلك أنه في حديث آخر في حديث آخر في حديث آخر أنه لا صلوة



الاقراة فاقحة الكتاب فمأزاه الى اعتبار التوزيع والتدريج في الاثر ياد بل يكون الحكم  
 ضربة وانما قرية سيبرية في قوله اخذته بدلهم فصاعدا لخصوص مثاله مزججه ما  
 الصعود فانه الترق شيئا فشيئا ومن جهة انه في مثاله حال لا يفتن كالماضي ومن جهة  
 ان اخذته ماض فلوكان فصاعدا لغير التوزيع لما افاد وكان اخبارا ثم من جهة  
 لا يفيد بخلاف حديث عبادته فانه حكم في المستقبل ولما اخذ سيبرية التوزيع  
 لم يكن له بدل من ان يوزعه على اجزاء البيع فكان التوزيع في البيع من تلقاء فصاعدا  
 واما حديث عبادته فيكتفي فيه بالتوزيع في قد ريادة من السورة يا اختيار البصير  
 اي قد رشاء على التارات فتم فيه التوزيع من هذه الجهة ان لم تعتبر من جهة  
 الركعات ولا الصلوات ثم اذا السبب النفي عليه تنفي كله وعاد الى الخلق عن القراء  
 راسا وسيبرية يكثر في كتاب رعاية امثلته وخصوصها فيظنك الناظر مطرد او لا يكون  
 الا كلاما في خصوص اقام وينبغي ان يراجع ما ذكره في الفاء قال والفاء وهي تضم  
 الشيء الى الشيء كما فعلت الواو غير انها تجعل ذلك متسقا بعضه في اثر بعض ذلك  
 قولك مرت بزيد فتم في حال وسقط المطر بمكان كذا فانه كان كذا وانما يقر واحد هما  
 بعد الاخر آه نقله في المخصص لما كان استكرا بمجنس على جنس اخر كان ماله الا لحاق المخارة  
 الجنس وهو انها ثبتت الا باحة لا غير ونظيره في الحد بيتا حد بيتا الجهنمية قالت  
 ان ابي نذرت ان تخرج حتى ماتت افاجع عنها قال نعم حي عنها رايت لو كان على اصلي  
 دين كنت قاضيته اقضوا الله قال الله احق بالوفاء اه فاجعله المالكية بغيرها وغيره ثم ام  
 منه وكاعتبار الجنس في الجنس في مسالك العلة واعتبارها عند الامميين وتأثير الجور  
 فلا باحة من تأثير جنس في جنس ذ الذلة قد تكون حكما شرعيا في نفسها ومن الجنس في  
 الجنس عند مسلم عن ابراهيمية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ ابن آدم السجدة  
 فسبحا عثرل الشيطان يبكي يقول يا ويله امر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة وامره  
 بالسجود فاقب في النار اه ومنه عند السجدة السهم وانما تنعيم الشيطان ان ابي لهذا الاثر  
 خاسئا فقط ومنه عو ظر المنافع طبقا واحدا عند كشف الساق في الخشنة منه قسري



اثر السجود على التذلل وقد قال عبيد القاهر ان كلمة ارض في هذه المقامات لتصحح الكلام  
 السابق والاستدلال عليه وبيان وجه الفائدة فيه كما في المطول لا يقال ان صدر  
 الحديث يقع تخصيصها لعموم فانه لا صلوة لمن لم يقل بها اي فصاعدا لا نأقوله ليس  
 كلامنا في الاستثناء وانما هو في الاستدلال ولم يقل فانه لا صلوة لمن لم يقل بها اي  
 فصاعدا الا المقتضى فانه يقتصر على الفاتحة وانما قال الايام القران فانه لا صلوة  
 لمن لم يقل بها اي فصاعدا فلا يجزى عن تخصيصه في الاستدلال فالصلوة السجدة  
 على كل صلوة صلوة ومن لم يقل بها على كل من فعل تلك الصلوة لا كل شخص يبي  
 عليها ودخل على صلوة الامام فلا يتناول هذا الاستدلال بهذا السياق وبهذا  
 النظر المقتضى رأسا فلا يحتاج الى تخصيصه وانما المراد عدم خلو الصلوة عن  
 الفاتحة فصاعدا وهو المراد بلفظ لا صلوة الا بذاتة الكتاب بخلاف من ومثله فقد  
 ابوهريرة وجابر ويقرب منه حديث ابي سعيد كيف وواقعة حديث محمد بن اسحق في  
 الجهرية وبالمدينة وقد كان نزل قبل ذلك قوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له  
 وانصتوا لعلكم ترحمون بركة وكان علم ان لا قراءة على المقتضى في الجهرية اصل وان  
 عليه الاستماع والا نصها فلا يستقيم ارادته بقوله صلى الله عليه وسلم فانه لا صلوة  
 لمن لم يقل بها الا باعتبار حكم الاجابة وبيان وجه الاقتصاف عليها بشأنها لغير المقتضى  
 وايضا قد دللنا سابقا انه لا بد في قوله فانه لا صلوة لمن لم يقل بها من عناية قوله  
 فصاعدا انقل ومعنى اذ لم تنف الشريعة الصلوة الا بانتفاء ههنا رأسا بانتفاء الفاتحة  
 فقط وانما جعلتها بانتفاءها خلا جافيعود حينئذ قوله فانه لا صلوة آه الى قولنا فان  
 لا صلوة لمن خلعت صلواته عن الفاتحة عينا والسورة بكل كلمتها وهذا لا يستقيم الا  
 باعتبار جنس الصلوة او لغير المقتضى فيفيد من خلاف هذا السياق الاجابة بدون  
 مقدمة انه لو لم يخل على جنس الصلوة تناقض اول الكلام واخره فان التقدير هكذا  
 لا تفعلوا الايام القران فانه لا صلوة لمن لم يقل بها اي فصاعدا وهو نهى عن غير الفاتحة  
 او لا يجاب له اخر او هو تناقض ما ذكره في المعنى انه يقال قراءت بالسورة على هذا



ولا يقال قرأت بكتابك لفوات معنى التبرك فيه وفي الفصل في قوله **هـ** تلك الحرائر  
 كربات اخمق **هـ** سود المحاجر لا يقلل بالسرور من تضمين معنى التبرك والزيادة  
 فلا يابق بما نحن فيه وانما كسر كما ذكرناه عن بدائع الفوائد هذا وبعض الناس  
 لا يستطيع ان يفهم الا استدلال بوجوب شيء في محل يرتبط باباحته في محل آخر ويخصر  
 الكلام عندئذ في انه استدلال بالعام على الخاص والحال ان الاستدلال بوجوب شيء  
 في موضع على اباحته في موضع آخر معقول في نفسه ومسلوك في الشريعة فاذا كانت <sup>بعض</sup> الشريعة  
 راعت هذا في وضعها فقلت حقيقة واجبة الاولها مثلها افراد نافلة كالصلاة والزكاة  
 والصوم والحج تحت جنس واحد اشتراكا معنويا فما البأس في ان تجيء خطبا وعبارة  
 هكذا عند من اضل لو فرضنا قائل لا يجزئ الفاتحة بقوله فلا تفعلوا آة ثم يستشهد عليه  
 لعله لا يستطيع الا ان يقول فانه لا صلوة آة وجعل الفقهاء مدار وجوب النذر  
 من العبد على ان يكون من جنسه واجبة الشرع اعتبارا لا لزاما بالشرع  
 واذن لا يحتاج الى عناية الحيثية التي قررناها آنفا وانما ذكرتها للبرهان وقد نما  
 نحوه ابو الطيب المدني على الترمذي وقد جاء في الشريعة عكس هذا ايضا وهو  
 الاستدلال بوقوع العمل نافلة على الوجوب كما في قوله تعالى ومن الليل فقم بين  
 نافلة لك على بعض الاقوال وقوله صلى الله عليه وسلم فلا تفعلوا اذا صليتما  
 في رحالكما تراثيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانها لكما نافلة فنترك لصلوة بعد  
 الاقامة مكروه تحريرا عندنا صرح به القارئ في رسالة الاقتداء ولا تضرع سائر  
 فتح القدير وهو الظاهر من كلام الباجي في شرح الموطاء وقد علمه بقوله فانها لكما  
 نافلة فالصلوة المعتادة نافلة في نفسها ولكن لك تقع ووجبت لغيرها فلا يكون انتباذ  
 عن الجماعة بل قد ثبت مثل ذلك في المكتوبة من طريق عدل من الصحابة في فضيلة الوضوء  
 الوضوء كيف ما قبله ثم يصير الصلوة نافلة اهم كنز فالحقائق الواجبة تنزل الى التلويح  
 بعد محقق الاهل ياها كالسلوك وقيام رمضان والحقائق النافلة ترتقي الى الوجوب  
 بل هو في ذلك حقيقة وهناك حكم ويقرب منه ما في الفتح <sup>١٣٤</sup> عن مصنف ابن <sup>سنة</sup> التيمية







صلوة مفردة لا تنسحب المقتضى على أنها فعله كما قد مر ولكن ينسحب عليه حكمها  
 من حيث كونه فيها لا من حيث أنها فعلها فينسحب عليه اذن قوله فانه لا يصلح ان يكون  
 حيث تلك الصلوة اي بوصف كونه فيها لا من حيث تنسحب صلوة اخرى له ولا يفيد  
 وجوبها عليه في تلك الصلوة المحللة التي عبر عنه على هذا الاعتبار بكونه خلفا لكانا  
 وكفى لتقييم الخطاب بهذا الكلام عند هم اباحه ما لهم وقوله من على شاكلة فرفس  
 الكفاية فقد ذهب اكثرهم فيه انه وان سقط لفعل البعض لكن الخطاب على الكل على  
 طريقة الكل الا فرادى كما في التفسير ولا يريد ان يتعلق المعنوي فقط بل المتعلق  
 الصيغى واثنان صيغة الخطاب في الشرح له ان اوقد جاءت الصيغ في احاديث من  
 السلام من قوله من التثنية وغيره مما هو على الكفاية على شاكلة الصوم حتى ان قيل  
 ان قوله ولكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر  
 انه خطاب للجميع وان كان يقع الاكتفاء لفعل بعضهم من المخرج فهو فيما هو على الكفاية  
 وجوبه كالقرية في صوم الرومية لا فصل كل واحد وكل في قوله تعالى وقاتلوا المشركين  
 كافة وفي كتابه لا يمان للمحافظة بترجيئة رحم من فكل ما كان من الاسلام وجوب النحول  
 فيه فان كان واجبا على الجميع لزمه فعله وان كان واجبا على الكفاية اعتقد وجوبه  
 وعزم عليه في التعيين او اخذ بالفضل فقوله وان كان مستتبيا اعتقد مستند وان  
 فعله انه فليكن لهم ما كان لك وهذا انما يكون اذ يكون قوله لا صلوة بان له يقول  
 قيل قبل ذلك على هذا المراد ثم اعيد همنا ثانيا على وجهه كقوله الماء لا ينبغي شئ  
 ومن اسباب متعنة في بريدضاغة وفي فضل طهر الجنب في الزوائد من فالحكم واحد  
 وان تعاد صلوات اللفظ فان كان هذا استدلالا بمحال للصلاة في نفسها على حال كونه  
 خلف الامام كما سبق فهو اذن استدلال مجنون على جبروت الحضر وان قلنا ان اللفظ  
 قد يصير غير مقتضى في حال فهو اذن استدلال بمحال نفسه على حال كونه مع الامام  
 ومجمله في نفسه على حكمه مع غيره على شاكلة من الاجتماع وانه فتراق الوهمي وان  
 راعين ان حكمه شرعية الامام ينسحب على المقتضى ان يكون صلواته صلواته فهو اذن شاكلة

وهذا من حيث ان الصلوة اذا حضرت الصلوة فاذا حضر الصلوة فانه لا يصلح ان يكون



العموم المطلق فاختار ما شئت واكثر الاحاديث في المسئلة بالنظر الى حال المصلي ونفسه  
 كحديث ابي سعيد وجابر وابهريرة ومسيي الصلوة فليكن خاتمة هذا الحديث الذي  
 يشارك تلك الاحاديث في الحكم ويقاربها في اللفظ ايضا كذلك فصدق الحديث بالنظر الى  
 حال لا يقتل عذر عنه من تلك الحيثية بانه خلف الامام لا بانه يصلي اى مباشرة وان  
 كان مصليا انسيابا وعجزه بالنظر الى حاله ونفسه عذر عنه من تلك الحيثية بانه يصلي  
 فلا يلغى هذا الفرق المخصوص في هذا السياق فانه قد روى فيه وجلة الامر  
 فيه ان قوله لا تفعلوا الا بام القرآن حكم بالاباحة ولا بد الحكم مالم يحكم به لا يتحقق  
 وان قوله فانه لا صلوة اى بيان وصف في الفاتحة وانها من وصفها كذلك الحكم به  
 الا ان ههنا والوصف لا يستلزم الحكم مالم يحكم ولم يحكم الا بالاباحة نعم يكون هو  
 حكما حين مخاطب به سابقا وهو اذن لا غير المقتدى وقد قالوا ان الاوصاف قبل  
 العلم بها اخبار ولا اخبار بعلم بها او ضا وهو من ملاحظ الفاتحة ثم سيق ههنا ثانيا  
 على انه بيان وصف في الفاتحة فجعلوه حكما الا ان وليس كما ينبغي فانه لو كان وصفا مجردا  
 لجازوه ههنا اقبل منه واجود فان الخطاب ههنا ان يستعمله اباحة وهكذا كاف للنسابة  
 وفوق الكاف وهذا كثير لا ينبغي على الفصل وان الله يفعل ما يريد وهو اذن لقولنا  
 الكرم فلا فانه اهل لذلك والحاصل انه بيان وصف واقعي في الفاتحة لا حكم بوجوبها  
 على المقتدى وهذا في الحقيقة جواب مستقل وهو انه لم يرد حكما به ههنا بل اسر دينا  
 اباحة وبيان وصف واقعي في الفاتحة وانها من هذا الجنس انها واجبة في الجملة وانها  
 من الحقائق الواجبة وان لم تجب على المقتدى عينا كما نقول لا بن سبع صل فان  
 لا دين لمز لا صلوة له ومن امثلة افتراق الحكم عن الوصف او افتراق الحكم عن الحقيقة  
 ما في الصحيح من حديث عبد الله بن عمر عن ابي جندب قال قال لي النبي صلى الله عليه وسلم  
 انك لتصوم الدهر تقوم الليل فقلت نعم قال انك اذا فعلت ذلك فحجبت له العين <sup>نفهت</sup>  
 له النفس صام من صام الدهر صوم ثلاثة ايام صوم الدهر كله آه ومن الفاظه  
 فلا تفعل صم واظم وقم ونم آه فقوله لا صام من صام الدهر ومن الفاظه لا صام من



صام الايد لا صام من صام الا ببل حكم كيف ما كان ارشادا او كراهة وقوله صوم ثلاثة  
ايام صوم الدهر كله وصف اقوى ولو كان حكما انتقلت اول الكلام واخره كما هيئنا فان  
نهي او لا عن صوم الدهر ثم غلب في صوم ثلاثة ايام وانه صوم الدهر ومنها ما خاله  
بعضهم ان حديث صلوة مع الايام افضل من خمس وعشرين صلوة يصليها وحده  
ينقص صحة صلواته منقر الاقتصار صيغة الفعل الا شراك في اصل لتفاضل كما  
ذكره في الفقه واوضح منه حديث من يتجر على هذا فيقال ان وجوب الجماعة للامر  
وكون صلوة الجماعة بخمس وعشرين من صلوة الفرد وصف فلا يستدل به على عدم  
وجوب الجماعة وفي اصول الدين ما بوب عليه البخاري من قوله وكفر من كفر ثم بوب  
ان المعاصي من اهل الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها الا بالشرك فمن اتصف بكفر من  
كفر فبيده شيء منه ولا يقال انه كافر ما لم يرد السمع به ولم يحكم وهو الذي اراده الدارقي  
فمسند من باب تارك الصلوة قال ابو محمد العبد اذا تركها من غير عذر وعلة لا بد  
من ان يقال به كفر لم يصح الكلام وقد قال عمر بن الخطاب في الفقه هل تعلم  
في شيئا من النفاق ام لا يريد ما يحكم به والعيادة بالله وانما يريد شيئا لا يحكم به لما  
قال له صلعم في حلة عطاردا انما يلبس هذه من لا خلق له في الاخرة ثم بعث اليه  
بحلة كان خاله حاكما حتى بين له صلعم انه وصف وان الملك قد يفترق عن الاستعمال في  
اصول الفقه ما قالت الاشعرية الحسن والقبح بالامر والنهي وقال اصحابنا ان الامر  
والنهي للحسن والقبح ولكن ليس هناك حكم ما لم يرد السمع به ومن الروايات التي تدل على الوجوب  
ولم يتفقوا على ترتيب حكم الوجوب عليها حديث مسلم ان الشيطان يستحل لطعام اذ الحرام  
يذكر اسم الله عليه وحديث عقد الشيطان على قافية الرأس ثلاث عقول  
نام عن صلوة الليل بولاه واخذته في الفجر وعند سعيد بن منصور بسند جيد عن ابن  
عمر ما اصبح رجل على غير فراكا اصبح على رأسه جريد قد سبعت ذراعا انتهى وفيه في  
حديث ابن سعيد الذي قدمت ذكره من فوائد المخلص صحت العقد كلها كلها  
وبال الشيطان في اذنه ام فهذا او هذا قد تناسب الوجوب لكنه لم يحكم الشارع بهما



بالوجوب فليس الواجب مالم يحد عنه الحكم بالوجوب وعاد الكلام الى نحو ما جاء  
 يا عقبه اكلوا مما في بطونكم من ثمرات ما رزقناكم ولا تأكلوا مما لم يذكر لكم من الثمرات  
 انتم لا تعلمون فقرأ بها كلها فتمت وقامت ما سأل سائل ولا استعاض مستعبد بمثلها كذا  
 مع لفظ ابن حبان فيه كما في الفقه ما في الاستطاعت ان تفوتك قضاءتها في صلوة <sup>فعل</sup>  
 اه فترتيب الحكم على وصفه قد يكون بان يكون فوقه وان يكون وقد يكون بان يكون  
 دونه وانزل ومن انظر الحكم ما وقع لبعض الصلوات في قوله تعالى قل فيهما ثم كبير  
 ومناخ للناس فيهما الكبر من نفسيهما مع تحقق الوصف وهما امور ينبغي ان يتنبه  
 لها ان الشارع ذهب بان باب لم يخلو في نفسه او باب لا يخلو وهو ان يخلو احاديث  
 باب الى باب ذلك هذا في نفسه والغاية في تجميع قائل في ان المقتدى مع صل ولا  
 صلوة من لم يقل بام القرآن وهو وضع الفرق بين الصلوة لنفسه والصلوة خلف الامام  
 وهو كما نصبت في السور وهو قال قل تفعلوا الامام القرآن فانه لا صلوة من لم يقل  
 بها اي فصاعدا فجلوه لا صلوة من لم يقل بها فصاعدا الا المقتدى فعليه الفاتحة  
 فقط وهو واجب الاستماع مطلقا فخصوه في مقتدا المستعبد به وهو السورة وحلوا  
 الواجب <sup>على</sup> من المستعبد وهو مستقيم عن اصل القلعة ثم ابراج الفاتحة من بعد قوله  
 جعلوا الفاتحة واجبة من قبل وهو جعل فانه لا صلوة من قبل فانه ساقه كانه  
 مخرج منه سابقا وهو قبله فجعله من بعد وهو سلك العموم في قوله فانه لكل  
 من يوصل الى اوصاف به بان تحليل في خصوصية على المقتدى والحال انه انما يوصف  
 به بتحليل وقطع النظر عن الربط مع الامام وهما لا يقطع النظر عنه وروى في السياق انما  
 قلت انهم قصروا على المقتدى اذ كما يمكن لهم ادراج غيره في عموم من بعد رعاية  
 الاقتصار على الفاتحة وانما يمكن لهم ان يقولوا فانه لا صلوة من لم يقل بها اي  
 من المقتدين وهو استدلال بحال المصلي في نفسه على حاله مع الامام وهو المعروف  
 فانه استدلال ان يستدل بحال الشيء في نفسه على حكمه مع غيره فجعله في الموعدين  
 مع غيره وهو بني كلامه على الفرق في السياق وهو كلاء الغرة وهو استدلال بحال على



بجاء كل صلوته فلو  
وهو كذا

حال وهو كذا جعلوه عين ما قبله من هذا يظهر ان الاستدلال ايضاً على شرحنا  
اجرى واحرى وهو استدلال بحال كل من يصلي فان لمقتضى ايضاً قد يفعل لصلاة  
بالمعنى الذى ذكرناه اذ المقتضى وهو كذا قصوده على حال لا قتلاء وهو استدلال  
بحال كل شخص شخص فيها واعلم انه لو كان حديث لا صلوته لمن لم يقل بام القرآن  
فصاعد مع حديث محمد بن اسحق حديثاً واحداً اى مختصراً وطولاً فالأمر ما ذكر  
وان كانا حديثين عند راضين اضرهم اريد من ذلك فان الاول على هذا  
لا بد ان يعلم المقتضى بعمومه وتلزمه الفاتحة فما فوقها شئ استشهد به ثانياً  
فالحديث الثانى فكان على صراحة الاول اجيل عليه ولم يستقم تخصيص المقتضى  
بقوله لا تفعلوا الا بام القرآن فيلجئون الى ان اللفظ وان كان واحداً لكن الغرض  
مختلف وهو كما ترى فانه حيي به على انه معهما سابقا ولان اصراف من الخطاب الى الغيبة  
ولم يقل ايضاً فانه لا صلوته من خلف الامام بغيرها شئ ان جاء في موضع الاستثناء بالباء  
فبعض اللفاظ وبجذات الباء في بعض كتاب القراءات ٢٥٣ والكناز ٢٥٣ والمسند  
٢٥٣ الا ان يقل احدكم فاتحة الكتاب بجزءها وكذا في حديث انس في كتاب القراءة  
٢٥٣ وكذا المرسل المار بجزءها بخلاف موضع الاستدلال فلم يبيح الا بالباء وهو بناء  
على المغايضة التى ذكرناها وكذا التعبير في الاستثناء بالفعل فقال لا تفعلوا الا بام القرآن  
في عامة الفاظ حديث ابن اسحق الا في لفظ عنه في جزء القراءة من طريق احمد بن خالد  
الوهي وقل خرج في كتاب لقراءة من طريق احمد بعينه بلفظ الفعل فحسب وفي الاستدلال  
بالقراءة فقال فانه لا صلوته لمن لم يقل بها ولم يقل فانه لا صلوته لمن لم يفعل بها فاعلم  
هذا والله اعلم فحصل الى الان جوابان بل ثلاثة وهو انه حديثان كانا عند عبادة  
مستقلين جمعهما تارة وفرقهما اخرى وفرقهما غير من الصحابة او حديث واحد في  
شئنا اريد باحد هما الاستدلال على الآخر وفي وجه الاستدلال ثلاثة وجوه  
شاكلة المغايضة وشاكلة الاجتماع والافتراق وشاكلة العموم والخصوص المطلق وانه  
اباحة وبيان وصف كائن في الفاتحة واعلم انك اذا اشرت ان تجعله استدلالاً فلا



تجعله لا باحة الفاتحة فانه يبقى نفي غيرها على هذا اطلاق تعليل واجعله تعليل  
الاقتصار عليها فينطبق حينئذ على جنس من النفي والاثبات اي المستثنى من  
المستثنى وهو صالح لان ذلك فلا تسامح فيه فانه يصير به الاستدلال ايضا اقرب  
منه للباحة وعلى هذا فلم يبد كر كاصل الباحة تعليل فانها هي من وكنية الشارع في  
الاحكام وانما ذكر للاقتصار على الفاتحة وهو امر غير الباحة ومعنى فانه لا يعلق  
اي لم يأت بها في القراءة ولا يحتاج حينئذ الى عنائية فلهذا لم يعلقها فانما المناسب اخذ  
وصف تعيينها وهو بتسميتها لا وصف وجوبها فانه فيما مراد ايضا ومن جعل التعليل  
للباحة فليجعلها في الاصل من وكنية الشارع وليقل الكلام هكذا فاعلموا ان  
بما قلنا وانما اخترت اباحتها فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فهو لجعله اياها  
مباحة لا لكونها كذلك اصاله فانه لو كان كذلك لكان مطروحا ان يكون الواجب في محل  
مباحا ركبا في محل آخر بخلاف الاول فانه باختيار الشارع ونظيره قوله تعالى  
ولا تقابلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم الى قوله  
الشهر الحرام بالشهر الحرام والحرمات قصاص الآية على رجم التفاسير فيه كما في التفسير  
المظهر فلا يطرأ على انتم كوا حرة جاز لنا انتما كما دارا مع العلة بل هو الى ولاية  
الشارع واجازته **فصل** ويحتمل ان يكون الاستثناء للباحة ثم قوله فانه  
لا صلوة لمن لم يقرأ بها تعليم لحكم آخر مستقل من حيث كونهم مصليين كما من حيث  
كونهم مقتدين اراد الاخبار بهذا الوجه او هو وجوبها في الصلوة المطلقة ولعل  
ضمير الشأن يأتي مثل هذا وعلمان خبير من علمه والباحة على تقدير كون القصر للقلب  
اول التعيين اظهر كايضا فيه قصر الافراد ايضا والباء في قوله الاحكام القرآن داخل في  
على المفعول به والمراد الاقتصار عليها بخلاف قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها اي  
لم يأت بها في جملة القراءة ونظيره في تعليم امرين قوله تعالى وتزودوا فان خير الزاد  
التقوى اشكل وجهه والوجه فيه ان قوله وتزودوا امر في قوله فان خير الزاد التقوى  
تعليم امر خير وحكم ثان لهم نقل كانوا اخذوا السؤال زاد افعلمهم ان يتزودوا وان خير الزاد

ص كانه اراد فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها اي عينه في الوصف هو المشرع على ذكرنا ان الزاد لمن لم يأت بها في جملة الآية.



التقوى والمراد بها معناها المعروف ففي البدل المثلث واخرج عبد بن حميد عن قتادة وتزودوا  
فان خير الزاد التقوى قال كان ناس من اهل اليمن يحجرون لا يتزودون فامرهم الله بالزاد  
والنفقة في سبيل الله واخبرهم ان خير الزاد التقوى - واخرج الترمذي والمحاكي عن انس  
قال جاء رجل فقال يا رسول الله اني اريد سفرا فزودني فقال زدك الله التقوى قال  
زدني قال وغفر ذنبك قال زدني باي اذنت واي قال وليس لك الخير حيثما كنت واخرج الترمذي  
وحسنه والنسائي وابن ماجه والمحاكم وصححه عن ابي هريرة قال جاء رجل الى رسول الله  
صلى الله عليه وسلم يريد سفرا فقال اوصني قال اوصيك بتقوى الله والتكبير على كل  
شرف آله وليس لمعنى ان خير زاد يكون هو ما يتقى به عز السوال وفي قنوت الوتر على غنماد  
الحنفية وهما سورتان من مصحف ابن مسعود واي كما في الكنز الا لقان ترجو رحمتك وتخشى  
عذابك ان عذابك بالكفار ملحق فهذا وجه واكثر ما يقع هذا فيما يريد المتكلم مسابقة الوتر  
وافادة ما عند ابنه عليه في احكام القرآن في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا شهد بينكم اذا  
حضر احدكم الموت حين الوصية آه **فصل** ويحتمل ان يكون لفظ محمد بن اسحق من  
الا ول الى اخره مسألة وجوب الفاتحة في الصلوة قصدا مع الاجابة للمقتدى تبعا وليس  
التعليق لعموم الفاعل وهو الضمير في آه ان تفعلوا المقتدى بل لتعيين المفعول به اياها وهو قوله  
الا بام القرآن وهما امران فالمراد ذات الفاتحة وجودها على شاكلتها من فرض الكفاية  
لا عمل كل واحد اذوا فان فعل من شاء منهم فهو في حله الاجابة المرجوحة والتبس على  
الناظرين لتعيين المفعول به بتعظيم الفاعل لزوما وانما كان في حله لرخصة ونظيرة فيكون  
خط الفاتحة هو المستثنى قوله تعالى وما كان المؤمن ان يقتل مؤمنا آه خطأ فليس هناك نظر  
الى عموم الفاعل والباء على هذا الملازمة كما ذكرنا في اقتداء باسم ربك على رأى او القصر  
للقلة التعيين الباء كما سبق انفاذا خلة على المفعول به فان في كتاب القراءة بجد والباء  
ايضا ٣ والغرض على هذا تعيين الفاتحة لا القراءة من كل لزوما وتعيين المفعول به  
لا طلب لفعل من كل احد على ان المفعول به متعين وعموم الفاعل في حله لرخصة على  
حد قولنا لا تقم أو اليوم على الشيخ الا يصح البخاري فانه اصح الكتب والا بقتل بالافاتحة



على تضمين معنى الافتتاح وتظير الايمان بصيغة الجمع ولا يراد الفعل من كل لزوما  
بل تعيين محل لفعل قوله تعالى قل فاتوا بالتراة فاتلوها ان كنتم صادقين لم يرد التلاوة  
من كل وفاء سورة من مثله من الحديث قيل له انهم لم يقرأوا الكتاب اذ لم يكن فمخروا  
والسم تقرأوت اى في كتابكم يا اخوت هرون وتقرأونه محضاً لم يشب من اخر الصبي تحت كل  
يوم هو في شأن ومثلاً وكما في الجرح عن ابن شهاب انه قال بلغنا انه لا جمعة الا بخطبة اياه  
ومن محاسن هذا الجواب انه يكون قوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها دليل لكل من المستثنى  
منه والمستثنى في قوله لا تفعلوا الا بام القرآن اى منع الافتتاح بغيرها واجابه بها وكان  
لا بد منه فان الحكم الاصلى هيما هو قوله لا تفعلوا على ما يظهرون من سؤاله عن وجود القرآن  
لا قوله الا بام القرآن وكذا حديث انس ورجل من الصحابة فلا تفعلوا وليقرأ احداكم  
بفاتحة الكتاب في نفسه جعل فيه قوله فلا تفعلوا اصلاً وقوله وليقرأ ذيلاً فيخلو الكلام  
عن وجه الحكم الاصلى وكان هو المهم في القصة وعلى هذا الجواب يكون حديث  
الزهري لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن وحديث ابن اسحق فلا تفعلوا الا بام القرآن  
فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها من قوله فلا الى قوله لمن لم يقرأ بها شيئاً واحداً يحصلها  
قريب من السواء وهو يجب الفاتحة على من يباشروا الصلوة لا على المقتدى ولم يذكر  
لا صل إلا باحة له تعليلاً وانما ذكر لتعيين المفعول به اى ان قوله فانه لا صلوة لمن لم  
يقرأ بها ليس تعليلاً لعموم الفاعل في الا ان تفعلوا المقتضى بل لتعيين المقر ان كان فهم  
الفاتحة لا غيرها وهو المناسب فقلاً يذكرونها دليل وانما تكون على الاصل وتحصل فيها  
من حيث انه قيل ذلك بعرضهم وخطوب به عند هم على شاكلة ما في الطراز من تعريف  
التعريف ان المعنى الحاصل عند اللفظ لا به ام فلهم ان يأخذوا بالعدم التعريف على من  
قرأ وينتفعوا بعموم لا تفعلوا الا بام القرآن على شاكلة فرض الكفاية ولهم ان يكتفوا بالاكلام  
فانه سأل عن وجود القراءة من قال لا لم يأمر بالاعادة وهو اصل التشريع منه ابتداء  
والقراءة رخصة لا غير الحاصل انه لما علم انهم يقرأون غير الفاتحة كما في رواية عن  
بن حصين ان رجلاً قرأ اى اول ما جاء بسبح اسم ربك الا على وبنى سؤاله عليه في قوله



منكم من أحد يقرأ شيئاً من القرآن اذا جهرت بالقراءة ام واذا جوزان يكونوا قراءاً و  
 شيئاً ما فقد جوزان يكونوا غير عالين بوجوب الفاتحة رأساً وهناك زمان مر على عدم  
 ايجاب الفاتحة كما يتبادر ما عند الطحاوي والفظ له وعند احمد والنسائي وابن نصر  
 في قيام الليل وغيرهم عن ابي ذر قال جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ آية من  
 كتاب الله بها يركع وبها يسجد وبها يدعوام وهو عند الترمذي في باب ما جاء  
 في القراءة بالليل عن عائشة وقال هذا احد ينش حسن غريب من هذا الوجه ام  
 وفي المنتقى لابن البركات بتيمية عن انس قال كان رجل من الانصار يؤمهم في مسجد  
 قبا فكان كلما افتتح سورة يقرأ بها اللهم في الصلوة ما يقرأ به افتتح يقرأ هو الله احد حتى يقرأ  
 منها ثم يقرأ بسورة أخرى معها وكان يصنع ذلك في كل ركعة فكله اصحابه قالوا انك  
 تفهم بهذه السورة ثم لا ترى انها تجزئك حتى تقرأ بالآخرى فامان تقرأ بها وامان  
 تدعها وتقرأ بالآخرى آكا رواه الترمذي واخرجه البخاري تعليقا قال شارحه اوان  
 ذلك قبل ورود الدليل على اشتراط الفاتحة ام وكذا في الفقه وهو ظاهر من ابي بصير عند  
 ابي داود وغيره اخرج فناد في المدينة انه لا صلوة الا بقراءة ولو بقراءة الكتاب فما زاد  
 فكان النداء بعد زمان هناك زمان مر على عدم علم بعضهم بوجوبها عليهم مسألة  
 وجوب الفاتحة في اصل الصلوة وعلى هذا افقوله لا تفعلوا الا بام القرآن لتعيين  
 المفعول به اياها لا لطلب لفعل من كل وقوله في طريق نافع بن عجمي فلا تقرأوا شيئاً  
 من القرآن اذا جهرت الا بام القرآن من اسناد الفعل الى جماعة لتحقيقه فيهم ولتمكينهم  
 منه من شاء منهم كما مر مثاله ومن امثله في الحديث قولوا لله اعلى واجل واكتبوا الى  
 من تلفظ بالاسلام واكتبوا لا بى شاه واغسلوه بماء وسدر عند خ ٢٢٥ ان اهلك  
 يقرأون عليك السلام ورحمة الله وبركاته لا يراد فيها الفعل من كل بنفسه لزوماً كما  
 في شرح الالفية ٢٥٠ ولذا قال بعض اصحابه صحبته سبع عشرة سنة فما رأيت له قراءاً لموطأ  
 على احد بل يقرأون عليه ام وبالجملة المراد بالحديث تعيين المقر لا تعميم القارئ والقارئ  
 ان لا يقرأوا الا بام القرآن وهي قد قرئت اى من جانب الامام فيرجع في تعيين القارئ



الى الخراج المعهود وهو ان يكون هو الامام وهو حديث اذا امن القارئ فامنوا ولهم  
 ايضا ان يقرأ وان كانوا لا بد فاعلمين وهذا الصق بالسؤال عن اصل القراءة ويحصل  
 منه وجه المستثنى منه والمستثنى كليهما والباء على هذا اللفظ بتضمين معنى الافتتاح  
 كما قد مر والقصر اضافي والتعيين ويكون على هذا استنباط عبادة اختيار الفاتحة  
 في الجهرية استنباطا مجرى في القصيدة وهو انه سألهم عن القراءة ووجودها وما  
 اخبروه بها علمهم مسألة تعيين الفاتحة وان كانت قراءة لها من جانب الامام تكفي  
 ثم لم يعنفهم على اصل القراءة فاذا اراد المقتدي ان يقرأ فليقرأ بفاتحة الكتاب  
 لانه لم ينفه صريحا من خلف الامام عن القراءة اي اصلها فمن هذا الوجه  
 استنبط الاختيار وعلى هذا الحديث الزهري لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن في الصحيحين  
 وحديث محمد بن اسحق في السنن ونافع بن محمد فيها مسألة عدم خلوا الصلوة عنها  
 واما حديث رجل من الصحابة لعلمه بقرآن والامام يقرأ قالوا يا رسول الله اننا لنفعل  
 قال لا تفعلوا الا ان يقرأ احدكم بفاتحة الكتاب فانفسه ومثله حديث انس فيمن  
 على فقد يهذه الشرح في قد عبادة على الاجابة والسرية وان كانت الواقعة في الجهرية  
 ووجهه فلهذا الحديث انه لا دليل فيه على انهم جهروا في هذه الواقعة بل ولا قد  
 فلذا سألهم عن سرأئهم وكان غير عالم بها وقيل بقوله والامام يقرأ وليس المراد  
 به عهد المقتدين بان الامام يقرأ في الصلوة بل علمهم بقراءته بالفعل وفي الحال  
 وذلك يكون بجهر وقت الجهر فكان بناء السؤال على جهر الامام واسرارهم وهو الذي  
 كان الواقع اذ ذلك اي ان المراد بالمعينة في قوله والامام يقرأ ليس المعينة الزمنا  
 فقط بل المراد ان يجهر هو ويقرأ هو كانه في السؤال هو القراءة عند جهره واما لفظ  
 خلف امامهم فهو في السؤال هناك كونه مقتدين ثم قابل بقوله وليقرأ احدكم بفاتحة الكتاب في  
 نفسه وهو ما في اللكنة ١٣ عن مصنف عبد الرزاق عن ابى قلابة مرسله انقرأ وخلفي  
 وانا اقرأ فلا تفعلوا اذ لم يقرأ احدكم بفاتحة الكتاب في نفسه سراة فقابل بين النهي  
 والاجابة وعامل بين القراءة مع الامام وبين الفاتحة في نفسه ومصحبها هو المعينة



وفي نفسه كالفاتحة وغيرها فاذن في نفسه خلاف المعية الكذآنية فكان في غير وقت  
 الجهر واللفات المتعاقبة وحمله على أنه سألهم عن الجهر علمهم الأسرار ثم له في سياق الروايات  
 نطقا فان كان هناك جهر فهو يكون مثير السؤال لا غير العبرة للنطق لا للتأثير اعني  
 لو فرضنا انهم كانوا جهورا كان هذا اسبب حمله صلى الله عليه وسلم بانهم يقرءون فسألهم  
 عن القراءة لا عن الجهر هذا الذي قرئناه هو الذي فهمه انس راوى الحديث فكان  
 يسبح خلف الامام كما في جزء القراءة وعند ابن ابي شيبة عن وكيع عن سعد بن ثعلبة  
 عن انس انه قال في القراءة خلف الامام التسبيح او ثعلبة ابو جحر من رجال المنفعة  
 واعلم انه كان يسبح في السجدة وهو من هب الحسن على ما عندنا في داود من باب ما يجزئ الكافي  
 ولا يجزئ من القراءة ولا يجزئ من الجهر في وقته والسري في وقته معهود في الشريعة واما  
 الامس بالسري وقت الجهر فاثباته ينبغي ان يكون باصل مستقل واما اثبات الاصل  
 والفرع كليهما بهذين فقد يمنع ولنا ان نعلمه على ما تقر سابقا في الشرعية وهو السري  
 في وقت السر فكان ذكر السر على هذا منحصرا بعنوانه في السرية ويكون حديث  
 رجل من الصحابة وانس مشتملا على حكمين وكن اللفظ عبادة في كتاب القراءة مشتملا  
 وهو كذا عند الدارقطني منقطعا وهو في الكذب بهذا اللفظ ٣٣ طبع عن ابن عمر عن  
 عبادة فاضطرب ايضا ثم ان التقيد بقوله اذا جهرت في طريق نافع ليس لا فائدة ان  
 يقرأ في السرية غير الفاتحة بل لها بل لا بقاء السرية على حالها وانما يجوز فيها ان يكون  
 كل مريد نفسه كقول القائل جاءني زيد يوم الجمعة فقلت عليه وقلت انما جاءك  
 يوم الجمعة عمر بن لحي زيد في سائر الاوقات على حاله واصله هذا وقد حمل ما لا يشك  
 في الموطأ من حيث تهوي به قول ابي هريرة اقرأ بها في نفسك على السرية وكان حقيقة  
 القراءة في النفس بدون قوله سر ان يقرأ على وجهه وعلى جلاله لا معا ملة له مع غيره  
 ولا يقصد اسماعه ويكون امير نفسه يقرأ لنفسه وهو الذي يظهر من كلام ابن عباس  
 عندنا في داود فقلنا الشاب مناسل ابن عباس ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقرأ في الظهر والعصر فقال لا زحفيق له لعله كان يقرأ لنفسه فقال نعم هذا شأنه واول



كان عبداً ما بلغ ما ارسل به وما اختصنا دور الناس بشئ الا بثلاث خصال  
 اذ فان هذا هو الذي ينافي كونه مبلغاً لا القلعة سرا ولا امر بها كذلك فكان في  
 السيرة كل علمه حيا له بدون ربط القلعة والقراءة وهذا لا يتأتى في الجهرية  
 فان الجهر لا سماع ولا استماع ويترجم قوله وليقل احدكم بفتح الكاف في  
 نفسه بالفارسية ويجوز ان كسى از شما فاتحه را خود بخود ومنه ورجل ذكر الله تعالى  
 ففاضت عيناه ومن الفاظ حديث فان ذكرني فنفسيه اذا ذكرني خاليا ذكرتك  
 خاليا كما في الكنز من في القاموس من معاني النفس عند ومنه تعلم ما في نفسي ولا  
 اعلم ما في نفسك آة وفي الصحيح ٩٢٢ من حديث ابو موسى في رفع الصوت بالتكبير  
 وامرهم بالارباع ثم اتى علي وانا اقول في نفسي لا حول ولا قوة الا بالله فقال آه  
 وهو كذا في منطوق ومع هذا فيه من حديث وانا خلف دابة رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم فسمعتي وانا اقول لا حول ولا قوة الا بالله آه فكانه اراد بالقول في النفس  
 الا نقل دبه كقول ابن مسعود اذا ادركت من الركعة فاذا سلم الامام فاخل جبهك  
 وضم اليها ركعة اخرى فسق في النهاية بالرفع والا نفرا دله واعلم انه لو تأمل احد  
 ما وقع في هذه الواقعة لم يقع عند الا انه لتعيين الفاتحة في اصل الصلوة وتخصيل  
 وجودها كما عمل كل واحد على شاكلة فرضا لكفاية وذلك انه لم يكن عالما بقرآنهم  
 اصلا فسالهم بقوله لعلمكم تقرؤون خلف امامكم ويقولون منكم من احد يقرأ شيئا من القرآن  
 اذا جهرت بالقراءة فقالوا نعم او قال بعض نعم وقال بعض لا فقال فلا تفعلوا الا بام  
 القرآن اي ان كنتم لا تبدوا فاعلمين وهو معنى الفاء في قوله فلا تفعلوا او يكون معنا  
 ان مع ما اعتد رتب به من الهدى كما في بعض الالفاظ فلا تفعلوا ومثله الفاء في  
 الصحيح قالوا استعجلنا الى الصلوة قال فلا تفعلوا آة ومثله فلا تفعلوا اذا صليتما  
 في رحالكما آة ومثله في حديث قيس بن قهد فلا اذن وقوله في الكشف في قوله تعالى  
 افهم هذا ولا دليل في رواية ولا طريقة انهم كانوا قراءا والفاتحة نعم هناك ان  
 سر جلا قدا اي اول ما جاء بسبب اسمك الا على ثم لم يأمهم باعادة الصلوة قبل



انه اراد تعيين الفاتحة لقراءتها من كل بل يكفيه الامام ولا يحتاج حج الى النظر الى  
 حد يث من كان له امام آة الا ان يحصل مؤداه بدون اعتبار ههنا وبيل زوقف  
 عليه ولكن مع هذا لم يعنفهم على القراءة اي اصلها فدل على اباقتها اباحة في  
 غاية المرجوحية لعدم كونه ابتلاء منه بل عدم تعنيف اذا فعل بعضهم ومثل  
 هذا المؤدى لم يكن ليقع الغلط فيه لمن كان مخاطبا هناك بالمشافهة ورأى ما جرى  
 ثمه وان شئت فافرض ان تجري هذه القصة بهذه الاختلافات الا ان فانظر ما اذا  
 يفهمون منها فلما لم يتبع الا الا لفاظ تفاقم الامر واشتد الخطب انما لم يتعرض للسؤال  
 لان القصر اضاني اي لا يقتضوا بغير الفاتحة ولا منهم كانوا قراؤا فكانوا عالمين باصل  
 القراءة كما لو اجبرها فان كنت ممن تستطيع فهم هذا القول فلنكتف به ولعله يكفي لمن  
 كان له قلب او القى السمع وهو شهيد فالغرض المسوق له تعيين المقر ولا فعل القراءة  
 من كل وهو ساكت عن القصر على الامام وعن طلب القراءة من كل ثم يحصل رجحان القصر  
 على الامام بالاحتكاك في السؤال وجواز قراءة المقتدى بعدم التعنيف ولو سكت عن تعيين  
 الفاتحة لبقوا عليه في حال عدم الاقتداء ايضا فحاجا الحديث لا صلاح ما كان سديق  
 من الغلط والفرق بين هذا التقرير وبين ما ذكرنا سابقا اننا جعلنا هناك قوله لا تفعلوا  
 الا بام القرآن خطا بالهم من حيث انهم مقتدون فقط وههنا لا من حيث انهم مقتدون  
 فقط بل من حيث انهم مصلون وان صلوا فرادى في حال وفي الجماعة في حال ومعلوم انه  
 لا يلزم من كون الحديث في خطاب المقتدين بتقييد الحكم المذكور فيه بحال الاقتداء ولم  
 ارفى لفظ من الفاظه هذا التقييد وانما يسبق الى الذهن من كونه في خطابهم وما في طريق  
 نافع بن عمرو فلا تقرأوا بشئ من القرآن اذا اجهرت الا بام القرآن او بالتقييد فثبت  
 منه ما في طريق محمد بن اسحق من طريق ابراهيم بن سعد عنه في المسند وغيره فقال  
 اني اراكم تقرأون خلف امامكم اذا اجهر قال قلنا اجل والله يا رسول الله قال فلا تفعلوا  
 الا بام القرآن بتقديم القيد او لا ومن آخرا ومن قال بوجده حديث الاختلاط  
 وحديث الاصلوة لمن آة فيلزمه ان لا يجعل الحكم مقيدا بقيد لا يقتل واذا كان



الغرض تعيين الفاتحة للصلاة لا طلب قراءتها من كل من تحصل للمقتدين الإباحة  
بعد الاستنكار فإصابة الكلام إنما هو على مسألة وجوب الفاتحة ووقعت الإباحة  
للمقتدى في إنشاء الطريق من حيث أنه أُمِّحَ لهم فلا أقل من أن يجوز لهم استعماله  
هنا وقد ورد لفظ فيه بترك ذكر الفاعل في المعجم الصغير فقال إني أقول ما لي  
أنارح القرآن لا تفعلوا إذا جمعوا الإمام بالقلن فلا يقرأ إلا بام القرآن فإنه لا صلوة  
لمن لم يقرأ بام القرآن لم يروه عن يزيد بن أبي حبيب إلا ابن لهيعة والوليد بن مزينة  
من سمع ابن لهيعة قبل احتراق كتبه أم فعله بصيغة المبني للمفعول والله أعلم  
ولو أخذت قوله فلا تفعلوا إلا بام القرآن للإباحة أي لا تفعلوا إلا بام القرآن أن  
شتم حكما ثم قوله فإنه لا صلوة لمن لم يقرأ بها حكما بعد تعليم الوجوب في الصلاة وتوجيها  
للاقتصار عليها في الاقتداء وقوله بما مر أنفا خرج نصا لا وسبكة من الذهب فإن الأمر  
الذي لا يدل منه هيئتها وأصلها ما أخطأوا فيه وهو ترك الفاتحة والاعتيان بغيرها  
لعدم علمهم بوجوبها وجوز أن يكونوا غير عالمين وبكفي قوله فلا تفعلوا إلا بام القرآن  
ولو كان في حد الإباحة في أصلها ثم عُلِّلَ للاقتصار عليها بقوله فإنه لا صلوة لمن لم  
يقرأ بها مع تعليم وجوبها في الصلاة وهذا إذا اعتبرت بالنقد نص لك فهو صحيح  
والله الموفق للصواب وذلك أن الذي عبرت به من التعيين هو يصلح لمراعاة  
تعيين على سبيل الوجوب أي أما وجوب معين وهو على غير المقتدى وأما وجوب كفا  
وهو على المقتدى وهو مرادى بمسألة وجوب الفاتحة في الصلاة أي أصلها وإن علمهم  
هذه المسألة ثم لما كان لا بد من مناسبة لهذا التعليم هيئنا دل على إباحة المقتدى  
فهو في مسألة الوجوب في الصلاة كالنص في مسألة الإباحة للمقتدى كالظاهر إذ هو الخطأ  
حينئذ هو من حيث كونهم مصلين لا من حيث كونهم مقتدين فقط فإذا كان السياق  
في مسألة الوجوب فهو فيها نص وإذا كانت الإباحة للمقتدين من جهة أنه أُمِّحَ لهم فلا بد  
أن يكونوا متمكنين من استعماله ولو إباحة فهو فيها ظاهر لا نص ذلك ليس السياق فيه و  
نظيره الصلاة المعادة والجماعة هي تنقل بالظهر والعشاء وهما فريضة والمعينة تنقل



بهما وينوي الطهر والعشاء ويقع فلا وهو المذهب عندنا وأما تعيينه على سبيل  
 الإباحة أي لا يلزم الفعل ولكن إن فعل فالمفعول به هي الفاتحة أي كوز المفعول  
 به هو هذا لا غيرها بدون طلب الفعل من كل إلى قوله فلا تفعلوا إلا بام القرآن هو  
 المقصود به فما ذكرناه في صدر الفصل من وجدة الحكم والمسئلة هو على الوجه الأول  
 وما ذكرناه في آخره هو على الوجه الثاني وقوله فلا تفعلوا إلا بام القرآن هو من حيث  
 كونهم مقتدين على الوجه الثاني وأما على الوجه الأول فاعم ومن حيث كونهم مسلمين  
 وإن كان في حق المقتدين على الكفاية لقوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فانه اعم  
 على الوجهين ثم لا يذهب عليك ان الواقعة اشتملت على قراءة تهم خلف الأجسام  
 وبغير الفاتحة ولا دليل على أنهم قرأوها من حيث الحش وانما هو مشى على ما ألفوا من  
 به فكانوا غير عالمين بتعيينها وغير عالين بوجوبها فالصلوة رأسا فعملهم بقوله فلا  
 تفعلوا إلا بام القرآن تعيينها وتضمن الإباحة وعملهم بقوله فانه لا صلوة لمن لم يقرأ  
 بها وجوبها في أصل الصلوة ووجه الاستظهار عليها فاشتملت الواقعة على أمور والتعليم على  
 أمور فلهذا الذي اشرت اليه ونظير أصلا ما سيقع من الخطأ حدث معاوية بن  
 الحكم السلمي وكان مأمورا وقال لمن عطس يرحمك الله فعمله رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم اذ صلوا تنافوا لا يصح شيء من كلام الناس انما هو التكبير والتسليم وتلاوة القرآن آلا  
 فعله احكام الصلوة لا احكام حال لا قنلا كما زعمه في كتاب القراءة طه ولو لم يعلم  
 لبقى على الخطأ في احكامها في حالة الأفراد ايضا فتمت خمسة اجوبة حدثت محمد بن اسحق  
 مركب من حديثين كانا عند عباد فجمعهما واسراد تبليغها كليهما وهو حدثت واحد  
 فيه حكمان اريد افادتهما مستقلا مستقلا لا الاستدلال باحدهما على الآخر او حدثت  
 واحد فيه شيان متغايران اريد باحدهما الاستدلال على الآخر وفي صورتها وجوه أو  
 شيان إباحة الفاتحة وبيان وجه الاستظهار عليها وبيان إباحة وبيان وصف في الفاتحة  
 ومحصده ان حقيقة الفاتحة من الحقائق الواجبة في أصل حكمها ههنا أي للمقتدي  
 هو الإباحة لا غير ونظيره غير ما مر تحت النمرة قال ما هذا النمرة قلت لتجسس عليها



وتوسد لها قال ان اصحاب هذه الصور يعذبون يوم القيامة يقال لهم احيوا  
 ما خلقتم آكل واصحابهم الصالحون وقد رخص في الاستعمال بعض شيخ فصيحة التصور  
 حرام بالكلية ولكن قد خرجت الشرعية لاستعمال الثوب المصور فخلصا بهتك الصور  
 او امتحانها واذ لا لها وذلك ان الملك يعتمد الاستعمال في الحاجة كالحجر والبر والصنم من النحاس  
 اشتراك لا يتخذ الاواني ومثل عدم دخول الملائكة بيتا فيه كلب اصل وان رخص في  
 استعماله للفرع والبرع والصيد بعض الرخصة وعند ابو داود عن علي مرفوعا ان الملك  
 لا يدخل بيتا فيه كلب ولا صورة ولا جنب وهو من هذه الجنس وفي الزوائد ما عن يونس  
 بنت سعد قال في تنوير المحررات باسناد لا بأس به قالت قلت يا رسول الله هل يأكل كل حد  
 وهو جنب قال لا يأكل حتى يتوضأ قالت قلت يا رسول الله هل يرقل جنب قال ما احبب  
 ان يرقل وهو جنب حتى يتوضأ فاني اخشى ان يتوفي فلا يحضره جبريل ام فهذا اوصف  
 واما الحكم فقد اخرج ابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما من حديث ابن عمر انه سئل النبي  
 صلى الله عليه وسلم اينام احلنا وهو جنب قال نعم ويتوضأ ان شاء ام كذا في التلخيص  
 وقد ضل فيه بعض من تبع الهوى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اولفظ محمد  
 بن اسحق مع لفظنا فخرج بن شحو مسئلة وجوب الفاتحة فاصل الصلاة سيق لها قصدا  
 لا طلب للقراءة من كل وان استفيدت الا باحة المرجوحة لعدم التعنيف او كما ذكرنا  
 اخرا والاشيرون مع ما ذكرنا كما اخبرنا في الاستدلال فيحصل فيها ايضا **فصل**  
 قوله اني اقول مالي انازع القرآن حمله بعضهم على انه قال ذلك في نفسه في حال داء الصلاة  
 كما في المرقاة وحمله الباجي في شرح الموطأ على انه قال ذلك لهم بعد الفراغ لتعليم ما يستقبل  
 لا من حيث انه ابتداء هذه الكلمة من هذه الوقت بل اخبار من تعجب ثابت ولو ما مضى  
 والا لقال لا تنازعوني القرآن وفي كتاب القراءة ط ١ اني اقول بلا ما لا ابتداء وهو عند  
 الكوفيين في المضارع للحال وفي جزء القراءة الا اني اقول وفي جميع الجوامع ان لم  
 الا ابتداء للحال عند الاحكام قال الباجي يريد والله اعلم اقول لكم مالي انازع القرآن  
 ام فان كان كذلك فهو واكد في الكساهة واعلم ان النجاة انما ارادوا بحكاية الجملة



بعد القول انها تبقى على حالها ولا ينتصبا لخبر أن لا انه يتحصرون ان تكون  
متلفظا بها بلفظ آخر في غير هذا الكلام كما توهمه عبارة الرضى فانه قد يكون  
كذلك وقد يكون بمعنى التلفظ والتفوه في الحال كقوله تعالى وقولوا احطه ولا بد  
وحينئذ فالظاهر ليس المراد القول في النفس لا تقدر بيلكم بتوجيه الخطاب  
اليهم وانما المراد التعريف والتبرم بانه يقول هذا ولا يستمعون ونظيره في  
التعريف ما انا فلان آكل متكئا وفي من كتاب القراءة بعد فاني اقول فلم يرد  
القول لهم بل اراد القول عند هم ثم لما علم ان الشريعة جاءت بالانصاف قرأنا ر  
حد يثاوان الفاتحة وغيرها فيه سواء وانه لم يبدئ بتبشيع الفاتحة على  
المقتدى اصله نعم ابتدأ بعضهم بالقراءة فنهى واستثنى الفاتحة وعلى تعيينها  
او لا فتصارع عليهم بامرائها باحة مرجوحة وانه ملوونة على تركها في الجهرية اصله  
فانقضى اكثر الصحابة عن القراءة في الجهرية ولقي بعضهم على اباحة ثم وقع منهم  
تقليب احد جانبها ففي هذا كان اختلا فهم واما مرتبة الكراهة فيه فاختلف  
اصحابنا وغيرهم فيه كما في فتاوى المحافظين تيمية رح وهذا امر لا ينفصل الخ  
فيه وهو من باب الاختلاف في حكم عبادة فهي عنها معارض في بعض الاوقات فلا  
ينفصل الخلاف فيه كالصلوة في الاوقات المكروهة وعند الاقامة للمكتوبة و  
خطبة الجمعة وقصر المسافر هل هو استفاضة وترفيه وكالصوم في يوم الجمعة وايام  
التشريق وصوم الدهر والسفر والسبت والوصال وغيرها والشافعي رح في اكثر هذه  
الباب على الاجازة والوحيدة ر على صيغة النهي وكذا اختلف في مثله نظر السلف  
فعند ابن كثير في تفسيره عن طائفة عن ابن عباس عن ركتين  
بعد العصر فهذه وقرأ ابن عباس وما كان مؤمنا ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله  
امرا ان تكون لهم الخيرة من امرهم اه ومقابل ما في الذنر من عن العلاء بن بلال  
قال خرج علينا على في يوم عيد فرأى فاسا يصلون فقال يا ايها الناس قد شهدنا  
نبي الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا اليوم فلم يكن احد يصلي قبل العيد او



قبل النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل يا امير المؤمنين الا انهي الناس ان يصلوا  
 قبل خروج الامام فقال لا اريد ان انهي عبدا اذا صلى ولكن نخذ قهرا بما شهدنا  
 من النبي صلى الله عليه وسلم ابن راهويه والبراء وكذا اكثر الكلام فيه في اصول  
 المذهبيين **فصل** نزع بعضهم ازكاه نصا ترك الجهر لا الترك سرا وان  
 مثله ما في الصحيح عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يسكت  
 بين التكبير وبين القراءة اسكائة قال حسبك قال هنية فقلت يا ابي وامي يا  
 رسول الله اسكائك بين التكبير وبين القراءة ما تقول له وهذا عجيب فانه بين  
 السكوت عما قبله وهو التكبير اي تكبير ثم تسكت عنه فجعله فيما بعد السكوت واعتبرا  
 ما قبله كثير شائع ومنه ما في عبارات العلماء قال فلان كذا وسكت عليه اي غرقة  
 وان كان كلامه مسلسلا ومتصلا وهو نفس هذا الحديث في جزء القراءة من  
 باب من قرأ في سكيات الامام عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسكت  
 اسكائة عن تكبيرة تفتت الصلاة اه والعجلة تعمل العجائب **فصل** هناك  
 لفظ عن عبادة نفسه يصح بالا باجة وينفي الوجوب وهو ما في الزوائد طعن  
 عبادة بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قرأ خلف الامام  
 فليقرأ بفاتحة الكتاب قلت له حديث في الصحيح بغير سياقه رواه الطبراني في الكبير  
 ورجاله موثقون اه فان شئت فترجمه بلغتك ثم اسأل المختاطب ماذا فهمت منه  
 لكن نقله في الكنز ٩٢ والجامع الصغير يلفظ من صلى خلف الامام ولعلها نسخ

**فصل** لا يستقيم ايجاب الفاتحة على المقتدى الا لمن يعطى لها خصوصية و  
 يجزى ما يستجاب السورة ولذا اخذ البخاري رحمه الله زيادة فصاعدا ويتردد في حديث  
 ابي سعيد امرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما يتيسر من جزاء القراءة والضعفاء الصغير  
 وانت تعلم ان اعراس الاحاديث وجوب السورة لاستقامة وجوب الفاتحة ترك الاحاديث  
 متعددة ولما توارث العمل به طرأ الماخيار وهو كما ترى ونحوه تردد في تركها  
 واذا كان لا يستقيم فختاروا الابعاض لهدا الاحاديث فهو احوى بالتردد ولقد اُصِفَ



فيه شراح المنتقى في من بعض نضها فراجع ان شئت **فصل** وهناك لفظ عن  
عبادة يصرح بوجوب الفاتحة خلف الامام في كتاب القراءة <sup>١</sup> عن محمد بن سليمان بن  
فارس حدثني ابو ابراهيم محمد بن يحيى الصفار وكان جارا لنا عثمان بن عمر عن يونس  
عن الزهري عن محمد بن الربيع عن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب خلف الامام قال ابو الطيب قلت  
لمحمد بن سليمان خلف الامام قال خلف الامام وهذا اسناد صحيح والزيادة التي فيه  
كالزيادة التي في حديث مكحول وغيره فهي عز زيادة بن الصامت صحيحة مشهورة من  
اوجه كثيرة وعبادة بن الصامت رضى الله عنه من اكابرا صحاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم اجم وتصحيح هذه الزيادة من حيث صنعة الحديث في غاية الاستحسان  
فان هذه الزيادة مد رجة قطعا ولو خلف احد با دراجها كان بارا وما حثت  
وهي لعلمها من محمد بن يحيى الصفار تفقها منه واخذ بالعموم وانما اُستحسن للمقتدين  
وقيل عند هم او من محمد بن سليمان بن فارس فانه تلميذ البخاري فتفقه فيه كشيخه  
كيف لو كانت هذه الزيادة عند الزهري لما خالفها وقد اخرج عنه البيهقي في الكتاب  
عن عبد الله بن المبارك نا يونس عن الزهري قال لا يقرأ من وراء الامام فيما يجهر به  
الامام القراءة يكفيهم قراءة الامام وان لم يسمعهم صوته ولكنهم يقرأون فيما  
لا يجهر به سرا في انفسهم ولا يصلي احد من خلفه ان يقرأ معه فيما يجهر به سرا  
ولا علانية قال الله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لعلكم ترحمون  
وروي فانتهى الناس له وروي الحديث سفيان بن عيينة عن الزهري وابن وهب عن يونس  
عنه وصالح عنه عند مسلم ومعه عنه عند غيره ومالك الامام وقرئ بن عبد الله  
وعقيل وعبد الرحمن بن اسحق المدني والاوزاعي وشعيب بن ابي حمزة عن البيهقي في  
كتابه وموسى بن عقبة عن الطبراني في الصغير <sup>٢</sup> والليث بن سعد في خلق افعال العباد  
ولكنه في جزء القراءة عن يونس عنه ثمة طرق عن عبادة من غير طريق الزهري ثم  
عن جماعة من الصحابة وغيره ولا اثر في شيء من الطرق لهذه الزيادة وليست عن عثمان

والاحاديث  
لا تفريق بين  
الفاتحة والسورة  
الا باعتبار عين  
تلك وجلس  
هذه وقتي ذكر  
الفاتحة ولم  
تذكر السورة  
فلهم الوجه  
اي لفرق العين  
والجس في جمل  
في الوجوب عند  
فسيهان بن  
يسه ووكايني  
وقوله كما حصل  
من لم يقرأ بها  
يريد الاحتمال  
عليها خطا بال  
كان يعلم فرضية  
اصل القراءة  
لا التفاتا الى  
علم وجوب  
السورة وعلمهم  
هذا لتوارث  
القراءة في  
عملها وعدم  
خلو الصلوة  
عنها



بن عمر اليضا في كتابه هذا ومسند لداري <sup>١٢٤</sup> ومصحح هذه الزيادة يحتاج ان يقول ان  
 الخلل كانت عند الترجمة والاسناد كله بلفظين فاودعوا عند بعض كذا او عند  
 بعض كذا او في مرة كذا او في مرة كذا او سقطت عند لعد ولقيت عند واحد وكل هذا  
 لا يقبل واذا كانت زيادة فمن دون هؤلاء كما كسر في تصحيحها كثير الخلف حديث  
 محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ما كان من صلوة يجهر فيها الامام بالقراءة فليس كلان يقرأ معه اذ فانه طريفة  
 مستقلة ثم خفي على من ادرجها وجه ربط العبارة ايضا فان الحديث على هذا دليل  
 فيه على وجوب الفاتحة على غير المقتدي فكان من باب ما قيل **و**يجب على الناس  
 ينقلون ثم كما يفري - او كما يقال **ح**فظت شيئا وغابت عنك اشياء - واحسن محله  
 ان يقال اراد به ان هذا الحديث اُسْمِعَ للمقتدين لانه من متنه ومن ذهب سفيان بن  
 عيينة ترك القراءة خلف الامام كما عند ابي داود وكن امذ هب بزهوب وكذا من  
 الليث من نقل البويهي كما في استند كروفتاوى الحافظ ابن تيمية <sup>١٢٥</sup> و<sup>١٢٦</sup> من عدم  
 الوجوب ومثل هذا في الاكادراج ما عند في كتاب القراءة <sup>١٢٧</sup> عن عبد الرحمن بن اسحق  
 عن سعيد المقبري عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل صلوة  
 لا يقرأ فيها بام الكتاب فهي خداج الا صلوة خلف امام آه ثم اعلمه ونقل عن ابن معين  
 وابن حنبل ان عبد الرحمن بن اسحق منكر الخلل وهذا في غاية من العجب كيف خفي  
 عليه ان قولهما هذا في عبد الرحمن بن اسحق الواسطي كما ذكره هو في <sup>١٢٨</sup> الامم والمذا  
 هو الواقع في هذا الاسناد وهو من رجال مسلم وهو الذي اعتمد عليه في ارسال فانه في لنا  
 من حديث ابن ابي عمير كما قال النسائي من فضل المجاهد بن علي القاعد بن قال ابو  
 عبد الرحمن عبد الرحمن بن اسحق هذا اي المدي ليس بأس وعبد الرحمن بن اسحق  
 اي الواسطي يروي عنه علي بن مسهر والومعاوية وعبد الواحد بن زياد عن النعمان  
 بن سعد ليس بثقة اذ قال اسناد حسن والزيادة مد رجة ولعلها من ابي هريرة  
 فانه ممن يجيز القراءة والنفس للمقتدي في الجهل ايضا ولا يوجبها البتة **فصل**

قال في الغرر <sup>١٢٩</sup> واذا الخلل شجر الحديث ولا سيما في اخر الاسناد بعد الحديث على التعرّف جدا



اختلف النقل عن بعض الصحابة في الجهرية كمن روي عن الهريزي وغيرهما واول ما يظن في  
التوفيق لناظر عند اختلاف النقل انه عند هم على الاباحة لا الايجاب التحريم  
لما اقمتموا من المعارضة والتوفيق او التبريج ثم اختلف فتواهم بحسب الاحوال فهي  
احوال لا آراء وذلك يجري في المباح كثيرا فعند الارقطي والبيهقي عن يزيد بن شريك  
انه سأل عمر بن الخطاب عن القراءة خلف الامام فقال اقرأ بقراءة الكتاب فقلت  
وان كنت انت قال وان كنت انا قلت وان جهرت قال وان جهرت ام فيه جواب انتهى  
فختلف فيه ضعفه ابن نير ووثقه آخرون واكثر الفاظه في سائر الكتب خالية عن  
ذكر الجهر وقد روي عنه المنع كما في الموطأ لمحمد ومصنف عبد الرزاق وعنده  
في الكنز لابن الشيبه لكن لما جلد في النسخة الحاضرة من مصنفه قال في إزالة الغم  
والجمع القيم في الاصل الزيناع الامام في القرآن وقراءة المأموم قد يفيض الى  
ذلك ثم ان اشتغال المأموم بمناجاة ربه مطلوب فتعارضت مصلحة ومفسدة فمن  
استطاع ان يأتي بالصليحة بحيث لا يفتد شيئا مفسدة فليفعل ومن خاف المفسدة  
ترك ام ونحوه عن الهريزي لا يقول بالايجاب ولا بالتحريم فالترك عنه قد روي اما  
الاباحة عنه فقوله اقرأ بها في نفسك يا فارسي ولا يزيد الا اباحة قال في العلم  
ولئن سلمنا ان المراد هو القراءة حقيقة فلا نسلم انه يدل على الوجوب وقد  
استدل عليها بنحو اجتهاد وهو مثل قسم الصلوة بين الله وبين العبد وليس  
في حال الاقيام بل لا يخصص القسم على حال الصلوة ايضا فنقل الناس عن العلائق  
عبد الرحمن بن ابيه عن الهريزي عن ابن كعب قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم ما انزل الله من وجل في التوراة ولا في الانجيل مثل القرآن وهو السبع المثاني  
وهو مقسومة بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل انتهى ومثله عند الترمذي من  
تفسير الجرجوري هذا الا سناد هو اسناد حسن قسم الصلوة الى الهريزي ايضا فالاستدلال  
به ضروب من الاجتهاد يجنس على جنس ولا يملك في الاباحة وهو كما استدل كل عباد  
بحيث لا صلوة لمن لم يقرأ بها على قراءة المقتدى موقفا عليه على ما سيأتي وقد

والفارق بين الجهرية والنجوية في الجهرية كما في كتاب النقل في الجهرية  
او اختلف الامام وان جهر واقرا فافهموا انما في كتاب النقل في الجهرية



صرح الطيبي ان حديث الخراج وسد يث قسم الملوقة حديثان مستقلان قال  
 لانه رضى الله عنه استشهد باليثل الثاني آه وقوله كما في جزء التزاعة من باب  
 المسكتات عزالي هيريق قال ذا قرأ الامام بالقرآن فاقرأ بها واستبقه فان الامام اذا  
 قضى السورة قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين قالت الملائكة آمين فاذا وافق  
 قولك قضاء الامام ام القرآن كان قمتان يستجاب امر لا يريد به السبق والشرع  
 على الشرع وانما يريد به سبق المؤمنين بالشرع على فراغ الامام عنها ان لا يفوته  
 الموافقة في آمين وهو قول بلال لا تسبقني بآمين واسناده عن سلمان كما في العمل  
 من طريق ابن عثمان عبد الرحمن بن مل النهدى وكما في الزوائد هو اسناد ما عن  
 سلمان وشيخو الملائكة الصليق وذكره شاخ المنقي من ٣٢ وكلام البيهقي والعمل  
 في نصيب الارسال وعدم ذكر سلمان هنا كتحريمه هذا وقفه ولا يؤثر لعله حديث  
 واحد في الاصل وهو المراد بما في الفقيه من باب جهرا الامام بالآمين عن ابي رافع قال  
 كان ابو هرة يؤخذ من امر ان فاستطاع ان لا يسبقه بالضالين حتى يعلم انه دخل والصفحة  
 ولا يقول بوجوب الفاتحة على المقتدى اصلا بل يهتم للتأمين ازيد منها وكان  
 بلال وقد اشار اليه ابن كثير في تفسيره فوضعوا فتواه في الايجاب بدون امان و  
 يقرب منه ما في الدر المنثور واخرج ابن الصوري عن ابي قلابه يرفعه الى النبي صلى الله  
 عليه وسلم قال من شهد فاتحة الكتاب حين تستفتح كان من شهد فتحة في سبيل الله  
 ومن شهد حين تختم كان من شهد الغنائم حتى تقسم ام صحيحا من الاخر لا يريد اعتبار  
 ادراكه فضال امين لحديث ابي يعلى فيه ومن لم يقل آمين كمثل رجل غزا مع قوم فاقتربوا  
 سهامهم ولم يخرج سهمه فقال ما السهمي لم يخرج قال انك لم تقبل آمين ام وقال  
 سندك جيد ولكن هو عند ابن كثير باسناد فيه ليث ابن ابي سليم **فصل** لا يعلم من  
 الصحابة من يقول ان مدرك الركوع يد والقرآن لا يدرك الركعة ففي الفقه  
 من اواخر الروتور في محمد بن نصر من طريق اخرى عن حميد عن انس ان اول من  
 جعل الفوت قبل الركوع اى دائما عثمان لى يدرك الناس الركعة ام وفيه فروع



[illegible]

وَأَعْبَدُوا عَلَيَّ هَذَا الْحَبْلَ بِيَشْ مِنْ الْأَحْبَابِ بِيَشْ فَالْأَمْرِي  
هَذَا كَيْفَ عَمِلَ اللَّهُ مَسْبُوقًا مَا لَمْ يَزَلْ أَمْرًا وَرَأَى لَيْسَ دَلَالَةً خِصَالِ  
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقُرْآنَ لَا يَسْتَعِيلِيهِ-



قلبك فانما يتفرغ لهن او على مثل هذا ابني السياق في حديث من ادرك ركعة من  
 الصلوة فقد ادرك بل وحديث من ادرك ركعة من الصلوة قبل ان تطلع الشمس آه  
 فان ايضا في المسبوق كما في تفسير الهلاية عن بعض العلماء وقد بسط في موضع آخر  
 لا الوقت كما قد رجم واعلم ان البخاري وافق الشافعي رح في فروع القدوة فاجازت فقد  
 احرام المأموم على الامام لعله كما في قوله من بعض نسخ الصيغ وهو قول للشافعي رح  
 كما في الجوهر <sup>٣١</sup> واجاز تأخير الامام الغير الراغب اذا اجاز الراغب ولو لم يترك الميتم الامام  
 واتم من خلفه ولو لم يترك على قطع القدوة وعلى اختلاف النية وعلى اتمام المأموم بالمأموم  
 ومن ملحقات هذه المسئلة القراءة خلف الامام فارجمها ولو ادرك الركوع والجهر  
 بآمين للمأموم فاختره فكان اتيام عند هو التعقيب في الاقوال والافعال لا  
 يستلزم اتفاق الامام والمأموم في النية وليس فيه ضمان وانما هو رعاية وحفظ ولا  
 يخفى ان بعض هذا العمل بالمنسوخ بسنة معاذ عند ابي داود وابي امامة عند الطبري  
 كما في الفقيه <sup>٣٢</sup> ومثله مغاير لما في تفسير الهلاية من الجنائز وضعفه واخرج سليمان  
 جليلي بمعنى المسند فراجعوه وهو دليل على ان ترتيب المسبوق كترتيب الامام وهو من  
 ابي حنيفة رح وما حكاه في جزء القراءة فمن يوجب القراءة فلا يعلم نقله عنهم  
 وانما هو طور لما اختاره نعم ذهب ابو هريرة الى انه لا بد ان يدرك المسبوق الامام قبل  
 شروعه في الاغتناء وان لم يدرك القراءة وذلك ان الركوع في اللغة الاغتناء بنفسه  
 واما البقاء منحنيا فحالة بقائه كما يطبق القيام على الانتقال من القعود اليه ثم بعد ذلك  
 بقائه كذلك الركوع هو الانتقال من القيام الى الاغتناء فاشترط بعضهم ان يدركه  
 قبل الاغتناء لهذه القراءة وقد ارضى ابن رشد الحفيد في قواعد وكذا في  
 عمدة القاري <sup>٣٣</sup> والتبس على الناظرين فاعلم ذلك وكان المراد بما في الكنز <sup>٣٤</sup> من فروع  
 اني قد بدنت فمن فاتته الركوع ادركني في بطن قياي عي عز ابن مسعود <sup>٣٥</sup> حسب الجيوشحابي  
 اراد بالركوع الاغتناء واراد بالقيام استكمالها وكان الحاقبة في الانتقال لا تصرفه غير مقصود  
 ووقع فيه بطر عارضى للتبديين فلا تعجلوا او الحقوا واراد بالركوع جزأ منه بعد الاغتناء







من عندهم وليس له اثر في المرفوع وما خاله في كتاب القراءة ان ايا مسألة افتى به  
بين يدي ابي هريرة فليس كذلك وكن اما ذكره في <sup>٨٦</sup> وفي ما ذكره من <sup>٨٧</sup> ايضا  
تروى يريدها المستمع مع اعلاق في المصباح وعله ما في شرح الالفية <sup>٢٩٢</sup> عن ابي اكرم  
في ابي طاهر ما في الكنز <sup>١٣</sup> اذ كنت مع الامام فاقرأ بام القرآن قبله واذا سكنت عن  
ابن عمر وحسن بن موهبة فيمن ملك فيوفى كتاب القراءة <sup>٨٨</sup> بعد في الواو من قوله واذا سكنت  
يريد به السنة وهو مذهب عبد الله بن عمر كما يأتي ويريد بالقرآن قبل الامام  
الفراغ عن القراءة قبل فراغه فان الامام يقرأ السورة ايضا ومع هذا ففي اسناد  
المتن بن الصباح ضعيف وعامة المناكير في تحشأ عمر بن شعيب عنه وعن ابن لهيعة  
كما في التهذيب وادخل بن طاهر في التذكرة من هذه الحديث في المنكر وضعفه <sup>١٣٩</sup> في  
ايضا من طريق محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير عن عمر بن شعيب وقد <sup>١٤٠</sup> في  
ابن تيمية في فتاواه القراءة في السكيات بما يكتفي ويمكن ان يريد بها في كتاب الصلاة  
الاخيرة من المغرب الاخر بين العشاء فان في جزء القراءة عن علي رضي الله عنه  
اذ يجهر الامام في الصلوات فاقرأ بام الكتاب وسورة اخرى في الايام من الظهر  
والعصر وبفاتحة الكتاب في الاخرين من الظهر والعصر وفي الاخيرة من المغرب وفي  
الاخرين من العشاء اه وفي رسالة الحافظ ابن تيمية في تنوع العبادات وعامة السلف  
الذين كرهوا القراءة خلف الامام هو فيما اذا جهر ولم يكن اكثر الاية يسكت عن الفاتحة  
سكوتا طويلا <sup>١٤١</sup> ثم جعلها بعضهم في الاولى وبعضهم في الثانية وهو شبيه بمن يأتي  
الى المجلس وله بيت فيه فرجة فيلتفت الى وجهه هذا امره الى وجهه ذلك مرقى يوسعه  
ثم تفتن هؤلاء في الباب الاول من تنوع القراءة وكان الرسول بن عبد الرحمن و  
ميمون بن مهملان وغيرهم وسعيد بن جبيرة يرون القراءة عند سكوت الامام الى نون  
لعباد وكل هذا تفصيل لا ملاحظة اليه في الاحاديث وعند ابن تيمية في <sup>١٤٢</sup> في  
عن سعيد بن جبيرة قال سألت عن القراءة خلف الامام قال ليس خلف الامام قراءة  
اه واثر اخر عنه في الكافي <sup>١٤٣</sup> وبلغ آخر فقال اقرأ قبله وبعده ومعه ولا تذكرها على



حال والشارع يقول فحديث انس ان قرأون فصلوا تكلم خلف الامام والامام يقرأ  
 ام وفي حديث رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم لعلمكم تقرأون والامام يقرأ ام  
 وفي حديث ابن ابي عمير في جزاء القراءة هل قرأ احدكم معي انفاً كما فمثل هذه المبالغة  
 في غاية العجيب قال ابن ابي شيبة عن ثناء بن ابي محمد عن ابي عمير عن ابي ابراهيم قال اول ما  
 احدثوا القراءة خلف الامام وكانوا لا يقرأون ام فكانا على طرفي نقيض فاعلمه  
 والله اعلم المسبوق يقرأ سورة الامام ان اتى بالتأمين عند تأمين الامام ثم قرأ  
 بقية الفاتحة لم يبق امين طابعاً وهو طابع على ما عند ابي داود وان اتى به بعد  
 فاتحته فاتحه الموافقة فهو بين فواتين وهذا كله لان الاحاديث لم تكن على القراءة  
 خلف الامام والعجب مما في اذكار النروي من مسئلة السكتات والثالثة بعد امين سكتة  
 طويلة لجيت يقرأ المأموم الفاتحة ام فجعلها للمأموم بعد امين مطرد او كل هذا مما  
 ذكرنا انه ليس الى قراءة المقتدى في الجهورية نظر في الشرع ولا بناء للكلام ولا احكاماً  
 وعبارة الزم ولا يقال امين الا بعد ام الفكر فان لم يقل لم يقضها في موضع غير ام  
**فصل** ينبغي ان يكون حديث عبادة وحديث انس لما راى انفاً وحديث رجل  
 من الصحابة في واقعة فان فيها السؤال عن العادة لا عن الواقع انفاً بخلاف حديث  
 ابن ابي عمير فليس فيه السؤال عن العادة وانما فيه السؤال كما في جزاء القراءة وسنن  
 ابي داود وغيرهما بقوله هل قرأ احدكم معي انفاً كما عن واقعة رجل واحد انفاً  
 وفي مسند ابي قلابة في كتاب القراءة من التصريح بان الواقعة في صلوة الصبح  
 وهو في الواقع متلقى من انس فانه متى ما سمى في طريق ايوب عن ابي قلابة اسماً  
 انفاً فحديث انس ايضاً فيه وحينئذ يكون انتهاء الصلوة عن القراءة فيما جهر فيه  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم واضحا وهو ان يكون حديث ابن ابي عمير عن ابي هريرة  
 غير ذلك هو الذي يتي عليه المالكية والمجاذبة خلافاً للشافعية وكذا السؤال فيه عن  
 اصل القراءة ووجودها عن صفتها او عن الفاعل والقارئ وتعيينه وحكي الحاضر  
 ان المالكية عن القراءة يقولون ان حديث ابن ابي عمير ناسخ فكان عندنا في واقعة اخرى



ولو كان عند الجمهور ما عند عبادة لما عدل وفتواها اقرأ بها في نفسك يا فتا  
عن نص الاباحة الى الاستنباط من حديث قسم الصلوة وعندك مع هذا القراءة  
في الجهرية سر جوحه فانه قيل في فتواها الاخرى القلعة بغير الجهرية فلا يجوز ان يشك  
هذا بعبادة عبادة ولو كانت هذه الاحكام في واقعة وكان طريقا الى اللفاظ تضمن الرواية فوجهه  
ان استنكاره صلى الله عليه وسلم القراءة خلف الاحكام واضمح في عدم وجوبها ووجوبيتها  
وقد رآهم على الترك فانتهموا ولذا اجاء بلفظه اي الاختفاء فانه يدل على ان  
الامر استقر بعد مرار ورجعة منه على الترك وبعد تدريج كما ذكرنا في قوله تعالى  
فهل نتم منتهون حتى قال عمر بعد اية المائدة انتهينا انتهينا والى كنهناك فهي  
صريح وتعتيف وبقي عبادة يبرح جانبا بالفعل والنس من روى الحديث معه  
على الترك ففي جزء القراءة من الباب الاول وكان النس وعبد الله بن يزيد  
الا نصارى يسبحان خلف الاحكام واثرا النس هذا واصله ابن الشبية كما صدر  
**فصل** وما يظهر به الفرق بين شرحنا وشرحهم في هذا الحديث وتلخيص  
ان نقول ان الواقعة في الجهرية ومورد السؤال قراءة تفهم مع جهرية صلى الله  
عليه وسلم لانه كان نزل قبل ذلك قوله تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له  
واصبروا لعلكم ترحمون بركة فكان لا يعلم انهم يقرأون مع جهرية فهو وجوبها  
الاستنكار وهو ما في كتاب القراءة وسنن الدارقطني ومسنن احمد عن ابن اسحق  
حدثني مكحول عن محمد بن عباد بن الصامت قال صلى الله عليه وسلم يا رسول الله صلى الله عليه  
وسلم الصبر فقلت عليه القراءة اقبل علينا بوجهه فقال اني لا اراكم تقرأون خلف  
امامكم اذا جهر قال قلنا اجل والله يا رسول الله قال فلا تفعلوا الا بام القرآن  
فانه كما صلوة من لم يقرأ بها لم يقيد بقيد جهرية بقوله اذا جهر وهو مورد السؤال  
والاستنكار ولا اثر في الطرق لتقييده بما فوق الفاتحة ولا لتقييده بجهرية والسؤال  
اصلا فهو اذن عن اصل القراءة ولا ترسيب فيه ثم قال فلا تفعلوا الا بام القرآن  
فهو لا يباحه المرحومة وكابد ثم قال بعد ذلك فانه كما صلوة من لم يقرأ بها



فلا بد من حملها على ما شرخنا به أي أنها موصوفة بالوجوب في محل فتباح علينا بقى النظم  
 كله على ترتيب ما في الرواية على شرخنا ولم نحتاج إلى تقيد في العبارة ولا بتزج في النظم وإنما  
 احتجنا إلى ربط قوله فإنه لا صلوة لمن لم يقرأ بها بما قبله وقد أبدينا به بقى كل لفظ على  
 شرخنا في موضعه من سياق الرواية ولو كان السياق في الواقع أيضا كما في الرواية لما  
 استقام الاسترخاء وأما هؤلاء فيحتاجون إلى تقيد في العبارة وهو تقيد السؤال بما  
 فوق الفاتحة أو بالجهري ولا اثر له في الرواية حين السؤال وقوله فإنه لا صلوة لمن لم  
 يقرأ بها لم يقل بعد إنما قاله بعد السؤال وبعد جوابهم ولم يتحقق حين السؤال أنهم  
 يقولون نعم كيف وقد قال بعضهم لا فكان الأمر بين الوجود والعدم والحال بعد في  
 كتم الغيب فهم قد وافق السؤال لم يوجد بعد وهو كما ترى ولا يمكن لهم إبقاء النظم على  
 حاله وترتيبه فيقدرون رعاية قوله فإنه لا صلوة لمن لم يقرأ بها في السؤال ولم يوجد  
 إذ ذاك وهو بتزج النظم من ترتيبه ولا يستقيم على تقيد بإبقاء النظم على حاله وكونه في  
 الواقع كذلك أي كونه قاله في الواقع أيضا كما هو الآن في اللفظ الاسترخاء فهو الصواب  
 والله أعلم بالصواب من لم يمشي سيراك المذلل يمشي رويدا وتجي في أول يعلم  
 أن الشارع لما كان ههنا بصد الأباحة الآن لم يكن عنده وصف وجوبها إذن إلا في غير  
 هذا الحال ولم يكن عنده إذ ذاك بالنظر إليه تقسيم حكم الفاتحة إلى الوجوب والأباحة  
 فإن قسمه أحد إليهما فبعد ذلك فكانت عنده من الواجبات الجيت الآن للمقتضى فهو  
 أو أن انعقاد الأباحة وما استشهد به وصف معهود قبل ذلك فإباح واجبا في نفسه في  
 هذا الحال ومن لم يستطع أن يفهم إباحة واجبة في نفسه في حال خروج في لفظ الأباحة  
 والوجوب فامروا عنه همتك إذا لم تستطع شيئا فدعه وجاوزه إلى ما تستطيع  
 وإذا راعيت هذا انشأ رأيت أنهم أعلمهم قرأوا غير الفاتحة فعين لهم الفاتحة على سبيل  
 الأباحة الآن وعلى تعيين بقوله فإنه آية تعليل للتعيين لا أصل الأباحة لم ترتب  
 في حسنة شران معنى قوله لا صلوة لمن لم يقرأ بآية القرآن أنه لا بد من اشتغال المصلي عليها  
 وذلك أنه خطاب لذكران يعلم فرضية مطلق القراءة فدلهم أنه لا صلوة إلا بالاشتغال



عليها أي عينيها وليس بناء على عدم وجوب السورة وافتراض الفاتحة ابتداء فانك  
لا ترى ان يكون قال لا صلوة الا بركوع او سجود فالمراد الامر بالاشتغال عليها وانها  
اقل ما لا صلوة الا بها بالنسبة الى الآخرين وهذا الوصف لا يتعدى الفاتحة الى  
السورة فهو علة التعيين على سبيل الاباحة ولو كان للايجاب كما زعموا لبقى منع  
بلا وجه اذن سيما اذا لم يكن المنع هو الاصل وهو كذا عندك عندنا  
والحال ان الحديث مسوق لمنع غيرها وايضا وجوب الفاتحة ليس مؤثرا الا في ايجابها  
لا في منع ما عدلها فوجوبها لا يمنع غيرها استجابا مؤكدا فكان المدعى منع شيء والذليل  
ايجاب شيء آخر وهو كما ترى ثم انك لا ترى ان هناك سؤالا بقوله لعلم تركعون او  
تسجدون وانما ترى لعلم تقرأون خلفا ما حكم فهذا لانها لم تكن عليه وكان الامام  
والما موم في غير القراءة من الافعال سواء فلم يسأل الا عن القراءة اي التي عهدت  
والصلوة في محلها لا عن الجهر ولا عن السورة فقط وهذا الذي ذكرته لك ان ذمته  
فهو وجه بلا قفا وحمل السؤال على ما اريد وجه تمايز الفاتحة فقط وكانه  
لانه لو اباح غيرها كانوا لم يتفقوا في الفعل وقرا كل ما شاء ولم يقفوا على مشترك ولم  
تبن الجماعة على ذلك بخلاف الفاتحة فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها فهي مشتركة لا يعد  
قارئها كل برأسه فحين الامر من رأسه ولا يمكن عاجزا وكذا ذلك وجه وقيل  
وانما قل نظر هذا الحديث لانه ليس بغير الفاتحة حال حال اباحة وحال وجوب  
فعداد البحث الى هذا التنويع واهم ناسا اول ناس والحاصل انه ليس ايجابا على المقتدين  
بل وجه الاستثناء من النهي لهم وهو يحتاج الى بيان وجه اكثر من الايجاب ابتداء  
فانه في الظاهر ترجيح بلا مرجح بخلاف الايجاب ابتداء فقد كثر فيه عدم التعليق لذل  
لم يذكر حيث قال لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن وجهاله بانها اعظم سورة مثلاً  
اذ كان تشريعاً مبتدأ او اعظم السور فقد وردت كل اللفظين في الصحيح وبينهما فرق  
في العربية وحيث اباحها للمقتدي ذكر وجهها وهذا الذي ذكرته الا ان آخر ما  
ينفصل البحث به عندي في حديث ابن اسحق عن مكحول عن ابن الربيع ابي عن فلق

والتعليق عندنا في رواية حيد بن عباد عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال ان الرجل اذا قال لا اله الا الله في كلمة الا خلاص الى الا يقبل الله عز وجل يقولها واذا قال لا اله الا الله في كلمة  
الشكر التي لم يشكر الله عز وجل يقولها او فعل استجاب اليك لم تكن كونهما من باب الادراك كونهما اول تاويلات فاعذر ذلك وتفضل ان الفاتحة كانت تطلب من كل واحد عند الانفرد فصار تطلب من الجماعة من  
حيث الجهر وكانت تطلب فلا فساد تطلب ذاتا وعادة كان مطلوباً بجمعها واعتبرت بجماعة واحدة اعتباراً بآدابها وحكم الشخص فيها كما كان المسافر في اذان النجى وكما الساترة



الصبح واوضح من فرق الصلح واذا تجاوزت الشمارير عن الايكة وحلشت وتابها  
 العنادل بموصول شجي وبينت وصلتها القطا وعدلت فليس الا الاسفار عن وجه المني  
 فليدفع عن تغليس من دلفة الى متى وليتمثل ما قاله الشافعي **هـ** يار الكياقف بالمحصب  
 من منى **هـ** واكتف بقاطن خيفها والنافض - **فصل في الاستئذان على هذا الحد**  
 او ما أت اليها ولم يسطها لاني لم امر الرحيم بالغيب ولا الرعي في سواد الليل فانه لا يجزي  
 عند اصحابنا فاعلم ان فيه كل ما تكلموا به في حديث واذا قرأ فانصتوا من زيادة هذا  
 الجملة من بعض وترك الآخرين وما تكلموا به في حديث ابن ابي عمير من الارسال وما  
 تكلموا به في حديث من كان له امام فقرأه الامام قراءة من الارسال وفيه اشياء  
 اخر من الاضطراب في الاسناد والماتن وغير ذلك ومع هذا فهم هناك ناطقون وهمنا  
 صامتون ومثل هذا يتجمل عليه باب التعبير بكل ويدم فففيه الاختلاف ارسالا  
 ووصلا ووقفا ورفعا عند البيهقي في كتابه والنسق وقفه وبه اعلاه الحافظ ابن تيمية  
 في فتاواه فففيه **٢٣** باسنادين جدين عن رجاء بن حيوة عن محمود بن الربيع قال صلينا  
 صلوة والى جنبى عبادة بن الصامت فسمعت يقرأ بفاتحة الكتاب فلما فرغنا قلت ابا الويل  
 الم اسمعك قرأت بفاتحة القرآن قال اجل انه لا صلوة الا بها الم وعنه عن حماد  
 بن الربيع قال سمعت عبادة بن الصامت يقرأ خلف الامام فقال عبادة رضي الله عنه  
 لا صلوة الا بقراءة ام وكذا في طه منه وكذا عند ابن ابي شيبة والطحاوي في احكام  
 القرآن كما في الجوهر ومثل هذا لو كان في جانبهم لجزموا بوقفه فراجع الفقه **٢٤** ولكننا  
 فتنناط والظاهر من روايات غير عبادة من الصحابة انهما حديثان جمعتهما عبادة وروى  
 ابو هريرة كليهما مفردا مفردا فعندك حدان ان يخرج فينادى انه لا صلوة الا بقراءة  
 فاتحة الكتاب فما زاد وليس جعفر متفرجا به كما في تهذيب التهذيب عن العقيلي بل تابعه  
 عبد الكريم بن رشيد من رجال النسائي في كتاب القراءات **٢٥** وعندك حديث الاختلاف  
 من طريق ابن ابي عمير في الحديث بالترك في البيهقي رجحانا واستدل عبادة بحديث  
 لا صلوة لمن لم يقرأ بها على ترجيح جانب الفعل من الاباحة للمقتدى ولا يستقيم عندى



ان يكون قائلًا بالوجوب فانه قد سمع النبي صلى الله عليه وسلم يسأل عن اصل القراءة  
 والسؤال عن اصلها لا يعقل على نقد الوجوب ومثل هذا لا يخفى على من شاهد الخطاب  
 وان خفي على من بعد من لم يتأثر عن مقتضى الخطاب بعد ما حال الغياب وعند <sup>قطن</sup> لا ار  
 عن نافع بن محمد جعل عبادة يقرأ بام القرآن فلما انصرف قلت لعبادة قد صنعت شيئاً  
 فلا ادري اسنة هي ام سهو كانت منك اذ فسماع سنة ثمر ان عبادة لم يعلمه انه قد  
 ضاعت صلوات عمر طول دهره واما اضطرابه في الاسناد من عبادة الى عبد الله بن عمر  
 فيه اعله ابو عمر في تهذيبه على خلاف ما نقله عن ابى عمر بن رشد في قواعد وغالب يستدل  
 فيه عن الاستدراك روفيه من من هب عبادة بن عمر التزي في الجهرية كما في امام الكلا  
 ولعل لصواب في نسخة القواعد ابو محمد بدل ابى عمر فان فختار ابن حزم هو الوجوب  
 كما في فتاوى الحافظ ابن تيمية والعروة واعله الحافظ ابن تيمية في فتاواه بغلط الراوى  
 فيه وحكى اعلاه عن احمد بن حنبل واعله الحافظ ابن سريج بالم انشط لنقل عبار  
 الآن وهو عندي واما الاضطراب في المتن فقد اجتمع عندي احد عشر لفظا فيه  
 وفيه الاضطراب ان السائل عن عبادة هل هو حمود او نافع ولا يريد الاختلاف في  
 الرواية عن حمود او نافع وانما يريد صورة السؤال فبعضهم يجعله لحمود وبعضهم يجعله  
 لنافع بعين تلك اللفاظ ويرتب السؤال عن عبادة على سماع كل منهما عنه الفاتحة  
 وهو يجنبه ويوجه السماع منه بقربه وهذا يدل على ان السؤال عن احدهما فقط  
 والواقعة واحدة واغلب من ذلك ان البخاري في جريته لا يجعل لنافع مد خلا  
 ما في هذا الحديث وذلك انه وقع عند في حديثه وفي خلق افعال العباد <sup>بعدة</sup> ابن س  
 بحذف الاسم والاقتصار على الكنية فعمله في كلامه على حمود ولم يذكرنا فغافى <sup>تأثر</sup>  
 ايضاً كما في الميزان قال الحافظ ابن تيمية في فتاواه وهذا الحديث معطل عن ائمة <sup>بش</sup> الحد  
 كاحمد وغيره من الائمة وقد بسط الكلام على ضعفه في غير هذا الموضع وبيّن ان الحديث  
 الصحيح قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلوة الا بام القرآن فهذا هو الذي اخرج  
 في الصحيح رواه الذهري عن حمود بن الربيع عن عبادة فغلط فيه بعض الشاميين واصله



ان عبادة كان يوما في بيت المقدس فقال هذا فاشتبه عليهم المرفوع بالموقوف على  
 عبادة والله سبحانه اعلم اه وقال في رسالته تنوع العبادات وكان الذي يقرأ حال  
 الجهر قليل وهذا منهي عنه بالكتاب والسنة وعلى النهي عنه جمهور السلف  
 والخلف وفي بطلان الصلوة بذلك نزاع ومن العلماء من يقول يقرأ حال جهر  
 بالفاتحة وان لم يقرأ بها ففي بطلان صلوة ايضا نزاع فالنزاع من الطرفين  
 لكن الذين ينهون عن القراءة مع الامام هم جمهور السلف والخلف ومعهم الكتاب  
 والسنة الصحيحة والذين اوجبوها على المأموم في حال الجهر هكذا احدثهم قد  
 ضعفه الايمة ورواه ابوداود وقوله في حديث ابي موسى واذا قرأ فانصتوا صحيحة  
 واسمى ومسلم بن الحجاج وغيرهم وعلمه البخاري بانه اختلف فيه وليس ذلك  
 بقادر في صحته بخلاف ذلك الحديث فانه لم يخرج في الصحيح وضعفه ثابت  
 من وجوه وانما هو قول عبادة بن الصامت اه وقال ايضا واكسراستماع قراءة  
 الامام والا نصات له المذكور في القرآن وفي السنة الصحيحة وهو اجماع الايمة  
 فيما زاد على الفاتحة وهو قول جماهير السلف من الصحابة وغيرهم في الفاتحة وغير  
 وهو احد قولي الشافعي واختاره طائفة من حذاق اصحابه كالرازي والبيهقي بن  
 عبد السلام فان القراءة مع جهر الامام منكر في الكتاب والسنة وما كان عليه  
 عامة الصيحات **فصل** في بعض المستدركين في النقل كشاح المنتقى وكان فهمه  
 من التلخيص ان البخاري صحح هذا الحديث في جزئه وهو استعجال يعرض كثيرا  
 للناظرين وهو يعلله وهذه عبارته من باب هل يقرأ بالكثر من فاتحة الكتاب خلف  
 الامام قال البخاري والذي زاد مكحول وحرام بن معاوية وسرجاء بن حيوة عن  
 محمود بن الربيع عن عبادة فهو تبع لما روى الزهري لان الزهري قال حدثنا محمود بن  
 عبادة رضى الله عنه اخبرنا عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يقرأ ما يقرأ  
 سمعوا من محمود فافهمت عبارته هذه ثلاثة امور الاول ما ذكرناه ان  
 يحمل رواية مكحول وحرام عن ابن ابي ربيعة على ما ذكرنا في الاصل



في هذا الباب ولا ينافيه نقل البيهقي هذه العبارة بخلاف محمّد واقتصاره على الكنية  
 فان رجاء بن حيوة لم يروا الا عن محمّد وفهنا ارايه وكان الحافظ تتبعه في العبارة في  
 التخصيص وامالي الا ذكره وهو عند آخر من مسمى بئافع والثاني انه يجعل هذا الحديث  
 وانما يدخله في الباب بتبع واعتمادا في المسئلة على حديث الزهري عن محمّد عن عبادة  
 عنه صلى الله عليه وسلم لا صلوة لمن لم يقرأ بام القرآن يدون ذكر الاختلاف وهو  
 استدل كل بالعموم لا بخير وقال في باب وجوب القراءة للامام والمأموم آة وذكر عن عبادة  
 بن الصامت وعبد الله بن عمرو صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلوة الفجر فقرأ رجل  
 خلفه فقال لا يقرأ من احدكم والامام يقرأ الا بام القرآن آة فنذكرها بصيغة  
 المترفعين وخبرها على حد سواء بخلاف البيهقي فانه لعلة اعل حديث عبد الله  
 بن عمر وصححه حديث عبادة ويخالف ما في مختصر التهذيب من عمر بن شعيب  
 الثالث انه يجعل حديث الزهري مختصرا من حديث محمد بن اسحق وهذا انظر آخر  
 غير ما او شئنا سابقا ان حديث الزهري وان كان جاء على حدة لكن المسئلة  
 المذكورة فيه هي المسئلة المذكورة بمجمل فانه لا صلوة لمن لم يقرأ بها في حديث محمد بن  
 اسحق فمما واحد وان صدر امرين فافهمه وانما نذكر اعلا هذا الحديث مع  
 مر سابقا ان اعلا من جهة اخرى وهو عدم التصريح بالسمع وهو على قاعدته  
 لكن استبعاد اياه هو من حيث انهم زادوا شيئا خلا عنه حديث الزهري راسا  
 وايضا لم يكن ليخفى عليه ان السؤال عن القراءة وجودها في وجوبها فلا بد  
 من اعلا له نعم ذكره توثيق ابن اسحق في ذيل ثرابي هريرة لا يجوز لك الا ان تذكر  
 قائما فاشتباه الامر على بعضهم **فصل** هذا كله الى الاثر من الأدلة والاجوبة والسئلة  
 كان متعلقا بالجمهور لا بالسرية اما هي فلا صحابا فيها حديث صحيح ايضا وهو حديث  
 من كان له امام فقلوة الامام قراءة له وهو دليل على كفاية قراءة الامام لا الجهر  
 عن قراءة المقتدى وهو مفهوم حديث مكحول بقيد الجهر وكذا مفهوم حديث نافع  
 بن محمّد بن القنيد فلا يحجب ولا تحريم ولعله المذهب في المقدمة الغزنوية



من كتب فقهما وقد نقلت من نسخة مكتوبة قال واختار بعض اصحابنا القراءة  
 للمقتدى خلف الامام فصول المتخافتة وهو قول ابي حنيفة الاول ام من متنها  
 والظاهر ان رجوع ابي حنيفة انما هو الى اختيار الترتيب لا الكراهة فان في امام  
 الكلام عن المجتبى عن شرح الكافي للبزدوى وعن ابي حنيفة انه لا بأس بان  
 يقرأ الفاتحة في الظهر والعصر وما شاء من القرآن انتهى وفي شرح مختصر الطحاوي  
 لا سيما في هذا عندنا سواء كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة او يخافت فيها و  
 كان الشافعي يقول في القديم ان كانت صلاة يجهر فيها بالقراءة فلا قراءة ويسمع  
 وان كانت صلاة يخافت فيها بالقراءة فانه يقرأ وهو اختيار بعض مشائخنا وفي  
 قول الشافعي الاخر يقرأ في الاحوال كلها ام وهو المراد عندى بما في نصب الراية  
 ثم قال اى البيهقي في المعرفة قال خبرنا ابو عبد الله الحافظ قال سمعت سلمة بن  
 محمد بن الفقيه يقول سألت ابا موسى الرازي الحافظ عن حديث من كان له امام  
 فقرأ له الامام له قراءة فقال لم يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شيء انما  
 اعتمد مشائخنا فيه على الروايات عن علي وابن مسعود وغيرهما من الصحابة قال ابو  
 عبد الله الحافظ اعجبني هذا لما سمعته فان ابا موسى احفظ من رأينا من اصحابنا  
 الرأي على اديم الارض انتهى يريد ابو موسى اختيار الترتيب لا الكلام في حديث  
 من كان له امام آه على ما زعموا ومنها المقدمة الغزنوية احمد بن محمد بن محمود  
 بن سعد الغزنوي من تفقده على هذا البدل ثم كما في الفوائد البهية والجواهر المضية  
 اما صحة الحديث فقد اخرج احمد بن زعيم في مسنده بسند على شرط الشيخين  
 كما نقله الشيخ ابن الهمام قال اخبرنا الشيخ الاخرق ثنا اسفيان وشريك عن موسى  
 بن ابي عائشة عن عبد الله بن شداد عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأ له الامام قراءة له ام ثم نقله عن مسند  
 عبد بن حميد وصورة اسناده اخبرنا ابو نعيم قال ثنا الحسن بن جابر عن ابي اسير  
 عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم آه وكن افرس في



المطبوعة من مسند أحمد طبع ١٢٣٩ وقد رجع فيه أي في الأسناد الثاني الحافظ ابن حجر  
 وغيره ففي البد المنير في الكشف عن مباحث فتح القدير للشيخ أبي الحسن السني الكبير  
 وهو تعليق ضخم له عليه قال تلميذ المحقق الشيخ قاسم سقط من نسخة الشيخ بعد الحسن  
 بن صالح جابر الجعفي ولذلك جعلها على شرط مسلم أقول راجعت المصنف في ذلك  
 فقال هكذا نقلته من خط البوصيري مما جمعه في مسانيد بعد سوالي عن ذلك مع  
 أن الحافظ البوصيري ذكر فيه حافظ العصر ابن حجر قال فلما ساق له السند قبل  
 قراءة المتن فقال هذا امرئحة حديث من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة  
 وتجب الحافظ البوصيري من ذلك الحافظ ابن حجر تغمد الله برحمته وهذا اسند  
 البوصيري في مسند ابن حميد له انتهى والاعتماد على الطريقة الأولى وبها خرج  
 الإمام محمد بن الحسن بن عن الإمام الأعظم أبي حنيفة بن موطأ وكتاب الآثار والطحا  
 من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد عن أبي يوسف عنه وقال البيهقي في كتابه ١٥٥  
 وكذلك نقول بما عسى أن يبرهن من قوله من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة آه فخرج  
 صحته ثم اوله بما لا يجدى ومن ذهب ابن وهب والليث عليه كما مر ويأتي وله اسناد  
 آخر عند البيهقي في كتابه طعن عن الليث بن سعد عن طلحة عن موسى بن أبي عائشة عن  
 عبد الله بن شداد بن الهاد عن أبي الوليد عن جابر بن عبد الله بن طلحة وأبي الوليد فقال  
 انهما مجهولان وهذا لا يكفي ولا يشفي فان طلحة يمكن أن يكون طلحة بن أبي سبيح  
 الأسدي رآني فان الليث قد مرى عنه كما في تهذيب التهذيب وهو من رجال البخاري  
 وقوله عن أبي الوليد بدل من عبد الله بن شداد باعادة الجار وهو كنيته بلا تردد  
 وله طريقة أخرى عند الطحاوي وغيره عن الحسن بن صالح عن جابر هو الجعفي وليث هو  
 ابن أبي سليم عن أبي الزبير عن جابر نحوه أما جابر فضعيف وأما الليث فيستشهد به  
 كما في الفتح ٢٢٦ ومن قال من الرواة عبد الله بن شداد عن أبي الوليد فقد غلط ولا  
 يؤثر وإنما وقع بما عند ابن منيع ما علوا به هذا الحديث وتخلوا إياه من سبل ولو كان  
 مرسل فهو أيضا حجة فان عبد الله بن شداد من منغار الصحابة له رؤية وليس له



سماع وقد ذكره في كتب الصحابة كالأصحابة وغيرها وفي الفقه من مذهبهم قوله عبد الله  
 بن شداد أي ابن الهادي الليثي وهو من صفار الصحابة أم وفيه من مذهب لكن اسناد ذلك  
 قوي أخرجه اسمعيل القاضي في أحكامه والطبري في تفسيره والبوداودي في إعلانه  
 النبوة له كلهم من طريق عبد الله بن شداد بن الهادي وهو من صفار الصحابة رؤية  
 ومن كبار التابعين علماء وشيوخه الذين ذكروا في ترجمته هم الصنف وهذا كان  
 لمن وفق العمل وهذا الخبر لم يصل إلى أهل الحجاز والشام بهذا الاسناد وإنما رواه  
 أهل الكوفة وبه أخذوا وكان سنة متوارثة عند جمع من آخرين فافتوا به وأيضا  
 فهو قد عضد فتاوى الصحابة بل قد ذكرت أنهم لم يكونوا على إيجاب القراءة  
 خلف الإمام وفي فتاوى الحفاظ بن تيمية وهذا المرسل قد عضده ظاهرا لقراء  
 والسنة وقال به جماهير أهل العلم من الصحابة والتابعين ومرسله من أكابر التابعين  
 مثل هذا المرسل يحتمل به اتفاق الأئمة الأربعة وغيرهم أم وقد نقل في فتاواه  
 أيضا أن المشهور في مذهب أحمد هو الاستصحاب في السيرة أيضا لا الوجوب هذا  
 وقد استدل لنا بعمومه وبألوه صفة الملا ثم المذكور فيه وهو كونه له إمام والله أعلم  
 وعلمه أحكم وله لفظ آخر مرسل في كتاب القراءة ١٢٥٠ قري على ابن وهب حديثك  
 يحيى بن عبد الله بن سالم العمري يزيد بن عياض أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قال من كان منكم له إمام فائتم به فلا يقرأن معه فان قرأته له قراءة آه يحيى  
 بن عبد الله من رجال مسلم ويزيد بن عياض مرسلك ثم قال ويحيى بن عبد الله  
 فيه نظر ويحتمل أن يكون ابن وهب حمل لفظ حديثه على حديث يزيد ويزيد  
 بن عياض قد جرحه كافة أهل العلم بالحديث آه وهذا الحكم على الغيب لا يثبت  
 ثرا إنما يمكن أن يكون وهب حمل لفظ أحدهما على لفظ الآخر لو كان لفظاهما متقاربان  
 فيخلص مرسل يحيى بمعناه ولا بد ومن ههنا وهب عدم الوجوب على المقتضى  
 في السيرة أيضا وقد قال في التدريب والتقريب فان اقتصر على ثقة فيهما لم يحرم  
 لأن الظاهر اتفاق الروايتين وما ذكره من الاختلاف نادر لجيدلاء فالبيهقي لم يحتمل



فيه واما نحن فنحن فنتوقف ويتبين ان يراجع ترجمة عبد الله بن سميان عن تهنيد  
 التهنيد ومن ذهب الى استحباب القراءة للمقتضى في السنة كالكثرة المأكية والمأكلة  
 كما وجوبها لا بد له ان يشرح الحديث بما تضمنه لا ان يحمله على ما اذا جهده امام  
 ويتبين ان يراجع ما في الفقه من قوله وكان ذلك لان اصل الحديث معروف و  
 متنه مشهور من عدة طرق فيستفاد منه ان مراتب لعل متفاوتة وان ما ظاهرا  
 الفتح منها اذا انجزت له الفتح والله اعلم ام وفتوى بعض الصمالية بهذا اللفظ  
 ظاهر في انه متلقى عندهم من السنة لمثل ما ذكره فيه ايضاً من قوله وهذا مما  
 يدل على ان قول ابن مسعود المذكور في ما مر فروع فانه بلفظه ام والحفاظ ان يحمية  
 يحمل حديث من كان له امام على الجهرية كحديث واذا قرأ فانصتوا وليس يتجبه  
 فان قوله واذا قرأ فانصتوا قطعة من حديث صفة الامامة والايهام سبق لحكما  
 جزاً فحين افكان قوله واذا قرأ اي اذا انتهى الى القراءة كسياق حديث السكتين سكتة  
 اذ اكبر الامام حتى يقرأ ولا يعلم هذا الا بالجهر فكان هذه الجملة في الجهرية وله  
 بخلاف حد من كان له امام فانه بناء على وصف كونه اماماً ولم يبينه على وقت  
 انتهى الى القراءة فيه فكان عاماً **فصل** واما وجه اختيار الترك من غير تشرير  
 فليس هو من جهة ان الصمت عبادة فانه ليس بعبادة في شر يعتنا بل من جهة  
 ان القرآن العزيز امام ومن قبله كتاب موسى اماماً ورحمة وهذا الكتاب فلا يكون ما  
 وهو نظير ما ذكره الشيخ اكبر في الفتاوى من انه في الركوع والسجود ان القرآن صفة  
 الله تعالى ومن اوصافه القيام فانه القبر والقيام والقائم بالقسط فناسبت الصفة  
 الصفة وحل القرآن في القيام بخلاف الركوع والسجود فليسا من صفات الله تعالى  
 فلا يحل فيهما ما هو صفة وعند ابن ابي شيبة عن عمار قال لا قراءة في الركوع  
 ولا في السجود انما جعل ذلك الله تعالى ام وفي فتاوى الحفاظ ابن تيمية **ص** واما كلاً  
 فله حرمة عظيمة ولهذا ينبغي ان يقرأ القرآن في حال الركوع والسجود وقد يتخيل ان  
 في القيام نظراً الى رداء الكبرياء على وجهه وفي الركوع الى انار عظمته وفي السجود الى



قدميه وهو ما في الكنز <sup>٢٢</sup> والساجد يسجد على قدمي الله فليسأل ولا يرغب آه  
وقد نقلت استشارة اليه فالناجاة انما تليق بحالة المواجهة وهو في القيام و  
شرع بالتكبير لهذه المدة متى انتقل من القيام اعادة قد آله ومتى انتقل اليه فاستينافا  
ووضع الرأس على القدمين استغفاء واسترضاء فيليق الالغاء وهو حديث مسلم  
فاما الركوع فعظموافيه الرب واما السجود فاجتهد وافي الالغاء فقه ان يستجاب لكم  
فسيبان ربو العظيم وسبحان ربنا على وهو ما عند الطحاوي وابن المنذر كما في الفتح <sup>٢٣</sup>  
عن ابن العالوية البراء قال سألت ابن عباس او سئل عن القراءة في الظهر والعصر  
فقال هو امامك فاقرأ منه ما قل وما اكثر وليس من القرآن شيء قليل منه ومنه قوله  
صلى الله عليه وسلم يؤم القوم اقرأهم كتاب الله ومنه تقدم الاكثر قرأنا في الحمد  
ومنه ما عند مسلم ان نافع بن عبد الحارث لقي عمر بن الخطاب فقال من استعملت على  
اهل الوادي فقال ابن ابي آه قال فاستخلفت عليهم مولى قال انه قارئ كتاب الله  
عن وجيل آه قال عمر ما ان نبكم صلى الله عليه وسلم قد قال ان الله يرفع بهن الكتاب  
اقواما ويضع بهن اخرين انتهى وكان ابن ابي حنيفة حسن القراءة كما في الكنز من فضله  
وفيه القرائة عرفاء اهل الجنة انتهى الفياء عن انس وفيه <sup>٢٤</sup> وعند ابن نصر من ثواب  
القراءة ان هذه القرآن شافع مشفع آه وانه حجة لك آه وكلاهما بين يدي الانس  
والجماعة وعند مسلم اقرأوا القرآن فانه يأتي يوم القيامة شفيعا لصاحبها وباسنا  
ضعيف في الزوائد <sup>٢٥</sup> عن مرشد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سركم  
ان تقبل صلواتكم فليؤمكم علماءكم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم آه وهو في الكنز  
<sup>٢٦</sup> مع شاهد عن ابن عمر على قياس ما عند الترمذي وانا خطيبهم اذا وفدوا فلما  
كان القرآن كلاما عاد في تلك الحضرة متكلميا وشفيعا وعند الترمذي ايضا قال اذا  
كان يوم القيامة كنت امام النبيين وخطيبهم وصاحب شفاعتهم غير فخر آه  
فهذه انصابت مامة وفي شرح المواهب من الخصائص ومنها انه صلى الله عليه الناس  
افواجا افواجا اي فوجا بعد فوج روى الترمذي اي في شأله ان الناس قالوا لا يكر

روى عن ابن ابي حنيفة



انصلي على رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم قالوا وكيف نصلي قال بيدك  
 قوم ويصلون ويد عون ثم يد خل قوم فيصلون فيكبرون ويد عون فرادى  
 بخير امام قال على هو اما مكم حيا وميتا فلا يقوم عليه احد فكان الناس تدخل  
 رسلا فرسلا فيصلون صفا صفا ليس لهم امام رواه ابن سعد اه وفيه من وفا  
 صلى الله عليه وسلم قال ابن كثير هذا امر مجمع عليه واختلف في انه تعبد كما يعقل سغنا  
 اوليا شر كل واحد لصلوة عليه منه اليه اه وقد ذكره السهيلي في الروض الكاف  
 وابدى نكتة اخرى وكلاما في ما بين النكات ولم يقل في السيرة ان يقول كذا  
 فيها الا قتداء في حق القراءة بل كل مير نفسه كشاكه الا ذكرا في الصلوة وهو  
 القراءة في النفس التي اجيزت في السرية كما قدم ولمن ترك ان يقول حالها حال  
 الاخيرة من المغرب والاخرين من العشاء ومن هذا الباب قول ابى بكر ما كان  
 ابن ابى قحافة ان يؤم النبي صلى الله عليه وسلم اه واما اقتداءه صلى الله عليه  
 وسلم بعبد الرحمن بن عوف فان الكلام اولا في النكات وثانيا فخذ الدار قطنى  
 والمحام من طريق المغيرة بن شعبه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما مات  
 نبى حتى يؤمه رجل من امته كذا في شرح الواهب بن زيد الا اذا زنى المستأجر ابوبكر  
 حلف بالله انه صادق ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان النبى لا يموت حتى يؤمه  
 بعض امته اه يريد مبتلا كما سبق وما يدل على عدم وجوب القراءة في السرية على  
 المتقدم ولوب عليه لسانى بقوله ترك القراءة خلف امام فيما لم يجهر به اه ولم يرد  
 على ايجابها على المتقدم اصل ولوب على الاباحة وهو الفهم الضار ولم يخرج  
 حديث محمد بن اسحق ما عند مسلم عن عمار بن حصين ان رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم صلى الظهر فجعل رجل يقل خلفه بسبح اسم ربك الا على فلما انصرف قال ايكم قرأ  
 او لم يقرأ قال رجل انا فقال قد ظننت ان بعضكم خالجهما اه وعند الشافى  
 ولم يرد بها الا الخبير يرد به الا عند ادوهو باعتبار قراءة تلك السورة كباغتبار  
 الجهر بها فاعتذر في اصلها لا صفتها وفهم الرجل من سؤاله صلى الله عليه وسلم



انها لم تكن تنسب وهو الذي بنى عليه ابن وهب من جهة كما في المنتقى للباجي ١٥٩ ولم  
 ارأها بالقرأة في السيرة الا في مرسل الا وراعى الذي قد مر اذا سررت بقرأة  
 فاقرا ومعنى واذا جهرت فلا يقرأن معنى احدا مع احتمال الرواية بالمعنى وهو كثير  
 في المراسيل اخذ ابا المحاصل ولا نهيا الا ما مر من مرسل موسى بن عقبة اذا جرت  
 على عمومها وقد مر من رواية ابى داود انه قرأ بسبح اسم ربك اى اول ما جاء ولا  
 قرينة على انه قرأ الفاتحة والا لذكرها فابداً هذه الاحتمال مما ركبته الخيال  
 وفي الفاظه ايكم قرأ سبح اسم ربك الا على فساها باسمها لانه لم يكن قرأ غير هاتين الا ان  
 الكلام لانه كان قد قرأنا ولا يشد دفيه وراوى على الترتيب من وضحة ثم لم يأم  
 بها وهذا المعنى يكفى في ترجيح احد جانبي الاباحة واختيار الترتيب هو المشهور عند  
 اصحابنا وان اختلف على القارئ في شرح الموطأ لمحمد والمرقاة استجابها وكذا الشيخ  
 ابوالحسن السندى في حاشية النسائي وفي حاشية فقه القدير وبسطة فراجع و  
 لنتم الكلام بذكر حاصل الخلاف في هذه المسئلة فاعلم ان حاصل الخلاف فيها  
 ان بعضهم ذهب الى استثناء المقتدى من اوامر القرأة وبعضهم الى استثناء  
 الجمهور له منها وبعضهم الى استثناء الفاتحة من اوامر الانصات فلم يجمع من قال  
 كشاح المنتقى ان الحاصل بعد حمل العام على الخاص هو فختار اخذ بالرائد  
 فالرائد في افادة زيادة فان الباب من مقاسمة الحصول واعطاء كل ذي حق  
 حقه ووضع كل شئ في محله وهو ايضا اخذ بالرائد فالرائد في اعطاء منية هذا  
 وفي اخذ بالرائد فالرائد ربح وفي اعطاء كل ذي حق حقه عدل والعدل خير  
 من الا ترتيبا ولو كان هناك واقعة المنازعة متى او مرتين لحلا النقل وذخيرة  
 الحمد يثبت عن حكم المقتدى في اباحة القرأة اباحة مرجوحة فعلى من اختار القرأة  
 ان يشكر من نازع هناك واستخرج اباحة مرجوحة لا ان ينكر فضل من اختار الترتيب  
 على اول مرضاة الشارع حيث ظهرت من سواله لعلمكم تقرأون خلفا ماكم وقوله فلا  
 تفعلوا بالفاء الفصيحة اى ان كنتم لا بد فاعلين فلا تفعلوا الا آه واذا افضى



الکلام منبأ الی ہہنا فاعلم انی ما کتبت ہذا السطور لقصد الرد علی الشافعیۃ وانا کتبتہا لیعلم وجہ الخفیۃ واختیار الترتیب فکتبت من المنصبتین لا المنازعین فان کنت من استطیع القیام بالفرق بین ہذین المقامین فراعہ وصلنی خلفی واجزئی ولو بفتح الکتاب فانه لا صلوۃ لمن لا یقرأ بها وحیاً اللہ المتعارف **مساحب** من بتر الرفاق علی الثری + وطلاقات ریحان جنی ویالیں + وقفت بہا صبحی فحدثت عہدہم + وانی علی امثال تلک لیل البس - واللہ الموفق للصواب والیہ المرجع والمآب وانا العاجز الاحقر **محمد نور العثمیری** عفا اللہ عنہ خاد الطالبین دار العلوم **اللیویندیۃ** کتبتہا عام ۱۳۳۸ من الحجۃ النبویۃ علی صاحبہا الف الف صلوۃ وتحمیدۃ من اواخر حب وحیدنا اللہ ونعم الوکیل نعم المولیٰ ونعم النصیر - کان لہ اللہ ونعم المصیر - نعم ولیاً ونعم النصیر سائر عورتا ذویہا ولو قد فرطت جابر کل کسیر

## مؤلف کی گزارش

حامد اومصلیٰ وسلم - احقر محمد نور شاہ عفا اللہ عنہ خادم طلبہ دار العلوم ولوپشہ حضرات ناظرین کی عالی خدمت میں عرض گزار ہوں کہ عابرنسے پارسال یہ تحریر طلبہ ہدایت کے لئے بطور یادداشت لکھی تھی اس میں متون احادیث کے پورے نقل نہیں کیے فقط بقدر حاجت لے لیا تھا اور اب سی طبع اسکے طبع کا ارادہ ہو گیا - آئندہ اگر اللہ تعالیٰ کو منظور ہو تو طبع ثانی میں اس کی کوپرا کیا جائیگا - خیال تھا کہ ایک دو سطریں حضرت ائستافشیج العالم مولانا مولوی محمد حسن رحمۃ اللہ تعالیٰ علیہ کی اس تحریر پر ثبت کیجائیگی - اب بجائے اسکے بہت تاثر اور معالی اور علم و عمل و زہد و تقویٰ کا مشیہ لکھنا پڑا - انا لیلہ وانا الیہ راجعون +



تاریخ وفات حضرت الاستاذ شیخنا و شیخ العالم  
مولانا مولوی محمود حسن صاحب قدس سر العزیز

مصبیفا و مشقی ثم مرآی و مسما	قفانیک من ذکرى منار فندل معا
و بورك فیک مرعاشم مسرجعا	قد احتفله الاطفا عطف و عطفا
طریقه غیر شمولی فاوقعا	وقد کان دهراته دهر طریقی
ولم اسر لا بایا ثم موضعما	یجاوینی داروجا رعلی البیک
بشیء ولكن خل عینیک تد معا	وان کان صالیس یشتی و یشتی
حدیثا و فقها ثم شئت اجمعا	نهضت کحر فی عالمائهم عالما
و خلقا و خلقا ما ناف و اوسعا	وهذا یا و ستمائة و جماعة
و زهدا و تقوی کا زروع اورعا	وعزها و حزنها حکمة و اصابه
و خیرا و خیرا فارتها کلها معا	مقاما و حاکمیه و استقامه
امام الہدی شیخنا امجل و ارفعا	کبیرا ینادی فی السموات امة
و مسندهم فیما روی شر اسمعا	و مولی الوری محبوهم و حمیدهم
امانة سرب عندک شمول و دعا	و یبلغ عنده شاهدا شمر غائب
اعاد سر یاض الدین خصیصا	و مهمات صدی للیث و فقہ
من السنة البیضاء حتی تضلعا	مصایجہ مشکوة صدر و وفیضه



ووافي البخاري عند فتح باري  
 وترجمة للوحى في الارض اصلها  
 واصحاب الف فازيد منهم  
 وقام اماما في زمان عماد  
 وقام بامر الله في كل حال  
 فسبحان من آتاه علما ونسرة  
 اذا جئته وافيته متهللا  
 وغرت سيما السجود والبشرة  
 اخاطب حيناً بقدره وخرمجه  
 نعم قد وسعت العلم والعلم  
 وكان حشاً اذنى دراً وحكمة  
 معارف معروف واداب حاتم  
 ازور حيتاه واصغى لقول  
 فوافيت دهر ثم دهر بميتي  
 الى ان قضى نحباً واوفى بندرة  
 تصدى لظل العرش في عدا رب  
 وابقى قلوباً في الصل ودكانها

واسر شاد سار كيف اصل فزعياً  
 ووافي السماء فرعها ثم اسرعاً  
 حديثاً وفقها هل اردت فتعاً  
 على قدم كالطود ارسى واوقعا  
 فيحشا ان لم يخش حصناً موعاً  
 واعطاه حلماً ما طاب واطوعاً  
 كبد ربين من جبين واوسعاً  
 تباشير صبح او كسك تضرعاً  
 بما قاله من قاله ثم ابدعاً  
 ولو كان حياضت حتى تصدعاً  
 فتخرج من عيني دمعاً مرصعاً  
 اذكره حتى يقول فاسمعاً  
 اصادف نوراً او سرور فارجعاً  
 والفيت عمر ثم عمر امتعاً  
 فلم اغير الله للمع مفرعاً  
 ومقعد صدق قد عاه فاسعاً  
 تضرب حيتان لواء تفجعاً



<p>أَقْدَرُ أَنْ لَوْ جَاءَ هَذَا حَالِ صَحْبِهِ  حَسِينًا عَزِيزًا مَرْتَضَى ثُمَّ أَحْمَدًا  وَاصْفَرَّهُمْ أَوْ قَلَّتِ الْوَرَمَادَرِي  فَلِلَّهِ دَرُ الْحَبِّ حَتَّى أَقَامَنِي  وَإِذْ كَرَأَيَا الْمَزَارَ وَالسَّنَنِي  نَعَمْ كُنْتُ دَهْرًا قَدْ ظَفَرْتُ بِمَا بَقِيَ  فَمَنْ لِلْهَدَى وَالْهَمِّ وَالْعِلْمِ وَالنَّقَى  يَضِيقُ نَطَاقُ فِي الْمَرَاتِي لِحَقِّهَا  بَكَيْتُ إِمَامًا أَوْ وَلِيًّا لِلرَّبِّ هَاهُنَا  بَكَيْتُهُ سَمَاءَ ثُمَّ أَرْضَ كُلَّ هَاهُنَا  سَرَى نَعَشُهُ فَوْقَ الرِّقَابِ طَالَمَا  وَشَيْعُهُ الْمَخَافُوقُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ  وَلَمَّا رَمِثَ الْيَوْمُ كَمَا كَانَ بِأَكْبَا  وَلَمَّا دَرَمَا ذَاكَ أَمَّا أَحْرَامُ حُجَّةٍ  وَلَمَّا حَسِبْتَ الْعَامَ عِنْدَ قَضَائِهِ</p>	<p>مَنْ عَلَيْهِمْ زُورَةٌ مَا فِيرَجَعَا  عَنْ نِزَاجِيَّاتِهِمْ شَبِيرَةً مَعَا  لَمَّا قَدْ دَهَاهَا حِيلَةٌ مَا فَيَصْنَعَا  أَقُولُ وَاحِكِي أَنْ فِي مِرْضٍ مَطْعَمَا  عَلَى غُصْنٍ فِي الْقَلْبِ حَتَّى تَصِلَ عَلَا  فَالْفَانِ غَيْرُ الْمَرَّاجِرِّ بِفَادِقَا  وَمَا مَطْعُ الْإِرَى إِلَّا مَرَّاسِرَعَا  وَتَمَّحَالُ كَيْفَ شَأْنَتْ قَا صِنَعَا  وَأَنْ شَأْنَتْ حَقًّا فَالْفَضَائِلُ جَمْعَا  وَعَيْنُ وَقَلْبُ سَيَاءَ فَاجْمَعَا  سَرَى عَلَيْهِ فَوْقَ الرِّكَابِ وَرَفَعَا  فَلَمْ أَرَ إِلَّا الْفَضْلَ كَانَ مُوَدَّعَا  وَمَا كَانَ مَعَ الْقَوْمِ مَعَا مُضَيَّعَا  أَكَانَ قَرَانًا أَمَّا جَارَ تَمَتَّعَا  وَجَدَّ وَكَانَ اللَّهُ قَدْ رَمَسَمَعَا</p>
--	---

سَقَى اللَّهُ مَثْوَا كَرَامَةِ الْعِي

وَكَانَ غَدًا إِلَى شَافِعَا وَمَشْفَعَا

حَقِّ تَالِيفٍ مَحْفُوظٌ هُوَ



# سب

حضرت اہل علم

پر مخفی نہ رہے کہ اگرچہ مسئلہ قرآن

فی حقہ خلف الامام صدیقوں سے معرکہ آرا رہا ہے اور جسے

بڑے علماء محققین نے اس کے متعلق ہر قسم کی چھوٹی بڑی کتابیں اور رسالے تصنیف

و تالیف فرمائے لیکن پھر بھی کچھ علماء احناف کے مخالف اہل من مبارز ہی پکارتے اور

احادیث نبویہ علی صاحبہا الصلوٰۃ والسلام کی مخالفت کا الزام تنقید پر لگاتے تھے ان وجوہ پر

نظر کر کے حضرت علامہ نصر فرید دہر حلال قائل معقول کشاف سرسرفرغ و اصول مولانا علامہ

الدعویٰ محمد نور شاہ صاحب صدر المدرسین دارالعلوم دیوبند نے جنکی تمام علوم بالخصوص من حدیث

و تفسیر و فہم کی ایک نہایت خالص و سلیکہ مذکور سے متعلق نہایت انصاف و تحقیق و تدقیق سے

انہ اختلافات کے مسلک پر علمی و باطنی روشنی ڈالی ہے اور اس میں سکھ کو ایسا صاف کر دیا ہے

کہ اب کسی شخصیت کو حنیفہ پر زبان طعن کرنے کا موقع نہیں رہا

اس میں طبع و تشریح کے ضمن میں بہت

سائل کی تحقیق آگئی

سہ جس سائل علم دار ہے

بیشک بہت مخلوق را بہت

حضرت مولانا محمد علی

سہی انداز پر جواب لکھا ہے

مسئلہ ہے

فصل الخطاب کی تین صورتیں

قصہ حج و عمرہ

مولانا محمد نور شاہ صاحب صدر المدرسین دارالعلوم دیوبند

اس کتاب

میں

میں

میں







19

**DUE DATE**

1941

11



